الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية -الجزائر-

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي وإحصاء / دراسات اقتصادية

أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر

دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2024

من اعداد الطالب:
- تقار قاسم

تحت اشراف الاستاذ: أ.د مصطفى عبد اللطيف
الاستاذ المساعد: د.عنيشل عبد الله

نوقشت واجيزت بتاريخ .2026/06/03

امام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. قرونقة وليد	جامعة غرداية	الرئيس
أ.د. مصيطفى عبد اللطيف	جامعة غرداية	مشرف
د. عنيشل عبد الله	جامعة غرداية	مساعد المشرف
أ.د. غطاس عبد الغفار	جامعة غرداية	المناقش

السنة الجامعية: 2025-2026

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانا سبب نجاحي بعد الله، والديّ العزيزين، حفظهما الله وأدامهما سندًا لي، وإلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا خير داعم ومشجع، وإلى أصدقائي وكل من مدّ لي يد العون والاهتمام وساهم بكلمة طيبة أو دعوة صادقة في إتمام هذا البحث.

لكم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير.

شكر وعرفان

الحمد الله والشكر الله أولا الذي ساعدنا على إتمام هذه المذكرة وانار لنا الطريق بالفهم والاستيعاب لكل ما تناولناه فيها من انارات علمية توجز لنا مفهوم هذا العنوان وما له من أهمية لدراسته

لذلك نتقدم بخالص الشكر والعرفان الى الأستاذين المشرفين على إنجاح هذا العمل ان شاء الله العمل المتواضع الأستاذ الفاضل أ.د. مصيطفى عبد اللطيف والأستاذ الفاضل د. عنيشل عبد الله
وحتى لا يتسنى لنا ان ننسى كل افراد العائلة واحدا واحدا كبير منهم والصغير لإنجاح عملنا المتواضع من خالص دعائهم ودعمهم لنا.

كما نتقدم أيضا بالشكر الجزيل لزملاء الحاضرون دائما من قريب ومن بعيد

الملخص:
نحاول من خلال هذا البحث نمذجة قياسية لأثر أسعار النفط على التضخم في الجزائر للمدة من (1980-2024).
حيث تهدف الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وتقلباتها والتضخم في الجزائر. ومن اجل الإحاطة بهذا الموضوع تم التطرق الى الإطار النظري لتقلبات أسعار النفط والتضخم، حيث تم

استخدام مجموعة من المتغيرات الاقتصادية أهمها معدل التضخم، أسعار النفط، سعر الصرف، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي والتي تم الاعتماد عليها في بناء نموذج ARDL
ومن النتائج ان تقلبات أسعار النفط تؤثر معنويا على التضخم في الجزائر في الاجلين وتأثير طويل الاجل اقوى وأكثر ثباتا من تأثير قصير الاجل واما سعر الصرف وعرض النقود يعزز انتقال الصدمات النفطية الى الأسعار، إضافة الى وجود تكامل مشترك يؤكد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط، تقلبات أسعار النفط، التضخم، سعر صرف.ARDL

Summary in English

This research aims to develop an econometric model of the effect of oil prices on inflation in Algeria for the period spanning 1980–2024. It seeks to determine the nature of the relationship between oil prices, their fluctuations, and inflation in Algeria.

To address this topic comprehensively, the theoretical framework of oil price volatility and inflation was

examined, drawing on a set of economic variables — most notably: the inflation rate, oil prices, exchange rate, money supply, GDP, and government spending — which were used to construct an ARDL model.

Among the most significant findings: oil price fluctuations have a statistically significant effect on inflation in Algeria in both the short and long run, with the long-run effect being stronger and more stable than the short-run effect. Furthermore, the exchange rate and money supply amplify the transmission of oil shocks to prices. The presence of cointegration confirms a long-run equilibrium relationship among the variables.

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول والاشكال	IX
مقدمة عامة	أ - ت
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة حول تقلبات أسعار النفط والتضخم	
المبحث الأول: الإطار النظري لتقلبات أسعار النفط والتضخم	3
المطلب الأول: الأسس المفاهيمية لتقلبات أسعار النفط	3
المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للتضخم	30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	49
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	49
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	51
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية وإسهامها مقارنة بالدراسات السابقة	56
الفصل الثاني: دراسة قياسية لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر	
المبحث الأول: المنهجية وأدوات المستعملة	61
المطلب الأول: المنهج القياسي المستخدم (ARDL)	61
المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	65
المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج	68
المطلب الأول: فحص وتحليل متغيرات وتقدير نموذج محل الدراسة	68

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية	91
الخاتمة العامة	97
قائمة المراجع	101

قائمة الجداول
والاشكال والرموز

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	طفنلل ةردصملا لودلا ةمظنم يف نيبلاحلا ءاضعلأا لود (OPEC)	21
(02)	مامضنلاا خيراتو (OAPEC) كباولأا ةمظنم يف ءاضعلأا لودلا	22
(03)	2020-2024-2035 تاونسلل تنرب مخار امعسأ	28
(04)	ماخلا طفنلل يملاعلا ضرعلاو بلطلا يلامجإ عقوت	28
(05)	1980-2024 ةرتفلا لخلاد رئازجلا يف مخضتلا لدعم	44
(06)	ةيلاحلا ةساردلاو ةقباسلا تاساردلا نيب ةنراقملا	47
(07)	2024 ىلإ 1980 نم ةساردلا تاريغتملا ةيونسلا ميقلا	69
(08)	(1980-2024) ةساردلا تاريغتملا ةيئاصحلإا صئاصخلا	73
(09)	ةساردلا تاريغتم نيب طابترلاا ةفوفصم	75
(10)	ةينمزلا لسلاسلا ةيرارقتسلا (ADF) عسوملا رلوف يكيد رابتخا جئاتن	78
(11)	لولأا قرفلا دنع (ADF) عسوملا رلوف يكيد رابتخا جئاتن	79
(12)	ةينمزلا لسلاسلا ةيرارقتسلا (PP) نوريب سبيليف رابتخا جئاتن	80
(13)	لولأا قرفلا دنع (PP) نوريب سبيليف رابتخا جئاتن	81
(14)	ىلثملا ءاطبلإا ةرتف رايتخا رييعم	82
(15)	(Bound Test) كرتشملا لماكتلل دودحلا رابتخا	84
(16)	ARDL (Autoregressive Distributed Lag) جذومن ريدقت جئاتن	85
(17)	لجلأا ةليوط ةقلاعلا رابتخا جئاتن	86
(18)	لجلأا ةريصق ةقلاعلا رابتخا جئاتن	86
(19)	جذومنلا ةدوجت اراتخا(ي عيبطلا عيزوتلا ،ي تاذلا طابترلاا ،نايبتلا سناجت)	87
(20)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM / CUSUMSQ)	90

قائمة الأشكال البيانية

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	نمو الطلب العالمي على النفط في ظل النمو الاقتصادي العالمي للفترة (2005-2024)	7
(2-1)	تطور الطلب العالمي على النفط وتطور عدد السكان العالمي للفترة (2005-2024)	9
(3-1)	نمو المعروض النفطي العالمي في ظل نمو الطلب العالمي وأسعار النفط (2005-2024)	13
(4-1)	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2024	45
(1-2)	تطور متغيرات الدراسة (1980-2024)	71
(2-2)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة (1980-2024)	77
(3-2)	تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج	83
(4-2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	89
(5-2)	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL (1980-2024)	90

قائمة الاختصارات والرموز

الإسم	الدلالة
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة
ECT	حد تصحيح الخطأ (Error Correction Term)
UECM	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد
ADF	اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)
PP	اختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron)
CUSUM	اختبار المجموع التراكمي للبواقي
CUSUMSQ	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

AIC	معيار أكايك للمعلومات (Akaike Information Criterion)
SIC / BIC	معيار شوارتز بايزي (Schwarz / Bayesian Information Criterion)
HQ	معيار هانان-كوين (Hannan-Quinn)
FPE	خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error)
OLS	طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares)
VAR / SVAR	نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي / الهيكلي
GARCH	نموذج التغاير الشرطي ذاتي الانحدار المعمم
NARDL	نموذج ARDL غير الخطي (Non-linear ARDL)
INF	معدل التضخم (Inflation Rate)
OP	سعر النفط - خام برنت (Oil Price - Brent)
EXCH	سعر الصرف (Exchange Rate)
M2	عرض النقود الواسع (Money Supply)
GDP	الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product)
GOV	الإنفاق الحكومي (Government Spending)
CPI	مؤشر أسعار المستهلك (Consumer Price Index)
OPEC / أوبك	منظمة الدول المصدرة للنفط
OAPEC / الأوابك	منظمة الدول العربية المصدرة للبترول
IEA	وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency)
NYMEX	بورصة نيويورك التجارية
IPE	بورصة لندن للبترول

مقدمة عامة

المقدمة العامة

يشكل النفط منذ منتصف القرن العشرين أحد المرتكزات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، ليس فقط باعتباره مصدراً رئيسياً للطاقة، بل لكونه عاملاً محدداً في تشكيل التوازنات الاقتصادية والمالية الدولية. وقد ارتبطت مسارات النمو والاستقرار في العديد من الدول، خاصة المصدرة للنفط، بدرجة كبيرة بالتطورات التي تعرفها أسعاره في الأسواق العالمية. وبالنظر إلى الطبيعة الديناميكية لسوق النفط، فإن أسعاره تتسم بدرجة عالية من التقلب، نتيجة تداخل عوامل جيوسياسية، واقتصادية، ونقدية، ومالية، فضلاً عن التحولات الهيكلية في الطلب العالمي على الطاقة.

إن تقلبات أسعار النفط لا تقتصر آثارها على أسواق الطاقة، بل تمتد لتؤثر في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها التضخم، الذي يعد أحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فارتفاع أسعار النفط غالباً ما يُترجم إلى زيادة في تكاليف الإنتاج والنقل، ما يؤدي إلى انتقال الضغوط التضخمية عبر قنوات متعددة، سواء من جانب التكاليف أو من خلال السياسات المالية والنقدية المصاحبة. وفي المقابل، قد تسهم الانخفاضات الحادة في أسعار النفط في إحداث اختلالات مالية تؤثر بدورها في استقرار الأسعار.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري، الذي يُصنّف ضمن الاقتصادات الريعية المعتمدة بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات. إذ تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للمالية العمومية وللاحتياطات من النقد الأجنبي، ما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لصدمات خارجية ناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية. وقد شهدت الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي عدة موجات من الصدمات النفطية، كان لها أثر مباشر وغير مباشر على معدلات التضخم، وسعر الصرف، ومستوى الإنفاق العام، والاستقرار الكلي بصفة عامة.

من جهة أخرى، يُعد التضخم في الجزائر ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل النقدية والهيكلية والخارجية، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي. وعليه، فإن دراسة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم لا يمكن أن تقتصر على التحليل الوصفي، بل تستدعي توظيف أدوات قياسية متقدمة قادرة على التقاط العلاقات الديناميكية والتفاعلات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية.

انطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وذلك من خلال توظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL)، بما يتيح فهم طبيعة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، واختبار وجود التكامل المشترك، وقياس سرعة التكيف نحو التوازن بعد الصدمات النفطية. كما تسعى الدراسة إلى الإسهام في إثراء الأدبيات التطبيقية المتعلقة بالاقتصادات الريعية، وتقديم نتائج علمية من شأنها دعم صانعي القرار في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فاعلية في امتصاص الصدمات الخارجية وتحقيق استقرار مستدام في المستوى العام للأسعار.

إشكالية الدراسة:

في ظل الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده البنيوي على عائدات المحروقات، تبرز مسألة انتقال الصدمات النفطية إلى المتغيرات الكلية، وعلى رأسها التضخم، كإحدى القضايا المحورية في تحليل الاستقرار الاقتصادي.

فالتقلبات الحادة في أسعار النفط، سواء كانت صعودا أو هبوطا، تفرز آثاراً مالية ونقدية تؤثر في مستوى الإنفاق العام، والسيولة المحلية، وسعر الصرف، ومن ثم في المستوى العام للأسعار.

وعليه تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول السؤال الآتي:

إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980–2024؟

ويمكن تقسيم هذا السؤال إلى تساؤلات فرعية:

- ✓ ما طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وتقلباتها والتضخم في الجزائر؟

- ✓ هل نموذج ARDL مناسب لتفسير تأثير أسعار النفط على التضخم في الأجلين القصير والطويل؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين:

- ✓ **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط وتقلباتها ومعدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ **الفرضية الثانية:** يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة معدلات التضخم في الجزائر،

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الحيوي الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري، ومن حساسية التضخم كأحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. إذ يسمح تحليل العلاقة بين أسعار النفط والتضخم بفهم آليات انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد الوطني، كما يساهم في:

- ✓ دعم صناع القرار في تصميم سياسات نقدية ومالية أكثر فعالية؛
- ✓ تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية؛
- ✓ تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل آثار الصدمات النفطية على القدرة الشرائية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل تطور أسعار النفط وتقلباتها خلال فترة الدراسة.
- ✓ دراسة تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال نفس الفترة.
- ✓ قياس أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم باستخدام نموذج ARDL.
- ✓ اختبار طبيعة العلاقة السببية بين المتغيرين.
- ✓ تقديم توصيات اقتصادية تسهم في الحد من آثار الصدمات النفطية على التضخم.

المنهجية المتبعة في الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج المتكاملة:

- ✓ **المنهج الوصفي:** لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بأسعار النفط والتضخم وتحليل تطورها.
- ✓ **المنهج التحليلي:** لتحليل تطورات أسعار النفط ومعدلات التضخم في الجزائر.
- ✓ **المنهج القياسي:** باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL)، مع إجراء اختبارات التكامل المشترك، من أجل تحليل وقياس العلاقة الديناميكية بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

مجال وحدود الدراسة:

- ✓ **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة زمنيا من سنة 1980 إلى سنة 2024، وهي فترة عرفت تقلبات نفطية حادة وأزمات اقتصادية عالمية أثرت على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الاقتصاد الجزائري، نظرا لخصوصيته كاقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط.
- ✓ **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، دون التوسع في متغيرات كلية أخرى إلا بقدر ما يخدم النموذج القياسي.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الأطروحة إلى فصلين رئيسيين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة:

- ✓ **الفصل الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة حول تقلبات أسعار النفط والتضخم.
- ✓ **الفصل الثاني:** دراسة قياسية لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري والدراسات السابقة حول تقلبات أسعار النفط والتضخم

تمهيد

يعد النفط من أهم الموارد الاستراتيجية التي تؤثر بشكل مباشر في مسار الاقتصاد العالمي، نظراً لدوره المحوري في تلبية احتياجات الطاقة وتحريك عجلة الإنتاج والنقل والتجارة الدولية. وقد شهدت أسواق النفط خلال العقود الأخيرة تقلبات حادة ومتكررة في الأسعار نتيجة تفاعل مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمالية والتكنولوجية، الأمر الذي انعكس بدوره على أداء الاقتصادات الوطنية، خاصة الدول المعتمدة على العائدات النفطية. ويُعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصادات التي تتأثر بدرجة كبيرة بهذه التقلبات، بحكم اعتماد المالية العمومية وميزان المدفوعات على الإيرادات البترولية، مما يجعل أي تغير في أسعار النفط عاملاً مؤثراً في الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن أبرز مظاهره التضخم.

ويعد التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس اختلالات التوازن بين العرض والطلب، كما يمثل تحدياً رئيسياً أمام صناع السياسات الاقتصادية لما له من آثار على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة والاستقرار الاجتماعي. وتتعدد محددات التضخم بين عوامل داخلية مرتبطة بالسياسات النقدية والمالية وهيكل الاقتصاد، وعوامل خارجية من بينها تقلبات أسعار النفط، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على الواردات وتمويل الإنفاق العمومي من العائدات النفطية.

وانطلاقا من أهمية العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتضخم، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث يتم في المبحث الأول عرض الأسس النظرية لكل من تقلبات أسعار النفط والتضخم، من خلال عرض محددات أسعار النفط وبنية سوقه العالمية، إضافة إلى المفاهيم الأساسية للتضخم والعوامل المؤثرة فيه وتأثير أسعار النفط عليه في الجزائر. أما المبحث الثاني فيتناول الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع، مع إبراز موقع الدراسة الحالية وإسهامها العلمي مقارنة بالدراسات السابقة، وذلك تمهيداً للجانب التطبيقي للدراسة القياسية.

المبحث الأول: الإطار النظري لتقلبات أسعار النفط والتضخم

تمثل تقلبات أسعار النفط والتضخم من الظواهر الاقتصادية الهامة التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية، نظراً لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي الكلي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية. إذ تؤثر التغيرات في أسعار النفط على مستويات الإيرادات الحكومية، وتكاليف الإنتاج، وحجم الواردات، مما ينعكس بدوره على المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم.

وبناءا على ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري لكل من تقلبات أسعار النفط والتضخم، من خلال التطرق إلى الأسس المفاهيمية لتقلبات أسعار النفط وتحليل محدداتها وبنية سوق النفط العالمية، بما يساعد على فهم طبيعة هذه التقلبات وأسبابها، ثم عرض المفاهيم الأساسية للتضخم والعوامل المؤثرة فيه، مع إبراز طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الأسس المفاهيمية لتقلبات أسعار النفط

تعتبر أسعار النفط من بين أكثر الأسعار تقلباً على المستوى العالمي، نظراً لتأثرها بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، فضلاً عن الخصائص المميزة لسوق الطاقة العالمي. وتكتسب دراسة هذه التقلبات أهمية خاصة في الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية، مثل الجزائر، نظراً لتأثيرها المباشر على الموارد المالية العامة والتوازنات الاقتصادية الكلية.

وعليه، سيُركز هذا المطلب على استعراض محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة في تقلباتها، يلي ذلك تحليل بنية وتطور سوق النفط على الصعيد العالمي.

الفرع الاول: محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة في تقلباتها

تتحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والهيكلية، والتي يمكن أن تؤدي بدورها إلى استقرار الأسعار أو تعرضها لتقلبات حادة خلال فترات زمنية مختلفة. ويُعد النفط من السلع الإستراتيجية التي تتأثر ليس فقط بآليات العرض والطلب التقليدية، بل أيضًا بالتغيرات الجيوسياسية والتطورات التكنولوجية والقرارات التنظيمية التي تتخذها الدول المنتجة والمنظمات الدولية. وعليه، يهدف هذا الفرع إلى تحليل أهم المحددات المؤثرة في أسعار النفط، سواء تلك المرتبطة بجانب العرض، أو جانب الطلب، أو العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر في توازن السوق النفطية العالمية.

أولا: الطلب والعرض على النفط

إذا ما عدنا إلى التاريخ الاقتصادي وتقلبات أسعار النفط العالمية، نجد أن معظم الصدمات السعرية التي شهدها سوق النفط ارتبطت بوجود اختلالات بين العرض والطلب في السوق العالمية. فارتفاع الطلب العالمي على النفط دون وجود زيادة موازية في الإنتاج يؤدي عادة إلى ارتفاع الأسعار، في حين أن فائض المعروض مقارنة بمستويات الطلب يساهم في انخفاضها. وبالتالي، فإن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق الدولية للنفط يُعد العامل المباشر والأكثر وضوحًا في تفسير تقلبات أسعار النفط، باعتباره المحدد الأساسي لتوازن السوق النفطية العالمية. كما يتأثر جانب الطلب بعوامل متعددة، من بينها النمو الاقتصادي العالمي، ومستويات النشاط الصناعي، والتطور التكنولوجي، في حين يرتبط جانب العرض بقدرات الإنتاج لدى الدول المنتجة، والاستثمارات في قطاع الطاقة، والظروف الجيوسياسية التي قد تؤثر على استمرارية الإمدادات النفطية.[1]

1. الطلب على النفط:

لا يمكن دراسة موضوع تقلبات أسعار النفط الخام دون إجراء تحليل دقيق لعوامل الطلب على المنتجات النفطية المكررة وأسعارها، وذلك لأن الطلب على النفط الخام يُعد في حقيقته طلبًا مشتقًا من الطلب الإجمالي على المنتجات النفطية بمختلف أنواعها. وبالتالي فإن السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك مقابل الوقود ومشتقاته يمثل المؤشر الأكثر واقعية في تحديد كميات استهلاك المنتجات النفطية، ومن ثم تحديد مستوى الطلب على النفط الخام، بغض النظر عن مستويات أسعاره في حد ذاتها.

كما أن مستوى الطلب النهائي على النفط الخام يتأثر بدرجة مرونة الطلب المرتبطة بالاستخدامات المتعددة للمنتجات النفطية المكررة، حيث تختلف مرونة الطلب من منتج إلى آخر. فعلى سبيل المثال، يتحقق أعلى عائد اقتصادي عند تحويل النفط الخام إلى وقود، في حين يتحقق أدنى عائد عند استخدامه كزيوت أو كوقود لمحطات توليد الكهرباء أو في صناعة الإسفلت. وبذلك فإن المحصلة الإجمالية

[1]YAN Lingyu, "Analysis of the international oil price fluctuations and its influencing factors", American Journal of Industrial and Business Management, vol. 2, no 2, 2012, P: 41

لمرونات الطلب على مختلف المنتجات النفطية تمثل المحدد الحقيقي للطلب النهائي على النفط الخام، كما تساعد في استقراء اتجاهات سوق النفط العالمية.

ومن الضروري كذلك تحليل آثار التكاليف المالية المرتبطة بمستويات أسعار المنتجات النفطية النهائية، حيث أظهرت البيانات أنه بنهاية عام 2002 تجاوز العائد المالي الناتج عن مختلف المنتجات النفطية (القيمة المركبة للبرميل) سعر استيراد النفط الخام في الدول المستهلكة بنسب متفاوتة، إذ بلغ نحو ضعفين في الولايات المتحدة الأمريكية، ووصل إلى أربعة أضعاف في إيطاليا. ومن هنا يمكن تفسير التركيز على أسعار النفط الخام بدلًا من أسعار المنتجات النفطية المكررة لسببين رئيسيين:[2]

***أولهما** اهتمام المضاربين والمتعاملين في الأسواق العالمية بأسواق العقود الآجلة للنفط وتقلباتها بهدف تحقيق الأرباح من عمليات المضاربة في البورصات العالمية، أما السبب ***الثاني** فيرتبط بالبعد السياسي، حيث تميل حكومات الدول الصناعية إلى التركيز على تقلبات أسعار النفط الخام وربطها مباشرة بحركة الاقتصاد العالمي، في حين أن التأثيرات الاقتصادية الفعلية تعود في جانب كبير منها إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية النهائية التي يتحملها المستهلك، والتي تنعكس بدورها على مستويات الطلب الحقيقي على النفط الخام.

لذلك يعتمد خبراء اقتصاديات الطاقة في تحليلاتهم العلمية على دراسة اتجاهات مرونة الطلب لمختلف أنواع المنتجات النفطية المكررة وآثارها المباشرة في تحديد الطلب النهائي على النفط الخام، وذلك بهدف رسم سياسات نفطية رشيدة وتحديد الاستثمارات اللازمة لتطوير الصناعة النفطية. ويُعد كل من مستوى النشاط الاقتصادي العالمي والنمو السكاني من أهم العوامل المحددة لمستوى الطلب على الطاقة بشكل عام، وعلى النفط بشكل خاص، نظرًا لارتباطهما المباشر بزيادة الاستهلاك الطاقوي والتوسع في الأنشطة الإنتاجية.[3]

1-1 **معدل النمو الاقتصادي والتقدم الصناعي:** يعد معدل النمو الاقتصادي ومستوى التقدم الصناعي من أبرز المحددات الأساسية للطلب على النفط، إذ تربطهما علاقة طردية واضحة؛ فكلما تسارع النمو الاقتصادي وارتفع مستوى النشاط الصناعي، ازداد الاعتماد على الطاقة بوصفها عنصرًا جوهريًا في العملية الإنتاجية ومحركًا رئيسيًا للتطور الاقتصادي والاجتماعي. كما أن التوسع الصناعي، من خلال زيادة عدد الآلات والمعدات الميكانيكية وتطورها النوعي واتساع نطاق استخدامها في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والاستهلاكية، يؤدي إلى ارتفاع استهلاك الطاقة الأحفورية، وفي مقدمتها النفط، بما يعكس الترابط البنيوي بين الديناميكية الاقتصادية وحجم الطلب النفطي.[4]

ويعكس الشكل (1-1) علاقة ترابطية قوية بين معدل النمو الاقتصادي العالمي ومعدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2005–2025، مع ملاحظة تباين درجة التأثر باختلاف الظروف الاقتصادية العالمية.

- **مرحلة ما قبل الأزمة المالية (2005–2007):** شهدت هذه الفترة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة نسبيًا تجاوزت 4–5%، تزامن معها نمو إيجابي في الطلب على النفط. ويعكس ذلك ازدهار النشاط الصناعي والتجاري العالمي، خاصة في الاقتصادات الصاعدة، مما دعم استهلاك الطاقة في قطاعات الصناعة والنقل.

---

[2] خالد بن منصور العقيل، "رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية"، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003 ،ص28.

[3] BIROL Fatih et al, "World energy outlook 2010", International Energy Agency, Paris, 2010, PP: 64-69

[4] بولعواد نوال الربع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي، أطروحة دكتوراه ، جامعة 1 الحاج لخضر، باتنة 2018، ص 99.

- **الأزمة المالية العالمية (2008–2009):** يظهر تراجع حاد في النمو الاقتصادي سنة 2009، رافقه انخفاض ملحوظ في نمو الطلب على النفط. ويؤكد هذا الترابط حساسية الطلب النفطي للتقلبات الاقتصادية الدورية، حيث يؤدي الانكماش الاقتصادي إلى تقلص الإنتاج الصناعي وحركة التجارة، ومن ثم انخفاض استهلاك الطاقة.
- **مرحلة التعافي النسبي (2010–2019):** عادت معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات معتدلة، ورافقها تحسن تدريجي في نمو الطلب على النفط، وإن بوتيرة أبطأ مقارنة بمرحلة ما قبل الأزمة. ويُعزى ذلك إلى عوامل هيكلية، منها تحسن كفاءة استخدام الطاقة، والتوجه التدريجي نحو الطاقات المتجددة، وتغير أنماط الاستهلاك في بعض الاقتصادات المتقدمة.
- **صدمة جائحة كوفيد-19 (2020)** تمثل سنة 2020 نقطة انعطاف حادة، حيث انكمش الاقتصاد العالمي بشكل كبير، وتراجع الطلب على النفط بصورة غير مسبوقة نتيجة توقف الأنشطة الصناعية، وتعليق حركة النقل والسفر. ويبرز هنا الطابع الدوري والمرن للطلب النفطي، لكنه في الوقت نفسه يكشف هشاشته أمام الصدمات غير المتوقعة.
- **مرحلة التعافي (2021–2025):** يلاحظ ارتفاع قوي في النمو الاقتصادي سنة 2021، انعكس مباشرة في انتعاش الطلب على النفط. غير أن معدلات النمو اللاحقة اتسمت بالاعتدال، ما يعكس استمرار الضغوط التضخمية، والتحول التدريجي نحو سياسات الانتقال الطاقوي، وتقنيات أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة.

الشكل رقم (1-1): نمو الطلب العالمي على النفط في ظل النمو الاقتصاد العالمي للفترة (2005-2025)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات: data.worldbank و statista

وتؤكد هذه المعطيات أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط ليست مجرد علاقة آنية،

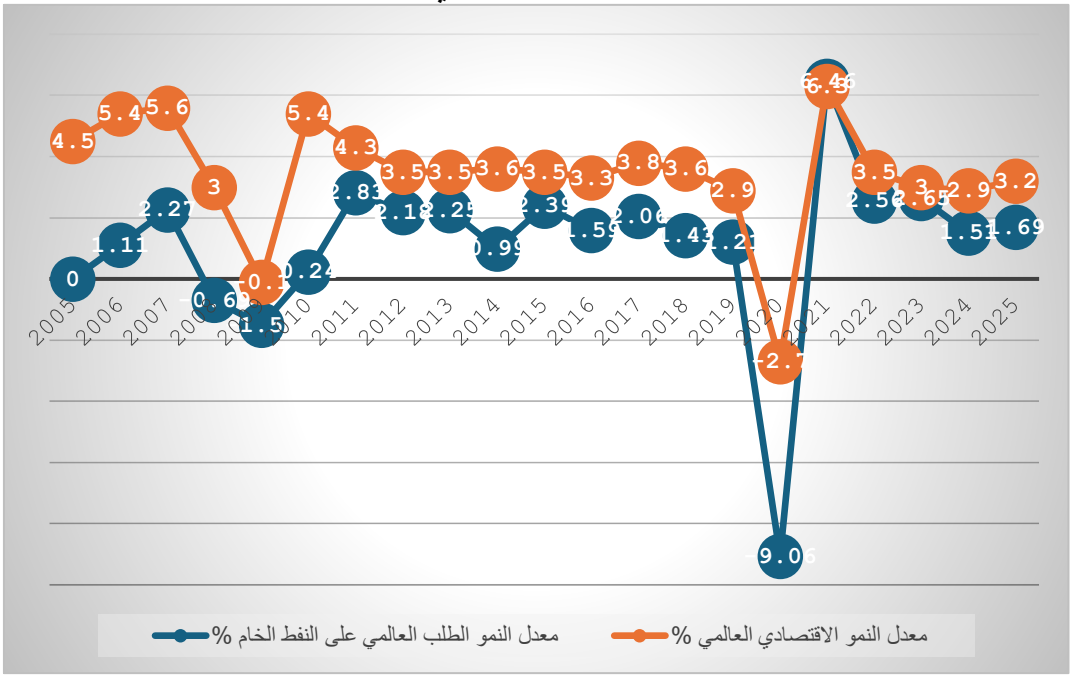

بل هي علاقة هيكلية تعكس طبيعة النموذج التنموي العالمي القائم على كثافة استخدام الطاقة. كما تبرز أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي لضمان توازن أسواق الطاقة، وضرورة اعتماد سياسات تنويع اقتصادي في الدول المصدرة للنفط لتقليل تعرضها للصدمات الخارجية، إلى جانب تسريع التحول نحو

الطاقات البديلة وتحسين كفاءة الاستهلاك بما ينسجم مع أهداف الاستدامة الاقتصادية والبيئية على المدى الطويل.

2-1 النمو السكاني ومتوسط دخل الأفراد: يُعتبر النمو السكاني ومتوسط دخل الأفراد من المحددات الجوهرية للطلب على النفط، إذ تؤكد الأدبيات الاقتصادية على وجود علاقة طردية واضحة بين التوسع الديمغرافي وزيادة الطلب على السلع والخدمات، بما فيها المنتجات النفطية. فكل زيادة في عدد السكان تعني اتساع قاعدة المستهلكين وارتفاعًا في الاحتياجات المرتبطة بالطاقة، سواء في النقل أو السكن أو الإنتاج الصناعي.

كما يشكل مستوى دخل الأفراد عنصرًا حاسمًا في تحديد حجم الطلب، إذ يؤدي ارتفاع الدخول إلى انتقال الأفراد من تلبية الحاجات الأساسية إلى استهلاك سلع وخدمات إضافية ذات طابع كمالي، والتي تتحول تدريجيًا إلى سلع ضرورية مع تحسن المستوى المعيشي، مما يعزز الطلب على الطاقة ومشتقات النفط بشكل مباشر وغير مباشر. ويعكس الشكل رقم (2-1)، المتعلق بتطور الطلب العالمي على النفط وتطور عدد السكان العالمي خلال الفترة (2005–2025)، هذا الترابط بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية في تشكيل منحنى الطلب الطاقوي.

ويظهر تحليل البيانات خلال الفترة المدروسة أن الطلب العالمي على النفط اتسم بتقلبات قصيرة الأجل، في حين استمر النمو السكاني في اتجاه تصاعدي شبه مستقر، مما يشير إلى أن العامل الديمغرافي يمثل محركًا طويل الأجل للطلب، بينما يتأثر الطلب الفعلي بالعوامل الاقتصادية والظرفية قصيرة الأجل. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة (2005–2007) تزامن ارتفاع الطلب النفطي مع زيادة عدد السكان وتحسن الدخول في العديد من الاقتصادات الصاعدة، ما يعكس أثر التوسع الحضري وارتفاع مستويات المعيشة. غير أن الأزمة المالية العالمية (2008–2009) أدت إلى تراجع مؤقت في نمو الطلب على الرغم من استمرار النمو السكاني، مما يبرز أن الدخل ومستوى النشاط الاقتصادي يمثلان وسيطًا أساسيًا بين العامل الديمغرافي والطلب الفعلي على النفط.

وخلال مرحلة التعافي (2010–2019)، عاد الطلب إلى الارتفاع التدريجي مدفوعًا بالنمو الاقتصادي وتحسن الدخول، خصوصًا في آسيا وأفريقيا، حيث ترافق التوسع السكاني مع زيادة الاستهلاك الفردي للطاقة. أما سنة 2020، فقد شكلت صدمة استثنائية نتيجة جائحة كوفيد-19، إذ انخفض الطلب على النفط بشكل حاد رغم استمرار الزيادة السكانية، ما يؤكد أن النمو السكاني وحده لا يكفي لرفع الطلب في ظل انكماش اقتصادي واسع وتراجع الدخول وتعطل الأنشطة. ومع مرحلة التعافي اللاحقة (2021–2025)، عاد الطلب إلى الارتفاع بالتوازي مع استعادة النشاط الاقتصادي وتحسن الدخول، في حين استمر النمو السكاني في مساره التصاعدي، مما يعزز الاتجاه العام للطلب على المدى المتوسط والطويل.

وتبرز هذه المعطيات مجموعة من الدلالات الاقتصادية الهامة؛ فاستمرار النمو السكاني عالميًا، خاصة في الدول النامية، يعني بقاء الطلب على الطاقة في اتجاه صعودي هيكلي، ما يفرض تحديات تتعلق بأمن الطاقة واستدامتها. كما أن ارتفاع الدخول في الاقتصادات الناشئة يؤدي إلى زيادة استهلاك الفرد من الطاقة، مما يزيد الضغط على الموارد النفطية ويستدعي تبني سياسات ترشيد الاستهلاك وتحسين الكفاءة الطاقوية. ومن منظور استراتيجي، تشير هذه المعطيات إلى ضرورة تحقيق توازن بين تلبية الطلب المتزايد الناتج عن النمو الديمغرافي وتحسين مستويات

المعيشة، وبين الالتزامات البيئية والتحول نحو مصادر طاقة أقل انبعاثًا، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ويحافظ على استقرار الأسواق الطاقوية على المدى الطويل.

الشكل رقم(2-1):تطور الطلب العالمي على النفط وتطور عدد السكان العالمي للفترة (2005-2025)

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات : data.worldbank و statista

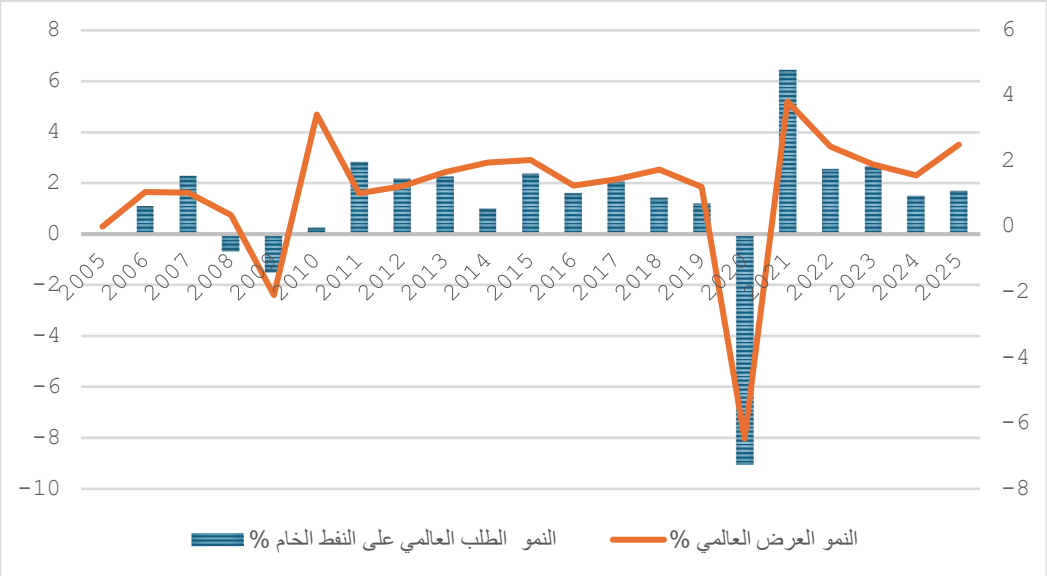

1-3 **سعر النفط الخام وأسعار الطاقة البديلة:** يُعد السعر من أهم العوامل الأساسية التي تحدد الكميات المطلوبة من أي سلعة اقتصادية، حيث توجد علاقة عكسية بين سعر السلعة والطلب عليها؛ فارتفاع الأسعار يؤدي عادة إلى انخفاض الطلب، في حين أن انخفاضها يساهم في زيادة الكميات المطلوبة. ويمكن إسقاط هذه القاعدة على النفط باعتباره سلعة استراتيجية ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، إذ إن ارتفاع أسعار النفط الخام يؤدي غالبًا إلى تراجع الطلب عليه نتيجة زيادة تكاليف الاستهلاك والإنتاج، بينما يؤدي انخفاض أسعاره إلى تحفيز الطلب عليه.[5]

أما فيما يتعلق بأسعار مصادر الطاقة البديلة، فتوجد علاقة طردية بينها وبين الطلب على النفط، حيث إن ارتفاع أسعار الطاقة البديلة يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط باعتباره بديلاً أقل تكلفة نسبيًا، في حين أن انخفاض أسعارها يقلل من الطلب على النفط. كما أن تزامن حركة أسعار الطاقة البديلة مع أسعار النفط صعودًا أو نزولًا قد يحدّ من تأثير التغيرات السعرية في النفط على حجم الطلب، إذ يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة البديلة بالتوازي مع النفط إلى تقليص أثر انخفاض سعر النفط في زيادة الطلب عليه، والعكس صحيح.[6]

1-4 المناخ : تتغير مستويات الطلب على السلع النفطية خلال السنة تبعًا للتقلبات المناخية واختلاف درجات الحرارة بين المناطق الجغرافية، حيث يُعد العامل المناخي من المحددات المهمة للطلب على الطاقة عموما وعلى النفط بشكل خاص. ونظرًا للطابع الموسمي لاستهلاك المنتجات النفطية، فإن الطلب يشهد عادة انخفاضًا نسبيًا خلال الفصل الثالث من السنة، ثم يعاود الارتفاع مع دخول فصل الشتاء نتيجة زيادة الحاجة إلى وقود التدفئة والطاقة، ليبلغ ذروته مع نهاية الفصل الرابع وبداية الفصل

[5] إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016، ص104

[6] أحمد إبريهي علي، تحليل سوق النفط العالمي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 50، 2016، ص 4.

الأول من السنة الموالية. وبالتالي فإن التغيرات المناخية والموسمية تؤثر بشكل مباشر في أنماط الاستهلاك النفطي وفي تقلبات الطلب العالمية على النفط.[7]

2. عرض النفط:

يشكل معروض النفط الخام المتاح أحد أهم العوامل التي تسهم في استقرار الأسعار في السوق النفطية العالمية، حيث يمثل بمثابة صمام أمان لتوازن السوق بين العرض والطلب. فكلما تقلّص حجم المعروض النفطي ضمن حدود ضيقة، تزداد مخاوف المتعاملين في أسواق النفط من احتمال حدوث نقص في الإمدادات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة هذه التوقعات. وعلى العكس من ذلك، فإن وجود فائض كبير في المعروض النفطي يمنح مؤشرات على وفرة الإمدادات، مما يساهم في انخفاض أسعار النفط الخام أو استقرارها عند مستويات منخفضة نسبيًا. ويتأثر حجم المعروض النفطي بمجموعة من العوامل الرئيسية، من أبرزها القدرات الإنتاجية للدول المنتجة، ومستوى الاستثمارات في قطاع الاستكشاف والإنتاج، والتطورات التكنولوجية، إضافة إلى الظروف الجيوسياسية التي قد تؤثر على استمرارية الإمدادات النفطية العالمية:

2-1 الاحتياطي النفطي المؤكد:

يمثل حجم الاحتياطي النفطي المؤكد أحد المعايير الأساسية التي يُستند إليها في تحديد معدلات الإنتاج النفطي، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الجيولوجية المختلفة، ومراحل تقادم الحقول النفطية، إضافة إلى حجم الاستثمارات المالية اللازمة والمتاحة لاستخراج النفط الخام القابل للإنتاج. وبصورة عامة، توجد علاقة تناسب فني بين حجم الاحتياطي النفطي المؤكد ومستويات الإنتاج، حيث تسمح الاحتياطيات الكبيرة نظريًا بإمكانية تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة.

غير أن الواقع في السوق النفطية العالمية يُظهر أن معدلات الإنتاج لا تُحدد فقط على أساس الاعتبارات الفنية، بل تخضع أيضًا لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية، حيث تقوم الدول والشركات النفطية بتحديد مستويات الإنتاج وفقًا لموازين العرض والطلب العالمية، وبما يحقق تعظيم العائد المتوقع من مبيعات النفط. كما تدخل الاستثمارات الضخمة في مختلف مراحل الصناعة النفطية ابتداءا من الاستكشاف والتطوير، مرورا بالإنتاج، وصولًا إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية المتاحة ضمن العوامل المؤثرة في قرارات الإنتاج، وهي مراحل تتسم بارتفاع تكاليفها الرأسمالية.

وبناءا على ذلك، فإن توفر احتياطيات نفطية كبيرة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاج النفطي، إذ قد تحدّ القيود الاستثمارية، أو الاعتبارات السوقية، أو السياسات الإنتاجية للدول المنتجة من الاستغلال الكامل لهذه الاحتياطيات.[8]

2-2 سياسات الدول المنتجة للنفط:

يتحدد حجم المعروض النفطي في السوق العالمية بدرجة كبيرة وفقًا لسياسات الدول المنتجة للنفط، وذلك تبعًا لاحتياجاتها الداخلية من الطاقة لمواجهة الطلب المحلي، أو بهدف تصدير النفط للحصول على إيرادات مالية تمكّنها من تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية وتمويل الحاجات الحالية والمستقبلية. كما تتأثر قرارات الإنتاج بعوامل اقتصادية ومالية، مثل مستويات الأسعار العالمية، وأوضاع الموازنات العامة، والاستراتيجيات طويلة الأجل المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

---

[7] لباني يسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص71

[8] خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية، مرجع سبق ذكره، ص:31

وقد برزت منظمة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) باعتبارها أحد أهم الفاعلين في تحديد المعروض النفطي العالمي، نظرًا لما تمتلكه دولها الأعضاء من إمكانيات نفطية كبيرة، حيث تسيطر على نسبة معتبرة من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، وتسهم بحصة مهمة من الإنتاج العالمي. ومن خلال سياساتها الإنتاجية، ولا سيما نظام الحصص، تسعى المنظمة إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطية بما يساهم في استقرار الأسعار عند مستويات تحقق مصالح الدول المنتجة.[9]

3-2 الطلب على النفط ومستويات أسعاره:

يستجيب العرض النفطي للتغيرات في الطلب عند مستويات الأسعار السائدة في السوق، حيث تمثل الأسعار إشارة محورية توجه قرارات المنتجين والاستثمارات في مختلف مراحل الصناعة النفطية، بدءًا من الاستكشاف والتنقيب، مرورًا بالإنتاج، وصولًا إلى التكرير. فكلما ارتفع الطلب العالمي على النفط، تزايدت الضغوط على الأسعار نحو الارتفاع، الأمر الذي يحفّز الدول والشركات المنتجة على تكثيف الاستثمارات في البحث والتطوير وتوسيع الطاقات الإنتاجية. ومع دخول استثمارات جديدة حيز التشغيل وظهور اكتشافات إضافية، يرتفع حجم المعروض النفطي تدريجيًا، مما يساهم في إعادة التوازن إلى السوق ويقود، في الأجل المتوسط، إلى تراجع الأسعار[10] .

ويعكس الشكل رقم (1-3)، المتعلق بتطور المعروض النفطي العالمي في ظل نمو الطلب العالمي وأسعار النفط خلال الفترة (2005–2025)، هذه العلاقة الديناميكية بين الطلب والأسعار والعرض ضمن إطار تفاعلي مستمر. إذ تُظهر البيانات أن الفترة (2005–2008) شهدت نموًا ملحوظًا في الطلب العالمي ترافق مع ارتفاع في الأسعار، وهو ما شجّع على توسيع الاستثمارات في القطاع النفطي. غير أن الأزمة المالية العالمية خلال (2008–2009) أدت إلى تراجع حاد في الطلب والأسعار، الأمر الذي انعكس على تباطؤ نمو المعروض نتيجة تقليص أو تأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية.

وخلال مرحلة التعافي (2010–2014)، ارتفعت الأسعار نسبيًا وعاد الطلب إلى النمو، فاستجاب العرض تدريجيًا من خلال زيادة الإنتاج، لا سيما مع توسع إنتاج النفط الصخري، مما أدى لاحقًا إلى ظهور فائض في المعروض وتراجع الأسعار خلال بعض السنوات اللاحقة. أما صدمة سنة 2020 فقد مثلت حالة استثنائية، حيث أدى الانخفاض الحاد في الطلب نتيجة الجائحة إلى انهيار الأسعار بشكل غير مسبوق، وتراجع كبير في الإنتاج، سواء بفعل اعتبارات السوق أو نتيجة اتفاقات خفض الإنتاج الهادفة إلى تحقيق التوازن. ومع التعافي في سنة 2021، ارتفع الطلب والأسعار بوتيرة سريعة، فاستجاب العرض بزيادة ملحوظة، غير أن وتيرة هذه الاستجابة ظلت مقيدة بعوامل استثمارية وجيوسياسية، مما ساهم في استمرار تقلبات الأسعار خلال السنوات اللاحقة إلى غاية 2025.

وتبرز هذه المعطيات أن العلاقة بين العرض والطلب والأسعار تتسم بطابع دوري وتراكمي، حيث تعمل الأسعار كآلية تنسيق رئيسية داخل السوق النفطية العالمية. كما تؤكد أن قرارات الاستثمار في القطاع النفطي تعتمد بدرجة كبيرة على التوقعات المستقبلية للأسعار، مما يجعل العرض أقل مرونة في الأجل القصير وأكثر استجابة في الأجلين المتوسط والطويل. ومن الناحية الاقتصادية، تفرض هذه الديناميكية تحديات مهمة على الدول المنتجة، خاصة الدول الريعية، إذ تجعل إيراداتها عرضة للتقلبات السعرية، وهو ما يستدعي تبني سياسات لتحقيق الاستقرار المالي وتنويع القاعدة الاقتصادية. كما تعكس هذه التطورات أهمية التخطيط الاستراتيجي لإدارة الطاقات الإنتاجية بما يضمن تحقيق التوازن بين

---

[9] مرجع سبق ذكره ص40

[10] عيسى محمد الغزالي، "أسواق النفط العالمية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر ،2005،ص09.

استقرار الأسواق وتحقيق عوائد مستدامة، في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو الطاقات البديلة ومتطلبات الاستدامة البيئية.

الشكل رقم(3-1): نمو المعروض النفطي العالمي في ظل نمو الطلب العالمي على النفط وأسعار النفط للفترة (2005-2025)

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات : data.worldbank و statista

3. العوامل الجيوسياسية:

أجمعت الدراسات والتحليلات الاقتصادية على أن أساسيات السوق من عرض وطلب ومستويات المخزون لا تكفي وحدها لتفسير جميع التقلبات في أسعار النفط، خصوصًا خلال السنوات الأخيرة، إذ لعبت العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دورًا أساسيًا في تحديد أسعار النفط العالمية.

مع بداية الألفية الثالثة، شهدت بعض الدول المنتجة للنفط سلسلة من الأزمات السياسية المتزامنة التي أثرت بشكل مباشر على الإنتاج والأسعار. فقد أدت حرب العراق سنة 2003 والركود الاقتصادي المستمر في البلاد إلى تجميد الارتفاع المتوقع في إنتاج النفط. كما أثرت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران سنة 2006 بسبب برنامجها النووي على توقعات وكالة الطاقة الدولية، التي كانت تتوقع زيادة الإنتاج النفطي الإيراني من 4.1 ملايين برميل يوميًا إلى نحو 8 ملايين برميل يوميًا بحلول سنة 2020.

إضافة إلى ذلك، واجهت بعض الدول المنتجة أزمات سياسية واجتماعية أدت إلى تراجع الإنتاج النفطي. فقد شهدت نيجيريا تمردًا عسكريًا في منطقة دلتا النيجر سنة 2006، والتي تُعد من أغنى مناطق البلاد بالنفط والغاز الطبيعي، ما أسفر عن خسارة إنتاجية تقدر بحوالي 800 ألف برميل يوميًا. كما واجهت فنزويلا خلافًا بين الرئيس هوغو تشافيز والشركة النفطية الوطنية، تخلله إضراب طويل لعمال الشركة، مما أثر على الإنتاج النفطي المحلي.[11]

على صعيد الكوارث الطبيعية، أدى إعصار كاترينا في الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقف نحو 1.5 مليون برميل يوميًا من الإنتاج في الآبار البحرية لمدة شهرين تقريبًا. كذلك شهدت روسيا أكبر

[11] فيليب سيبيل لوبيز، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، " الجغرافيات السياسية للبترول"، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2011،ص 11-12

عمليات تأميم للنفط منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سنة 2000، حيث نجح في إعادة معظم الشركات النفطية الروسية إلى سيطرة الدولة، ما تسبب في انخفاض مؤقت في الإنتاج النفطي.
كل هذه العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية كان لها أثر مباشر على أسعار النفط، إذ أدت إلى ارتفاعها بشكل حاد خلال فترة حدوثها، مؤكدًا أن السوق النفطية العالمية تتأثر ليس فقط بالأساسيات الاقتصادية، بل أيضا بالأحداث السياسية والبيئية المفاجئة.[12]

4. الأسواق المستقبلية والمضاربات في النفط:

منذ الانهيار الحاد في أسعار النفط منتصف الثمانينات، تراجع دور الشركات النفطية والدول المنتجة في تحديد الأسعار بشكل مباشر، وأصبحت الأسعار تُحدد بشكل أساسي في السوق الفوري، بغض النظر عن المخاطر المحتملة التي قد تواجه الأطراف المختلفة. وقد فتح هذا التطور الباب لنشوء سوق مستقبلية متخصصة في تداول العقود النفطية الورقية، حيث بدأ سوق المعادن في نيويورك (New York Mercantile Exchange) سنة 1987 بالتداول في نفط غرب تكساس المتوسط، وفي السنة التالية سمح سوق لندن العالمي (International Petroleum Exchange) بالتداول بالعقود المستقبلية للنفط.
ضمّت الأسواق المستقبلية فئتين رئيسيتين من المتعاملين:

1. **المنتجون والمستهلكون الفعليون**، الذين يستخدمون العقود المستقبلية لتغطية معاملاتهم الفعلية ضد مخاطر تقلب الأسعار.
2. **المضاربون**، وهم الذين يراهنون على تغيرات الأسعار بهدف تحقيق الأرباح، دون أي رغبة في استلام أو تسليم النفط الفعلي. كما قد يقومون بشراء كميات من النفط وتخزينها، وهو ما قد يؤدي إلى تقلبات سعرية لا علاقة لها بأساسيات العرض والطلب الفعلي.[13]

يمكن للمضاربات أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ، خاصة عندما يتوقع المضاربون زيادة الأسعار في المستقبل ويقبلون على شراء كميات كبيرة من العقود المستقبلية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما حدث في إفريقيا سنة 2010، حين وقع انقلاب عسكري في دولة النيجر، مما أدى إلى قيام المضاربين بشراء النفط بكميات كبيرة نتيجة خلطهم بين اسم دولة النيجر، التي لا تنتج النفط، ونيجيريا، إحدى أغنى الدول المنتجة للنفط في العالم، فتسبب ذلك في ارتفاع سعر برميل النفط في السوق العالمية من 74 دولارًا إلى 80 دولارًا خلال يوم واحد.

ويظهر هذا المثال أن الأسواق المستقبلية والمضاربات يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تقلبات أسعار النفط، أحيانًا دون أن يكون لها علاقة بالأساسيات الاقتصادية للعرض والطلب، مما يجعل مراقبة هذه الأسواق ضرورية لفهم الديناميكيات السعرية للنفط عالميًا.[14]

5. تأثير سعر صرف الدولار الأمريكي على أسعار النفط:

ارتبطت أسعار النفط رسميًا بالدولار الأمريكي منذ سنة 1974، حيث أصبحت جميع الصفقات النفطية تقريبًا تُسوى بهذه العملة. ويترتب على تغير قيمة الدولار تأثير مباشر وغير مباشر على أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

1- **الأثر المباشر:** إن تدهور سعر صرف الدولار يؤدي إلى زيادة النشاط المضاربي في عقود النفط المستقبلية، مما يساهم في ارتفاع الأسعار. فالنفط، كسلعة أولية مسعرة بالدولار، يصبح أرخص

---

[12] طوني صغبيني، " الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، سوريا، 2011 ،ص 48-49
[13] يوسف خليفة اليوسف، "الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2015،ص342-343
[14] طوني صغبيني، مرجع سبق ذكره، ص50.

مقارنة بالاستثمارات الأخرى المقومة بعملات أجنبية، الأمر الذي يشجع المستثمرين على شرائه، وبالتالي يرتفع السعر في السوق الفوري والمستقبلي.

2- **الأثر غير المباشر:** يمتد تأثير انخفاض الدولار ليشمل السياسات النفطية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، كما يؤثر على مختلف مراحل الصناعة النفطية من الاستثمارات والإنتاج والتكرير، ما يؤدي إلى اختلال في توازن العرض والطلب. فضعف قيمة الدولار يقلل القوة الشرائية للدول المصدرة للنفط، وهو ما يدفعها لرفع الأسعار بهدف تعويض الخسائر وتقليل تأثير انخفاض العائدات. وإذا استمر انخفاض الدولار لفترة طويلة، قد لا تتمكن الدول المصدرة من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط.

وينطبق الأمر نفسه على الشركات النفطية العالمية التي تتقاضى إيراداتها بالدولار بينما تدفع تكاليفها بعملات أخرى. فعلى سبيل المثال، شركات النفط في بحر الشمال تدفع أجور العمال باليورو، بينما تستلم عائداتها بالدولار، مما يزيد التكاليف مقارنة بالإيرادات، ويؤدي إلى تقليص استثماراتها، وبالتالي انخفاض المعروض النفطي، وهو عامل إضافي يرفع الأسعار.[15]

كما أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يعزز القوة الشرائية للعديد من العملات الأخرى، مما يزيد الطلب على النفط الخام في الدول الصناعية الكبرى. وتؤدي هذه الزيادة في الطلب إلى ارتفاع سريع في أسعار النفط، سواء في السوق الفوري أو في الأسواق المستقبلية.[16]

الفرع الثاني: بنية وتطور سوق النفط العالمية

شهدت سوق النفط العالمية تطورات هيكلية مهمة عبر الزمن، تمثلت في تغير موازين القوى بين الدول المنتجة والشركات النفطية، وظهور منظمات وتحالفات مؤثرة، إضافة إلى تطور آليات التسعير والتجارة النفطية. ويهدف هذا الفرع إلى إبراز خصائص وبنية سوق النفط العالمية ومراحل تطورها، بما يساعد على فهم طبيعة التغيرات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق الدولية.

أولا: التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية

مرت السوق النفطية العالمية منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما يلي، مع الإشارة إلى أن الحدود الزمنية لكل مرحلة تقريبية:

1. **الفترة من 1857 إلى 1870 (من بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى):** كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية، حيث كان القطاع يضم العديد من الشركات الصغيرة التي بدأت بالاستثمار في استغلال النفط في الولايات المتحدة. وكانت المنافسة شديدة، مما أدى إلى اندماج بعض الشركات وزوال الأخرى، لتتشكل في النهاية شركات كبيرة وراسخة.
2. **الفترة من 1870 إلى 1960 (من ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس أوبك):** أصبحت السوق النفطية خلال هذه المرحلة سوق احتكار القلة، حيث سيطرت الشركات الكبرى على الصناعة النفطية الأمريكية وتجاوز تأثيرها الأسواق العالمية من خلال التحكم في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير. وفي سنة 1927 تم توقيع اتفاقية "أكن كاري" بين الشركات المعروفة بالشقيقات السبع، والتي نصت على تقسيم السوق النفطية العالمية ومصادر

[15] نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger" مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الأول،2011 ،ص10.

[16] Yan Lingyu,"Analysis of the international oil price fluctuations and its influencing factors", Op.Cit, P:43

النفط بينها، ما عزز الطابع الاحتكاري لهذه الشركات، خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

3. **الفترة من 1960 إلى 1973 (من تأسيس أوبك حتى أزمة 1973):** مع تأسيس منظمة أوبك في 1960، تراجع احتكار الشركات الكبرى وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلًا بالدول الأعضاء في المنظمة. عملت هذه الدول على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حتى جاءت أزمة 1973، حين قررت الدول الأعضاء وقف إمدادات النفط احتجاجًا على موقف الدول الكبرى المؤيدة لإسرائيل، ما أنهى الهيمنة المطلقة للشركات النفطية الكبرى.
4. **الفترة من 1973 إلى 1980 (مرحلة ما بعد أزمة 1973):** في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار القلة بين دول أوبك، حيث ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة، ما دفع بعض الدول المنتجة خارج أوبك إلى زيادة الإنتاج، الأمر الذي أثر سلبًا على موقف المنظمة وبدأت تفقد تدريجيًا قوتها.
5. **الفترة من 1980 إلى 2011 (سيادة قانون العرض والطلب):** شهدت السوق خلال هذه المرحلة توسعًا في عدد المنتجين والمستهلكين، فأصبحت أكثر تنافسية، لكن اختلال العرض والطلب في 1981 نتيجة زيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك أدى إلى حالة عدم استقرار، مع تقلبات في الأسعار خلال السنوات اللاحقة، مثل الانخفاض في 1986 و1998 و2008، والارتفاع الكبير بين 2003–2007 و2010. كما تزامن زيادة الطلب في 2011 مع تغطية النقص الناتج عن الأحداث الليبية من قبل السعودية كأكبر دولة منتجة للنفط.[17]
6. **الفترة من 2011 إلى 2025 (التحولات الهيكلية الحديثة):** شهدت السوق النفطية العالمية منذ 2011 تحولات هيكلية نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، حيث ظهر فاعلون جدد وتغيرت موازين العرض والطلب. أدى التوسع الكبير في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى تقليص هيمنة الدول التقليدية، مما ساهم في فائض المعروض العالمي وانهيار الأسعار سنة 2014.

كما ظهرت مرحلة التنسيق الدولي مع إنشاء تحالف أوبك+ سنة 2016، الذي جمع بين الدول الأعضاء في أوبك ومنتجين من خارجها مثل روسيا، بهدف إعادة التوازن للأسواق عبر سياسات خفض الإنتاج. وفي سنة 2020، تعرضت السوق لصدمة غير مسبوقة بسبب جائحة كوفيد-19، حيث انهار الطلب العالمي بشكل حاد نتيجة توقف النشاط الاقتصادي والنقل، ما أدى إلى انخفاض تاريخي في الأسعار.

وخلال الفترة 2021–2025، شهدت السوق مرحلة تعافٍ تدريجي مدعومة بانتعاش الاقتصاد العالمي وارتفاع الطلب، إلا أنها بقيت عرضة للتقلبات بسبب التوترات الجيوسياسية، والعقوبات الاقتصادية، والتحولات نحو الطاقة النظيفة، مما يعكس استمرار حالة عدم اليقين في السوق النفطية العالمية المعاصرة. [18]

ثانيا: بنية سوق النفط العالمية:

[17] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 ، مذكر لنيل شهادة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو على، جامعة الشلف ، 2008-2009 ،ص52

[18] Paolo Agnolucci ,Nikita Makarenko, Oil market glut: surging output and sluggish demand pressure prices, November 04, 2025, available on : https://blogs.worldbank.org/en/opendata/oil-market-glut--surging-output-and-sluggish-demand-pressure-pri

تعتبر بنية سوق النفط العالمية من العناصر الأساسية لفهم ديناميكيات العرض والطلب وتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. فهذه البنية تتشكل من مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة، تشمل الدول المنتجة، الشركات النفطية الكبرى، المستهلكين الرئيسيين، والمضاربين في الأسواق المالية. لكل طرف دوره وتأثيره الخاص في تحديد مستويات الإنتاج، الأسعار، والاستثمارات في القطاع النفطي.

كما يتنوع هيكل السوق نفسه بين الأسواق الفورية، حيث يتم تبادل النفط وتسويته مباشرة، والأسواق المستقبلية، التي تُستخدم فيها العقود المالية لتغطية المخاطر أو للمضاربات. ويتيح هذا التنوع في أشكال الأسواق للطرف الفاعل إمكانية التفاعل مع الأسعار والتحوط ضد المخاطر، أو الاستفادة من الفرص الربحية في فترات تقلب الأسعار.

لذلك، دراسة بنية السوق النفطية تتطلب تحليل كل من الأطراف الفاعلة وأشكال الأسواق، لفهم كيفية تأثيرها المتبادل على الأسعار، العرض، الطلب، والاستقرار الاقتصادي العالمي.

1- الأطراف الفاعمة في السوق النفطية:

يمكن تقسيم الأطراف الفاعلة في السوق النفطية إلى عدة فئات رئيسية، كما يلي:

أ. الدول المنتجة للنفط:

تتمثل الدول المنتجة في اللاعبين الأساسيين في سوق النفط، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين:

1. **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك):** تأسست منظمة الأقطار المصدرة للبترول (منظمة الدول المصدرة للنفط) عام 1960، وتضم حاليًا اثنتي عشرة دولة هي: الجزائر، أنغولا، الإكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا.

تهدف المنظمة إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وإيجاد الآليات والوسائل لاستقرار أسعار النفط والدفاع عن مصالح الدول المنتجة، بما يضمن عوائد مستقرة من الدخل النفطي. وتبلغ حصة المنظمة من الإنتاج العالمي حوالي 40%، فيما تصل نسبة صادراتها من النفط إلى نحو 55% من إجمالي الصادرات العالمية.

وترتبط قرارات أوبك السنوية بشأن حصص الإنتاج ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات في الأسعار الفورية للنفط، كما تُحدد وفقًا لسلة أوبك للنفط التي تشمل النفط الخام المنتج من الدول الأعضاء. ويبين الجدول التالي الدول الأعضاء حاليًا في المنظمة وتاريخ انضمامها:

الجدول رقم (01) دول الأعضاء الحاليين في منظمة الدول المصدرة للنفط

الدولة	سنة الانضمام إلى أوبك
إيران	1960 (عضو مؤسس)
العراق	1960 (عضو مؤسس)
الكويت	1960 (عضو مؤسس)
المملكة العربية السعودية	1960 (عضو مؤسس)
فنزويلا	1960 (عضو مؤسس)
قطر	1961
ليبيا	1962
الإمارات العربية المتحدة	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971
أنغولا	2007
غينيا الاستوائية	2017
الكونغو	2018

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات https://www.opec.org/member-countries.html

2. **منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوابك):** تنتمي منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المعروفة اختصارا بـــ الأوابك، إلى أهم الكيانات الإقليمية المتخصصة في مجال الطاقة. تأسست المنظمة عام 1968 بموجب اتفاقية بين أقطار عربية منتجة ومصدرة للبترول، وكان الهدف من تأسيسها تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتطوير الصناعة البترولية العربية بشكل عام، ولحماية المصالح المشتركة في هذا القطاع الحيوي الذي يشكل مصدرًا أساسيًا للدخل القومي للدول المنتجة.

وتعد الأوابك كيانًا دوليًا ذا طابع إقليمي، تعمل على التنسيق في السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، وتحسين مستوى الاستفادة من الموارد البترولية، وتعزيز القدرات التكنولوجية والإدارية في الصناعة من خلال تبادل الخبرات. ويساهم إنتاج دول الأوابك بنحو 27 % من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي، كما تمتلك هذه الدول نحو 56 % من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم، ما يمنح المنظمة دورًا مهمًا في خريطة الطاقة العالمية.، [19]والجدول التالي يبين الدول الأعضاء في المنظمة وتاريخ انضمامها :

الجدول رقم (02): الدول الأعضاء في منظمة الأوابك وتاريخ الانضمام

الدولة	سنة الانضمام

[19] معهد الدراسات المصرفية نشرة نوعية, الذهب الأسود السلسة الخامسة, العدد 6 جانفي 2013, الكويت, ص 4.

الكويت	1968 (مؤسسة)
ليبيا	1968 (مؤسسة)
المملكة العربية السعودية	1968 (مؤسسة)
الجزائر	1970
البحرين	1970
قطر	1970
الإمارات العربية المتحدة	1970
سوريا	1972
العراق	1972
مصر	1973

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات https://www.oapecorg.org/Home/About-Us/History

3. الدول المنتجة للنفط خارج منظمة أوبك:

شهدت أسواق النفط العالمية تحولات مهمة بعد الانخفاض الحاد في أسعار البترول في أوائل عام 1988، حيث أدركت الدول المنتجة للبترول غير الأعضاء في أوبك أهمية حماية مصالحها في مواجهة تقلبات السوق. وفي هذا الإطار، بادرت مصر بدعوة هذه الدول إلى اجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضّلت لندن كموقع متوسط لعقد الاجتماع، الذي جرى في 8 مارس 1988 بمشاركة كل من: مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، كولومبيا، والصين.

وأكد المشاركون في اجتماع لندن على أنهم لا يمكن أن يظلوا متفرجين في السوق العالمية للبترول، وأن حماية مصالحهم الفردية والجماعية تتطلب تنسيقًا مع أوبك، والسعي إلى ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم لضمان استقرار الأسعار وتحقيق التوازن في السوق.

وتتمتع هذه الدول خارج أوبك بحصة كبيرة من الاحتياطيات النفطية العالمية، حيث تُقدر بنحو 60 % من الاحتياطي العالمي، وتمتلك أيضًا أعلى حصص من الطاقة التكريرية العالمية[20], ومن أبرز الدول المنتجة للنفط خارج أوبك:

- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية
- ✓ روسيا
- ✓ الصين
- ✓ بريطانيا
- ✓ المكسيك
- ✓ النرويج

وتلعب هذه الدول دورا مهما في تحديد أسعار النفط العالمية، نظرًا لقدرتها على التأثير في حجم المعروض العالمي، سواء من خلال زيادة الإنتاج أو تقليصه، خاصة في حالات الطوارئ أو الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية.

[20] بوجمعة قويدري قويشيح انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر, مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, 2009, ص 59

ب. الدول غير المنتجة:

تنقسم الدول غير المنتجة للنفط إلى جهتين رئيسيتين تؤثران على سوق النفط العالمية: وكالة الطاقة الدولية والشركات البترولية العالمية.

1. وكالة الطاقة الدولية (IEA):

تعد وكالة الطاقة الدولية منظمة دولية تأسست في ماي 1975، وتشمل في عضويتها الدول الصناعية الغربية. جاء تأسيسها بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال مؤتمر واشنطن، الذي أسس مجموعة تنسيق الطاقة لمواجهة أزمات الطاقة وضمان استقرار السوق.

بدأت الوكالة بـ18 دولة صناعية، ثم انضم إليها عدد آخر من الدول ليصل الإجمالي إلى 24 دولة، وهي: الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، السويد، الدنمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، أيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، والنرويج.

تعمل الوكالة على تنسيق السياسات الطاقوية للدول الأعضاء، ومراقبة المخزونات الإستراتيجية، وضمان الإمدادات في أوقات الأزمات، ما يجعلها لاعبًا مهمًا في استقرار سوق النفط العالمي.[21]

2. الشركات البترولية العالمية:

سيطرت مجموعة من الشركات الكبرى على صناعة النفط العالمية لفترة طويلة، واشتُهرت تاريخيًا باسم الشقيقات السبع. هذه الشركات مملوكة أساسًا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، وهولندا، ولفترة طويلة كانت تسيطر على نحو 80% من الإنتاج النفطي العالمي خارج الولايات المتحدة والمنظومة الاشتراكية، كما تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية.

تعمل هذه الشركات بشكل مباشر أو من خلال شركات فرعية تابعة لها، إضافةً إلى أنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات النفط العالمية. يقع المقر الرئيسي لخمس من هذه الشركات في الولايات المتحدة، حيث تقوم هذه الشركات بتحديد السياسات العامة لصناعة النفط، ويعود غالبية أسهمها لمواطنين ومؤسسات أمريكية. من أبرز هذه الشركات:

- ✓ إكسون (Exxon)
- ✓ غولف (Gulf Oil)
- ✓ تكساكو (Texaco)
- ✓ موبيل أويل (Mobil Oil)
- ✓ تشيفرون (Chevron)
- ✓ شل الهولندية (Shell)
- ✓ بريتيش بيتروليوم البريطانية (BP)

بالإضافة إلى ذلك، لعبت الشركات الوطنية البترولية دورًا متناميًا، حيث سيطرت على نحو 78% من الإنتاج العالمي للنفط عام 2004، ومن أبرزها شركة أرامكو السعودية وشركة النفط الوطنية الإيرانية. تؤثر هذه الشركات على السوق من خلال السياسات الإنتاجية وأساليب البحث والتنقيب والتكرير، مما يحدد التكاليف والسعر الأدنى للنفط، ويؤثر بشكل مباشر على توازن العرض والطلب العالمي.[22]

---

[21] عبد الحميد لخديمي أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في اقتصاديات النفط مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان, 2001, ص49

[22] نعيمة حمادي, نفس مرجع سابق ،ص 52.

2- اشكال أسواق النفط:[23]

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، وتطور طرق تسويق النفط الخام، ظهرت أشكال مختلفة من الأسواق النفطية، يمكن تصنيفها كما يلي:

أ. الأسواق الفورية للنفط الخام:

لا تمتلك الأسواق الفورية مكانًا ماديًا محددًا، فهي تمثل مجمل الصفقات التي لا تتجاوز مدتها 15 يومًا، وتتم في مناطق تتمركز فيها أنشطة تجارة النفط بشكل كبير. يُعد هذا السوق سوقًا تراضيًا لا يتم تسجيل عملياته لدى أي بنك، ويتيح للبائع والمشتري التفاوض المباشر حول الأسعار والكميات.

تحدد الأسعار في الأسواق الفورية نسبةً إلى النفط الخام المرجعي:

- ✓ برنت في الأسواق الأوروبية،
- ✓ خام غرب تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعتمد التوازن في هذه الأسواق على آلية العرض والطلب، إلا أن السعر قد يختلف بين سوق وآخر بسبب تكلفة النقل والفروقات الجغرافية، ما يتيح فرص إعادة البيع لتحقيق أسعار دولية متقاربة.

من أهم الأسواق الفورية في العالم: سوق روتردام في هولندا.

ب. الأسواق الآجلة: تتيح الأسواق الآجلة للمضاربين فرصًا لتحقيق الأرباح، كما تسهّل الاستثمار بشكل كبير حيث يقل ما يدفعه المستثمرون مقارنة بالاستثمار المباشر في النفط الخام. ويحرص المعنيون بالأمر على متابعة تحركات الأسعار في الأسواق الآجلة كمؤشر مهم لتوقعات الأسعار المستقبلية.

ويعتمد تجار الأسواق الفورية على حركة أسعار العقود في الأسواق الآجلة؛ فحين تنخفض الأسعار في الأسواق الآجلة، يقل عدد المشترين في السوق الفورية توقعًا لانخفاض أكبر، وحين ترتفع الأسعار في الأسواق الآجلة، يقل عدد البائعين في السوق الفورية انتظارًا لارتفاعات أكبر في الأسعار.

وتنقسم الأسواق الآجلة إلى فرعين رئيسيين، يتم شرحهما فيما يلي:

1.الأسواق النفطية المادية الآجلة:

تعمل هذه الأسواق بشكل مشابه للأسواق الفورية، لكن بفترات أطول تتجاوز 15 يومًا، حيث تتم الصفقات بالتراضي على سعر محدد مع تحديد آجال للتسليم لاحقًا، والتي عادةً ما تبدأ بشهر وقد تمتد لأجل أطول حسب الاتفاق بين الطرفين.

يلزم هذا النوع من الأسواق المشتري بتحديد حجم الشحنة، والتي لا يجب أن تقل عن 500,000 برميل، بينما يحدد البائع موعد توفر الشحنة للتسليم. وتشمل هذه الأسواق عادةً عددًا محدودًا من أنواع النفط الخام والمنتجات النفطية مثل: برنت، البترين، زيت الديزل، ووقود الطائرات.

وغالبًا ما تكون هذه الأسواق غير منظمة، أي لا تتبع هيكلية رسمية أو بورصات مركزية، وتعتمد على التفاوض المباشر بين المتعاملين.

2.الأسواق البترولية المالية الآجلة (البورصات):

ظهرت الأسواق البترولية المالية الآجلة لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973 في نيويورك، وحققت تطورًا كبيرًا خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضينتيجة التقلبات الشديدة في أسعار النفط. ويتم التعامل في هذه الأسواق من خلال العقود الآجلة، وليس عبر شحنات

[23] نفس مرجع ،ص57

النفط الخام الفعلية، حيث تُعد هذه العقود التزامات مالية أو تعهدات بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع معين، ولها طابع يشبه السندات المالية.

وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة عالميًا:

1. سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX – New York Mercantile Exchange)
2. سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPE – International Petroleum Exchange)
3. سوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX – Singapore International Monetary Exchange)

تتميز هذه الأسواق بعنصر الشفافية، كما في البورصات التقليدية، حيث يمرر المتعاملون أوامرهم في موقع محدد وفق الأسعار المعروضة على لوحة المعلومات بشكل مستمر. كما توفر هذه الأسواق سماسرة لتسهيل الالتقاء بين البائع والمشتري، وغرفة مقاصة لضمان التنظيم وإدارة العمليات بشكل فعال.

معظم المتعاملين في هذه الأسواق هم من المضاربين، الذين يسعون لتحقيق أرباح من تقلبات الأسعار، وعادةً ليس لديهم نشاط صناعي أو مصافي تكرير أو إنتاج فعلي، لكن تدخلاتهم تؤثر بشكل ملحوظ على السوق النفطية والأسعار.

وتتمثل العمليات الأساسية في هذه الأسواق في ثلاث محاور رئيسية:[24]

1. **التغطية(Hedging):** هي التعاملات التي تهدف إلى حماية البائعين والمشترين من مخاطر تقلب الأسعار المفاجئة. تتم هذه العملية من خلال شراء أو بيع أسهم مالية تمثل كميات محددة من النفط، والتي يمكن نقلها من يد إلى أخرى قبل موعد الاستحقاق، بحيث يمكن لكل من البائعين والمشترين استخدامها كأداة احترازية لتقليل المخاطر السعرية.
2. **المضاربة (Speculation):** المضاربة هي نشاط يهدف إلى تحقيق الربح من خلال استغلال تقلبات الأسعار، دون الاعتماد على الواقع الفعلي للإنتاج أو الاستهلاك. يقوم المضاربون بتقدير الاتجاه المستقبلي للأسعار بناءً على توقعاتهم وتحليلاتهم، وقد تؤدي تدخلاتهم إلى تضخم المعاملات في الأسواق الآجلة، ما ينعكس بدوره على تغيرات الأسعار. كما يمكن لأسعار سوق الأجل أن تؤثر على السوق الفورية عندما يضع المتعاملون توقعاتهم بشأن التطورات المستقبلية.
3. **الموازنة (Arbitrage):** تهدف عمليات الموازنة إلى تصحيح الانحرافات السعرية بين الأسواق المختلفة. إذ تقوم هذه العمليات بالربط بين أسواق متعددة لتقليل الفروقات في أسعار منتج واحد في سوقين أو أكثر، مما يساهم في تحقيق استقرار نسبي في الأسعار ويضمن تكافؤ الأسعار عبر الأسواق المختلفة.

3- الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية:

تشير التوقعات المستقبلية إلى أن أسعار النفط ستشهد تعافياً تدريجياً خلال العقدين المقبلين، لكنها ستظل دون مستوى 100 دولار للبرميل حتى عام 2020، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة استخراج النفط والغاز الصخري، الذي يصبح غير مربح عند أسعار أقل من 85 دولاراً أمريكياً للبرميل. ويظهر هذا بوضوح في التباين الكبير بين متوسط تكلفة إنتاج النفط التقليدي المستخرج من الأراضي اليابسة في الشرق الأوسط وروسيا، والتي تقدر بنحو 11 دولاراً للبرميل، ومتوسط تكلفة إنتاج النفط الصخري والرملي التي تصل إلى 82 دولاراً للبرميل، أي بفارق يقارب 71 دولاراً للبرميل، مما يضع حدوداً طبيعية للأسعار الدنيا للنفط الصخري.

[24] قويدرى قويشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول علي التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ،رسالة ماجستير،جامعة حسيبة بن بو على شلف، الجزائر،2008-2009،ص55

ويظهر الجدول رقم (3) توقعات أسعار خام برنت بين 2020 و2035، حيث من المتوقع أن يرتفع السعر تدريجياً من 89.7 دولاراً للبرميل في 2020 إلى 112.2 دولاراً في 2025، وصولاً إلى 141.6 دولاراً في 2035، وهو ما يعكس التوازن بين ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة الطلب العالمي على الطاقة.

الجدول رقم (03): أسعار خام برنت

السنوات	2020	2025	2035
دولار	89.7	112.2	141.6

المصدر: جمال قاسم حسن، النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي يوليو(2015)، ص 11.

أما فيما يتعلق بالإنتاج، فتشير التقديرات إلى أن الإنتاج العالمي من النفط الصخري بلغ نحو 5.6 مليون برميل يومياً عام 2015، أي ما يعادل 7.1% من إجمالي الإمدادات العالمية من النفط الخام. ومن المتوقع أن يرتفع الإنتاج بنحو 3.3% سنوياً ليصل إلى 9.2 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030، كما يظهر في الجدول رقم (4) الذي يوضح إجمالي الطلب والعرض العالمي للنفط الخام، حيث من المتوقع أن يبلغ الطلب العالمي 108.8 مليون برميل يومياً بحلول عام 2035 مقابل عرض عالمي قدره 89.8 مليون برميل يومياً، ما يشير إلى وجود فجوة محتملة بين العرض والطلب يمكن أن تدعم استمرار ارتفاع الأسعار على المدى المتوسط والطويل

الجدول الرقم (4): توقع إجمالي الطلب والعرض العالمي للنفط الخام

مليون برميل يوميا

السنوات	2020	2025	2035
اجمالي طلب العالمي على النفط	98.4	102.9	108.8
اجمالي العرض العالمي من النفط الخام	82.2	85.2	89.8

المصدر: جمال قاسم حسن، نفس مرجع سابق، ص 10.

ويعكس هذا التوجه عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية:

- ✓ **ارتفاع تكاليف الإنتاج:** تعتبر تكاليف استخراج النفط عاملاً أساسيا في تحديد أسعار النفط المستقبلية، وقد شهدت هذه التكاليف ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة 2004–2008، ثم استقرت مؤقتاً نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، قبل أن تعاود الارتفاع تدريجياً بعد 2010، وإن كان بوتيرة أبطأ.
- ✓ **تغير موازين الاقتصاد العالمي:** من المتوقع أن تمتلك الصين بحلول 2035 اقتصاداً أكبر من مجموع دول الأمريكتين الصناعية، فيما ستتضاعف القوة الاقتصادية لدول آسيا بشكل عام، ما يزيد الضغط على الطلب العالمي على النفط.
- ✓ **النمو السكاني والتحضر:** وفق تقديرات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 8.6 مليار نسمة عام 2035، مع ارتفاع نسبة السكان الحضرية إلى 63%، وهو ما يترجم زيادة مستمرة في الطلب على الطاقة، خاصة في الدول النامية مثل الهند التي ستتجاوز الصين في عدد السكان بحلول 2021.
- ✓ **توسع الأسواق الاستهلاكية:** دول الخليج لن تكتفي بتصدير النفط إلى الولايات المتحدة فقط، بل ستوجه جزءاً متزايداً من صادراتها إلى شرق آسيا، وبالأخص الصين وكوريا الجنوبية، ما يعزز الطلب على المدى المتوسط ويستدعي تخطيطاً استراتيجياً لتلبية الاحتياجات المتنامية.

من منظور أهداف التحول الطاقوي، فإن استمرار ارتفاع الطلب على النفط الأحفوري يبرز الحاجة إلى دمج مصادر الطاقة النظيفة والبديلة في مزيج الطاقة العالمي، سواء من خلال زيادة حصة الطاقة الشمسية، الرياح، أو الغاز الطبيعي كوقود انتقالي، لتقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق أهداف الاستدامة. كما يتطلب هذا التحول تطوير بنية تحتية للطاقة المتجددة وتعزيز الكفاءة الطاقوية في القطاعات الصناعية والنقل، بما يخفف الضغط على الأسواق النفطية ويحد من تقلب الأسعار.

اقتصاديا، يشير الفجوة بين العرض والطلب إلى أن أسعار النفط المستقبلية ستظل مرتفعة نسبيًا، مما يزيد من عوائد الدول المنتجة، لكنه قد يشكل عبئاً على اقتصادات الدول المستهلكة ويحفزها على البحث عن بدائل طاقوية، وهو ما ينسجم مع الرؤية العالمية للتحول نحو طاقة أقل انبعاثاً، مع المحافظة على استقرار الأسواق واستدامة الموارد على المدى الطويل.

المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للتضخم:

يشكل التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تعكس حالة عدم التوازن في الاقتصاد الكلي، لما له من تأثيرات مباشرة على القدرة الشرائية للأفراد ومستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي. وتتعدد أسباب التضخم ومحدداته بين عوامل نقدية ومالية وهيكلية، إضافة إلى العوامل الخارجية مثل تقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية.

وعليه، يهدف هذا المطلب إلى عرض المفاهيم الأساسية للتضخم من حيث تعريفه وطرق قياسه، ثم تحليل محدداته والعوامل المؤثرة فيه، وصولاً إلى دراسة تأثير أسعار النفط على التضخم في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: تعريف التضخم وطرق قياسه:

يعتبر التضخم من المفاهيم الاقتصادية الأساسية التي تعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للنقود. ويهدف هذا الفرع إلى توضيح مفهوم التضخم وخصائصه، مع عرض أهم المؤشرات والأساليب المعتمدة في قياسه على المستوى الاقتصادي.

أولا: تعريف التضخم:

1- تنوعت تعريفات علماء الاقتصاد الإيجابي باختلاف منظور كل منهم في دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية، فتعددت التعريفات تبعاً للتركيز على أسبابه أو آثاره. ومن أكثر التعريفات شيوعاً وانتشاراً بين الاقتصاديين هو التعريف القائم على أثر التضخم، ويعرف التضخم بموجبه على أنه: الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.[25]

2- ويتميز التضخم عن مجرد ارتفاع مؤقت أو متقطع في الأسعار، إذ لا يقتصر على زيادة سعر سلعة أو مجموعة محددة من السلع، بل يشمل الارتفاع المستمر والشامل في أسعار جميع السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، وهو ما يميزه عن التغيرات الجزئية أو العرضية للأسعار في السوق.[26]

---

[25] وضاح رجب،التضخم والكساد -دراسة في مشكلات النقود وتغييرات الأسعار-، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2009،ص25

[26] محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، صنعاء،2014 ،ص489.

3- تعريف التضخم بناء على مسبباته:

تركز التعريفات التي تبنت منظور مسببات التضخم على العلاقة بين تغيرات العرض النقدي والمستوى العام للأسعار، ويعتبر النظرية الكمية للنقود المصدر الرئيس لهذا التفسير. ويُعزى الفضل الأول في تطوير هذه النظرية إلى الاقتصادي إيرفينغ فيشر، صاحب المعادلة الشهيرة المعروفة بـ معادلة التبادل، والتي ترى أن المستوى العام للأسعار دالة في تغيرات العرض النقدي[27]، بمعنى آخر، كلما زادت كمية النقود المتداولة في السوق، ارتفعت الأسعار، وهو ما يؤدي إلى ظهور ظاهرة التضخم، بشرط ثبات باقي العوامل الاقتصادية الأخرى.

أما المنظرون الجدد للنظرية الكمية، فيؤكد ميلتون فريدمان أن التضخم هو ارتفاع مستمر في الأسعار ويرى أن التضخم ظاهرة نقدية بطبيعتها دائمًا. كما يرى الاقتصادي جولبرن أن التضخم يمثل حالة توافر قدر كبير من النقود مقابل كمية محدودة من السلع، ما يعزز الفكرة القائلة بأن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفة، حيث تكون كمية النقود السبب والأسعار النتيجة.[28]

4- تعريف التضخم بناء أسبابه:

يعرف التضخم في هذا السياق كنتيجة للخلل التوازني بين الطلب والعرض، وهو التوجه الذي احتضنته ودعمتها المدرسة الكينزية. فقد عرف الاقتصادي الكبير جون مايناردكينز التضخم على أنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها نمو في حجم الإنتاج، أي ارتفاع الطلب الفعلي في ظل الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج[29]، أما بيجو فيرى أن التضخم يحدث عندما تكون الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة[30]، بينما يعرف بيرو التضخم على أنه زيادة كمية النقود دون زيادة مقابلة في السلع والخدمات، ويصفه ليرنر بأنه زيادة الطلب على العرض المتاح.

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الطلب قد يزداد نتيجة توسع العرض النقدي أو ارتفاع الطلب الحقيقي على السلع والخدمات المتوافرة، في حين قد يتراجع العرض نتيجة عوامل مثل نشوء الاحتكارات، تشوه هيكل الإنتاج، أو العوامل الخارجية كالحروب والكوارث الطبيعية، ما يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار.[31]

5- تعريف التضخم بناء على خصائصه ومظاهره:

الاتجاه الثالث، وهو الاتجاه السائد حالياً بين معظم الاقتصاديين، يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار، مع استثناء حالات الارتفاع القليل أو المتقطع. ويجب أن يكون هذا الارتفاع واضحاً وملموساً في المجتمع، ويستمر لفترة زمنية طويلة نسبياً ليتم اعتباره ظاهرة تضخمية.

من بين التعاريف التي تناولها الاقتصاديون في هذا الاتجاه:

- ✓ ألفريد مارشال عرف التضخم بأنه ارتفاع عام للأسعار.

---

[27] محمد جبوري، تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل لعينة من 18 دولة نامية (2012-1980) (اطروحة دكتوراه مالية)، علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر 2014/2015، ص: 157.

[28] سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة 2 ،عمان، 2014، ص 11

[29] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2006، ص: 20.

[30] ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2010، ص 215.

[31] سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

- ✓ فلامان اعتبر التضخم حركة مستمرة لارتفاع الأسعار.
- ✓ كلوزو رأى أن التضخم يمثل الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناتجة عن العنصر النقدي.
- ✓ منظمة الأمم المتحدة حددت التضخم على أنه زيادة مستمرة في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة بشكل غير متحول.[32].
- ✓ جونسون قدم أبسط تعريف عملي، معتبراً التضخم ارتفاعاً مؤكداً في الأسعار، لكنه أشار إلى أن الارتفاع في الأسعار قد لا يكون تضخماً بالضرورة إذا كان ناتجاً عن خصائص تنافسية للاقتصاد.[33]

وبشكل عام، يمكن القول إن التضخم هو الظاهرة الاقتصادية التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من السكان، وهو ما ينعكس على القدرة الشرائية للفرد وعلى الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.[34]

ثانيا: أنواع التضخم:

يمكن تصنيف التضخم إلى عدة أشكال وأنواع مختلفة، غير أن هذا التعدد لا يعني بالضرورة استقلال هذه الأشكال عن بعضها البعض بشكل تام، إذ توجد بينها العديد من نقاط التقاطع والتشابه في الخصائص والآثار.

ويعود هذا التنوع أساساً إلى اختلاف المعايير المعتمدة في عملية التصنيف، حيث يتم تقسيم التضخم في كل مرة وفق معيار معين، مثل معيار الأسباب، أو درجة الشدة، أو سرعة الارتفاع في الأسعار، أو النطاق الجغرافي لانتشاره، أو طبيعة العوامل المؤثرة فيه.

وبالتالي فإن اختلاف التصنيفات لا يعكس تعدداً حقيقياً في الظاهرة بقدر ما يعكس تعدد الزوايا التحليلية التي يمكن من خلالها دراستها.

1- حسب مستوى التحكم فيه ومراقبته:

يمكن التمييز بين شكلين من التضخم وفقًا لدرجة إشراف الدولة وتدخلها في مراقبة الأسعار والتأثير عليها، ويتمثلان في:[35]

أ. التضخم المقيد (المكبوت): وهو ذلك النوع من التضخم الذي تتجه فيه الأسعار نحو الارتفاع نتيجة وجود ضغوط طلب قوية، إلا أن السلطات الحكومية تتدخل من خلال فرض قيود مباشرة للسيطرة على الأسعار، مثل تحديد سقوف سعرية أو تطبيق أنظمة التقنين. وينشأ هذا النوع عادة بسبب زيادة الكتلة النقدية لدى الأفراد وارتفاع قدرتهم الشرائية، مع وجود رغبة في الإنفاق، لكن دون توفر السلع والخدمات بالكميات أو الجودة المناسبة نتيجة ضبط الأسعار إداريًا، الأمر الذي يقلل من حوافز المنتجين بسبب محدودية الأرباح، فيظهر التضخم في شكل نقص في السلع أو انتشار الأسواق الموازية بدلًا من ارتفاع الأسعار الرسمي.

---

[32] Benissad Mohamed Elhocine, Essais d'analyse monétaire: avec référence à l'Algérie, Office des publications universitaires, 3eme edition, 1981, p : 99.

[33] سعيد سامي الخلاق، ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 181.

[34] رانيا الشيخ طه، الضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،العدد18 ،2021 ،ص5.

[35] السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH، في الفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2020/2021 ،ص10

ب. التضخم المكشوف (الظاهر): يتمثل هذا النوع في الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار والأجور والتكاليف، حيث تتسم حركة الأسعار فيه بالمرونة، ويظهر في شكل زيادة عامة في الدخول النقدية دون تدخل فعال من السلطات الحكومية للحد من هذه الزيادات. وبعبارة أخرى، ترتفع الأسعار بحرية نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، بما يحقق التوازن الاقتصادي دون فرض قيود سعرية مباشرة من قبل السلطات النقدية أو الحكومية.[36]

2- حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم: يميز الاقتصادي جون مايناردكينز وفقًا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم، اعتمادًا على القطاع الاقتصادي الذي تظهر فيه الضغوط التضخمية، حيث يقسم التضخم إلى:

أ- التضخم السلعي:وهو التضخم الذي ينشأ في قطاع أو سوق السلع الاستهلاكية، نتيجة ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مقارنة بالعرض المتاح منها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وتحقيق المنتجين أرباحًا مرتفعة نسبيًا. ويظهر هذا النوع عادة في الاقتصادات التي تشهد زيادة في الدخول النقدية أو توسعًا في الإنفاق الاستهلاكي دون أن يقابله توسع مماثل في الإنتاج.

ب- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاع سلع الاستثمار أو السلع الرأسمالية، عندما يرتفع الطلب على المعدات والآلات ووسائل الإنتاج بصورة تفوق القدرة الإنتاجية المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع وتحقيق المنتجين في الصناعات الرأسمالية أرباحًا مرتفعة. ويرتبط هذا النوع غالبًا بفترات التوسع الاقتصادي وزيادة الاستثمارات في مشروعات التنمية.[37]

3- حسب حدة التضخم: يمكن التمييز وفقًا لهذا المعيار بين عدة أنواع من التضخم، تبعًا لدرجة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتأثيراته على النشاط الاقتصادي، ومن أهمها:

أ- التضخم الجامح (المفرط): يُعد هذا النوع أشد أشكال التضخم خطورة على الاقتصاد، حيث تفقد النقود وظائفها الأساسية كمخزن للقيمة ووحدة حساب ووسيط للتبادل، نتيجة الارتفاع السريع وغير المنضبط في الأسعار. ويترتب على ذلك تآكل المدخرات النقدية، وتدهور القدرة الشرائية للأفراد، واختلال ميزان المدفوعات، إضافة إلى استنزاف احتياطات الدولة من العملات الأجنبية. ويرجع حدوث التضخم الجامح إلى عدة عوامل، من أبرزها الارتفاع المتسارع وغير المحدود في الأجور والأسعار، والتوسع الكبير في الإصدار النقدي وعرض السيولة دون رقابة فعّالة من السلطات النقدية. وغالبًا ما تتطلب معالجته إجراءات جذرية، مثل إصلاح النظام النقدي أو استبدال العملة المتداولة بعملة جديدة.[38]

ب- التضخم المتقلب: يتمثل هذا النوع في حدوث ارتفاعات حادة في الأسعار خلال فترات زمنية قصيرة، يعقبها تدخل من السلطات النقدية أو الحكومية للحد من هذه الارتفاعات، مما يؤدي إلى استقرار نسبي مؤقت، ثم تعود الأسعار للارتفاع مرة أخرى بمعدلات مرتفعة. وبالتالي يتسم هذا النوع بعدم الاستقرار والتذبذب المستمر في المستوى العام للأسعار.[39]

---

[36] مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة ،2022-2000مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10،العدد02 ،2024 ،ص13.

[37] محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009،ص326

[38] متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، 2009، ص 218-219

[39] محمود حسين الوادي ،كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي) دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2007، ص159

ج- التضخم المعتدل (الزاحف): وهو التضخم الذي يتميز بارتفاع محدود وتدريجي في المستوى العام للأسعار، بحيث يكون معدل الزيادة مستقراً نسبيًا ويمكن التنبؤ به. وعند استمرار هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة يُعرف بالتضخم الزاحف، حيث تنخفض القيمة الحقيقية للعملة تدريجيًا، إلا أن النظام النقدي يستمر في أداء وظائفه بكفاءة دون حدوث اختلالات كبيرة في الاقتصاد.[40]

يشير جون مايناردكينز (John Maynard Keynes) وفق هذا المعيار إلى نوعين من التضخم، وذلك تبعًا لمرحلة التشغيل التي يمر بها الاقتصاد ومستوى استغلال الموارد الإنتاجية، ويتمثلان فيما يلي:

أ- التضخم الحقيقي: يعرف التضخم الحقيقي بأنه الحالة التي لا تؤدي فيها الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة مماثلة في حجم الإنتاج، أي عندما يبلغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل للموارد المتاحة. ففي هذه المرحلة تصبح مرونة العرض ضعيفة أو منعدمة، مما يؤدي إلى انعكاس أي زيادة إضافية في الطلب الكلي مباشرة على المستوى العام للأسعار دون تحقيق زيادة في الناتج أو التشغيل. ولهذا يُطلق عليه أحيانًا التضخم الفعلي أو الصحيح، نظرًا لارتباطه بوجود اختناقات إنتاجية حقيقية في الاقتصاد.

ب- التضخم غير الحقيقي (شبه التضخم): يقصد به الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد، حيث لا تزال هناك طاقات إنتاجية عاطلة يمكن استغلالها. ففي هذه الحالة تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى ارتفاع الإنتاج والتشغيل بالتزامن مع ارتفاع نسبي في الأسعار، نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات. ويُعد هذا النوع أقل ضررًا على الاقتصاد، بل يُنظر إليه أحيانًا بشكل إيجابي لأنه يشجع المستثمرين ومنتجي السلع والخدمات على توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الاستثمارات.

الفرق الجوهري بين النوعين يتمثل الفرق الأساسي في أن التضخم الحقيقي يترتب عليه آثار سلبية واضحة، خاصة على أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة، حيث يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخول المرنة، دون أن يصاحبه تحسن في التشغيل أو الإنتاج. أما التضخم غير الحقيقي فلا يُعد ضارًا بنفس الدرجة، لأنه يرتبط بزيادة الإنتاج وفرص العمل، ويُعتبر الارتفاع النسبي في الأسعار في هذه الحالة بمثابة تكلفة مقبولة لتحقيق نمو اقتصادي أعلى ومستويات تشغيل أفضل.[41]

ثالثا: طرق قياس التضخم

توجد عدة أساليب لقياس معدلات التضخم، ويُعد استخدام الأرقام القياسية للأسعار من أهم هذه الأساليب وأكثرها شيوعًا في الدراسات الاقتصادية، نظرًا لقدرتها على إظهار التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار عبر الزمن.

1- الأرقام القياسية للأسعار[42]:

تعرَف الأرقام القياسية للأسعار بأنها متوسطات نسبية وزمنية تُستخدم لقياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية معينة، مثل أسعار السلع والخدمات، حجم الإنتاج، كميات المبيعات،

---

[40] محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 266

[41] محمد مروان السمان واخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 324

[42] صغيري فاطيمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005،مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008،ص7-8

الأجور، أو عدد السكان. وقد نشأت هذه الأرقام وارتبطت تاريخيًا بقياس تطور حركة الأسعار والنقود، من خلال المقارنة بين مستويات الأسعار في سنوات مختلفة، أي بين فترة الأساس وفترة المقارنة.

ويقيس الرقم القياسي مقدار التغير في الأسعار بين هاتين الفترتين؛ فإذا ارتفع الرقم القياسي في فترة المقارنة مقارنة بفترة الأساس دلّ ذلك على ارتفاع الأسعار، أما إذا انخفض فيعني ذلك تراجعها.[43] وتوجد عدة أنواع من الأرقام القياسية، من أهمها: الرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار التجزئة، أو ما يُعرف بالرقم القياسي لنفقات المعيشة.[44]

أ- الرقم القياسي لأسعار الجملة: يُعد الرقم القياسي لأسعار الجملة أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة من السلع التي يتم تداولها في مرحلة الجملة خلال فترة زمنية معينة. وقد يشمل هذا الرقم جميع السلع المتبادلة في أسواق الجملة، أو يقتصر على فئة محددة منها، مثل المواد الغذائية، أو المواد الأولية، أو السلع المستوردة والمصدرة، وذلك بحسب الغرض من القياس.

ب- الرقم القياسي لنفقات المعيشة (الرقم القياسي لأسعار التجزئة): يُعرف أيضًا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو يعكس التغير في أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسرة خلال فترة زمنية محددة. ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة، إذ يُستخدم كمرجع في تحديد الأجور، ومتابعة مستويات الأسعار، وتقدير القدرة الشرائية للأفراد.

ومن الضروري التمييز بين مفهوم نفقة المعيشة ومستوى المعيشة؛ فنفقة المعيشة تعبر عن قيمة السلع والخدمات المستهلكة خلال فترة زمنية معينة، بينما يشير مستوى المعيشة إلى كمية هذه السلع والخدمات. وبالتالي فإن ارتفاع نفقة المعيشة يعني انخفاض الدخل الحقيقي للفرد، في حين أن ارتفاع مستوى المعيشة يدل على تحسن الدخل الحقيقي.

وقد أظهرت التجارب أن الأرقام القياسية المختلفة تتحرك غالبًا في اتجاهات متقاربة، خاصة خلال الفترات التضخمية. ومع ذلك، يوجد اختلاف بين الاقتصاديين حول المؤشر الأنسب لقياس التغير في قيمة النقود؛ فهناك من يفضل الرقم القياسي لأسعار التجزئة باعتباره يعكس القوة الشرائية للمستهلكين بصورة مباشرة، بينما يرى آخرون أن الرقم القياسي لأسعار الجملة أكثر دقة في التعبير عن التغيرات الاقتصادية العامة. إلا أن هناك شبه إجماع على اعتبار الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس يُعتمد عليه في تحليل الظواهر التضخمية، لارتباطه المباشر بحياة الأفراد ومستوى رفاههم الاقتصادي.

2- معايير الفجوة التضخمية[45]:

نظرا لكون الأرقام القياسية للأسعار تعكس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار دون أن توضح الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات، فإن الأمر يقتضي الاعتماد على معايير تحليلية أخرى تساعد في تحديد مصادر الضغوط التضخمية. وتُعد الفجوة التضخمية من أهم المفاهيم التي تناولها جون ماينارد كينز في إطار تحليله لظاهرة التضخم، حيث يهدف قياسها إلى تقدير حجم الضغوط الواقعة على المستوى العام للأسعار من خلال تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي مقدار الزيادة في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الحقيقي المتاح.

---

[43] أسامة معاوية بخيت حسين، التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية للفترة من 2016-2015الأسباب والحلول، كلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، ع2019،13، ،ص231.

[44] شرف سمارة، دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، 2011،ص35-36،المتوفر على:
https://sesricdiag.blob.core.windows.net/oicstatcom/PRICE_Price_Statistics_and_Indices_1_AR.pdf

[45] إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 2020/2021، ،ص57

وتقوم هذه الطريقة على قياس الفرق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتاحة لدى المستهلكين؛ فإذا زادت القوة الشرائية عن حجم الإنتاج تحقق ما يسمى بالفجوة التضخمية، أما إذا زاد الإنتاج عن القوة الشرائية فلا تظهر هذه الفجوة.[46]

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

أ- معيار فائض الطلب الكلي: يقاس هذا المعيار من خلال الفائض في الطلب الكلي الناتج عن الفرق بين إجمالي الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث يشير الفارق الموجب بينهما إلى وجود فائض في الطلب يؤدي إلى ضغوط تضخمية، خاصة عندما يكون الاقتصاد قريبا من مستوى التشغيل الكامل.[47]

ويمكن التعبير عن فائض الطلب وفق المعادلة التالية:[48]

$$DX= (cp+cg+I+E)-y \quad \ldots (1)$$

حيث أن:

DX: إجمالي فائض الطلب؛

Cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛

I: الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية؛

E: الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية؛

y: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتشير هذه المعادلة إلى أنه إذا تجاوز مجموع الإنفاق الوطني الناتج المحلي الحقيقي فإن الفرق يمثل فائض الطلب الذي ينعكس في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات. وفي بعض الحالات يمكن امتصاص جزء من هذا الفائض عبر التوسع في الواردات، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، بينما يمثل الجزء غير المغطى بالواردات صافي فائض الطلب الذي يولد ضغوطًا تضخمية داخلية.

ب- معيار الإفراط النقدي: يرتكز هذا المعيار على النظرية الكمية الحديثة للنقود التي طورها ميلتون فريدمان، والتي ترى أن التضخم ينشأ نتيجة زيادة نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة عن مستواها الأمثل. ويُعد التغير في نسبة عرض النقود إلى الناتج الحقيقي المتغير الرئيسي المفسر للتغيرات في المستوى العام للأسعار.[49]

ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي كما يلي:[50]

$$M_{ext}=Q_0*Y_t-M_t$$

Mextحجم الإفراط النقدي.

---

[46] أسامة معاوية بخيت حسين، مرجع سابق، ص231.

[47] بوسالم رفيقة، بونوة شعيب، الفجوة التضخمية في الجزائر – 1988-2006دراسة تحليلية-، مجلة المؤسسات ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد الأول، العدد01 ،2014 ،ص83.

[48] إيمان بن زروق، مرجع سابق،ص58.

[49] طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر للفترة - 1994/2003 ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005-2004،ص19.

[50] إيمان بن زروق، مرجع سابق،ص60.

Q0 : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار

Yt: . حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

Mt : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

ج- معيار الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية الكلاسيكية التي تفترض وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، حيث إن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الحقيقي تؤدي إلى فائض في الطلب الكلي ومن ثم إلى ارتفاع الأسعار.[51]

ويُقاس معامل الاستقرار النقدي وفق المعادلة التالية:[52]

$$B = \Delta M / M - \Delta Y / Y$$

ΔM: تمثل التغير في كمية النقود؛

M : تمثل كمية النقود؛

ΔY : التغير في الناتج الوطني الحقيقي؛

Y : الناتج الوطني الحقيقي.

ويتحقق التوازن الاقتصادي عندما تكون قيمة المعامل B=0، أي عندما تتساوى نسبة نمو عرض النقود مع نسبة نمو الناتج الحقيقي. أما إذا كانت قيمة المعامل موجبة، فإن ذلك يدل على وجود ضغوط تضخمية تتزايد حدتها كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل.

4- معدل الضغط التضخمي:

يقوم هذا المعيار على مقارنة معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل التغير النسبي للكتلة النقدية. فإذا كان معدل نمو الكتلة النقدية يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فإن ذلك يعكس وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، والعكس صحيح؛ إذ إن تقارب المعدلين أو تفوق نمو الناتج يشير إلى تراجع تلك الضغوط. ويمكن احتساب معدل الضغط التضخمي وفق المعادلة التالية:[53]

معدل الضغط التضخمي = معدل التغير النسبي للكتلة النقدية – معدل التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

الفرع الثاني: محددات التضخم والعوامل المؤثرة فيه

يتأثر التضخم بعدة عوامل تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد وهيكله، حيث قد يكون ناتجاً عن زيادة الطلب الكلي، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو التوسع في الكتلة النقدية، إضافة إلى العوامل الخارجية المرتبطة بالتجارة الدولية وأسعار الطاقة. ويهدف هذا الفرع إلى تحليل أهم المحددات والعوامل التي تؤثر في معدلات التضخم وتفسير تباينها بين الدول.

[51] عادل مختاري، امحمد بن البار، كمال بن دقفل، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بوضياف، المسيلة، المجلد10 ،العدد01 ، 2021،ص218.

[52] إيمان بن زروق، مرجع سابق،ص.61.

[53] أسامة معاوية بخيت حسين، مرجع سابق، ص231.

أولا: محددات التضخم

ينشأ التضخم نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في مستوى الأسعار العام بدرجات متفاوتة، ويمكن تلخيص أهم هذه المحددات فيما يلي:[54]

1- **ارتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي:** يؤدي تزايد الطلب على مختلف السلع والخدمات إلى ارتفاع أسعارها، وهو ما يساهم في زيادة معدل التضخم. وقد يحدث التضخم حتى في ظل زيادة الإنتاج إذا كان التوسع في الإنفاق النقدي يفوق معدل نمو الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات، الأمر الذي يبرز أهمية زيادة الإنتاج الحقيقي للحد من الضغوط التضخمية. كما ينشأ التضخم أيضاً نتيجة زيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات في مقابل محدودية العرض المتاح من السلع والخدمات، أي وجود نقود كثيرة تقابلها سلع قليلة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد.

2- **زيادة الكتلة النقدية:** تساهم الزيادة في الكتلة النقدية في توسيع الفجوة التضخمية، حيث يؤدي ارتفاع كمية النقود وسرعة تداولها إلى زيادة الدخول والإنفاق، كما قد يترتب عنها انخفاض أسعار الفائدة، مما يشجع الاستثمار ويرفع الطلب الكلي إلى مستويات تفوق القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

3- **ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** يرتبط ما يعرف بتضخم التكاليف بالعوامل التي تؤثر في تكلفة الإنتاج، مثل ارتفاع أجور العمال، أو أسعار المواد الأولية والطاقة، أو الضرائب، أو تكاليف النقل. وترى بعض النظريات أن التضخم يعود إلى عوامل هيكلية ومؤسسية تتعلق بطبيعة الاقتصاد والتطور غير المتوازن بين قطاعاته، إضافة إلى الصراع حول توزيع الدخل، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

4- **استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج (التضخم المستورد):** يحدث التضخم المستورد نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة، مما يؤدي إلى انتقال هذا الارتفاع إلى الأسواق المحلية، خاصة في الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد. ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، فالأول ينتج عن ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة، أما الثاني فيرتبط بارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع المحلية.

5- **التغيرات في تركيب الطلب الكلي:** قد ينشأ التضخم نتيجة تغيرات هيكلية في مكونات الطلب الكلي داخل الاقتصاد الوطني، حتى في حالة عدم وجود طلب مفرط، حيث قد تكون الأسعار مرنة في اتجاه الارتفاع وغير مرنة في اتجاه الانخفاض، مما يؤدي إلى استمرار الضغوط التضخمية رغم تراجع الطلب في بعض الحالات.

6- **الحصار الاقتصادي والقيود على التجارة الخارجية:** يمكن أن يؤدي الحصار الاقتصادي أو القيود الشديدة على الاستيراد والتصدير إلى حدوث اختلالات في العرض والطلب داخل الاقتصاد، نتيجة نقص السلع وارتفاع تكاليفها، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل ملحوظ.. [55]

---

[54] صاري زعيتري ، شويكات محمد ،أعمر سعيد شعبان ، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة2017-1990 ، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد02 ،جوان 2020 ،ص236.

[55] عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01 ،2000، ص136

الفرع الثالث: تأثير أسعار النفط على التضخم في الاقتصاد الجزائري

ترتبط معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري بشكل غير مباشر بتقلبات أسعار النفط، نظراً لاعتماد المالية العمومية والإنفاق الحكومي على العائدات النفطية، إضافة إلى تأثير أسعار الطاقة على تكاليف الإنتاج والنقل. ويهدف هذا الفرع إلى إبراز طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر، وتحليل القنوات التي تنتقل من خلالها آثار تقلبات أسعار النفط إلى المستوى العام للأسعار.

أولا:تطور معدلات التضخم في ظل تقلبات أسعار النفط

يمثل التضخم أحد أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تعكس استقرار الاقتصاد الوطني أو عدمه، إذ يعكس ارتفاع أسعار السلع والخدمات مدى قدرة السياسات الاقتصادية على ضبط الأسواق. ومن المعروف أن أسعار النفط العالمية لها أثر مباشر على معدلات التضخم، لا سيما في الدول المستوردة للنفط أو المعتمدة على الموارد النفطية بشكل كبير في تمويل موازناتها. ويُعد رصد تطور معدلات التضخم عبر العقود الماضية أداة أساسية لفهم ديناميات الاقتصاد الوطني، وقياس مدى تأثره بالتقلبات في أسعار النفط، وكذلك لتقييم أثر هذه التقلبات على القدرة الشرائية للمواطنين، واستدامة السياسات الاقتصادية والنقدية.

يمكن تقسيم فترة الدراسة (1970–2025) إلى عدة مراحل زمنية متميزة، تعكس التغيرات الاقتصادية الكبرى وتأثيرات تقلب أسعار النفط على معدلات التضخم:

الجدول رقم(05): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2024

السنة	معدل التضخم %	السنة	معدل التضخم %
1980	9,5	2001	4,2

1,4	2002	14,7	1981
4,3	2003	6,5	1982
4	2004	6	1983
1,4	2005	8,1	1984
2,3	2006	10,5	1985
3,7	2007	12,4	1986
4,9	2008	7,4	1987
5,7	2009	5,9	1988
3,9	2010	9,3	1989
4,5	2011	16,7	1990
8,9	2012	25,9	1991
3,3	2013	31,7	1992
2,9	2014	20,5	1993
4,8	2015	29,1	1994
6,4	2016	29,8	1995
5,6	2017	18,7	1996
4,3	2018	5,7	1997
2	2019	5	1998
2,4	2020	2,7	1999
7,2	2021	0,3	2000
9,3	2022	9,3	2022
9,3	2023	9,3	2023
4,1	2024	4,1	2024

الشكل رقم (4-1): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2024

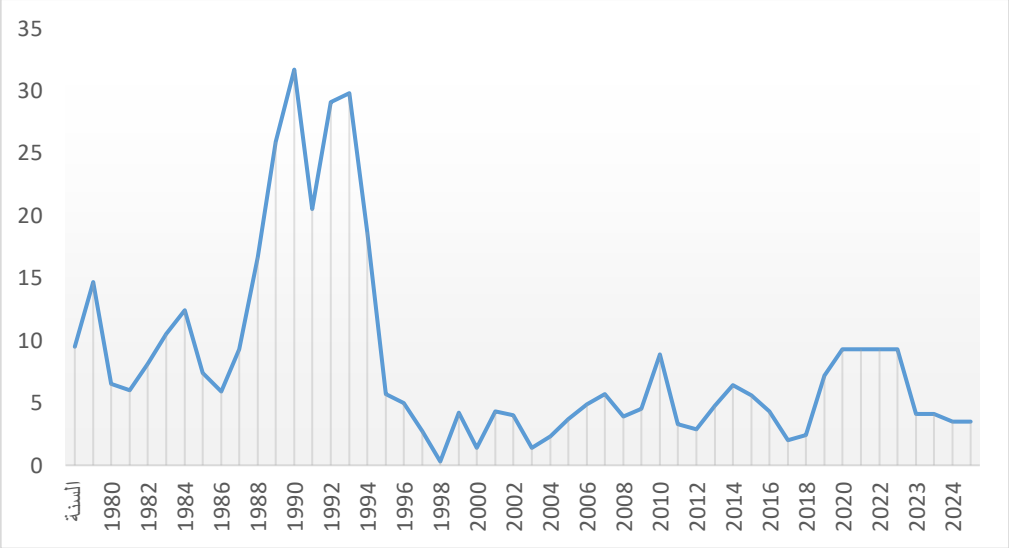

المصدر:من اعداد الطالب بناءا على البيانات: worldscorecard.com و worlddata.info

المرحلة الأولى: الثمانينات (1980–1989) – تقلبات أسعار النفط واستجابات السياسات الاقتصادية

شهدت معدلات التضخم في هذه الفترة تقلبات كبيرة، فقد سجلت 9,5% عام 1980 و12,4% عام 1986، ثم انخفاضًا نسبيًا إلى 5,9% عام 1988. ويعكس هذا التذبذب انعكاس صدمات أسعار النفط، وكذلك السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة لمواجهة التضخم، بما في ذلك ضبط السياسات المالية والنقدية.

المرحلة الثانية: التسعينات (1990–1999) – تقلبات حادة في بداية العقد وتهدئة لاحقة

تميزت بداية العقد بارتفاع كبير لمعدلات التضخم، حيث سجلت 25,9% عام 1991 و31,7% عام 1992، بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية التي رافقت هذه الفترة، بالإضافة إلى تأثير أسعار النفط على الواردات والميزانية العامة. ومع منتصف العقد، بدأت معدلات التضخم في الانخفاض تدريجيًا لتصل إلى 2,7% عام 1999، مما يعكس استقرار نسبي في الأسعار وتحسن السياسات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: الألفية الجديدة (2000–2009) – استقرار نسبي وتأثر محدود بأسعار النفط

شهدت هذه الفترة انخفاضا عاما في معدلات التضخم مقارنة بالعقود السابقة، حيث تراوحت بين 0,3% في 2000 و5,7% في 2009، مما يشير إلى نجاح بعض السياسات المالية والنقدية في استقرار الأسعار، على الرغم من التقلبات المحدودة في أسعار النفط العالمية، لا سيما خلال أزمة 2008 المالية العالمية.

المرحلة الرابعة: العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (2010–2019) – التضخم المعتدل وتحديات السوق النفطية

تراوح التضخم بين 2% في 2019 و4,5% في 2011، مما يعكس مرحلة من الاستقرار النسبي، مع تأثير محدود لتقلبات أسعار النفط العالمية، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل ملحوظ بعد عام 2014، وهو ما انعكس على التضخم المحلي بتباطؤ نسبته بين عامي 2015–2019.

المرحلة الخامسة: العقد الثالث (2020–2024) – تأثير الصدمات الحديثة والاقتصاد العالمي

شهدت معدلات التضخم ارتفاعا جديدا بسبب الأزمة الصحية العالمية وتداعياتها الاقتصادية، إضافة إلى التقلبات الحديثة في أسعار النفط العالمية، إذ سجل التضخم 2,4% عام 2020 و9,3% عام 2023، مع توقع استمرار الضغوط التضخمية في ظل التحديات الاقتصادية العالمية، بما فيها اضطرابات العرض والطلب في أسواق النفط.

انطلاقًا من التحليل التاريخي لمعدلات التضخم عبر العقود الستة الماضية، تتضح أهمية دراسة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم للأهداف الاقتصادية التالية:

1. **تقييم أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي الكلي:** توضح المراحل السابقة أن الصدمات النفطية (خصوصًا في السبعينات والثمانينات) كانت مرتبطة بارتفاع حاد في معدلات التضخم، مما أثر على استقرار الاقتصاد الوطني وقدرة الدولة على التخطيط المالي. تحليل هذه المراحل يسمح بتحديد درجة هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط.
2. **قياس انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين:** يعكس ارتفاع معدلات التضخم في فترات معينة، مثل 1991–1992 أو 2022–2023، تراجع القوة الشرائية للمستهلكين وزيادة تكاليف المعيشة. وبالتالي، يعد تقييم هذه الأثر أساسًا لصياغة سياسات داعمة للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
3. **تحليل فعالية السياسات الاقتصادية والنقدية المتبعة لمواجهة الصدمات النفطية:** مراحل التسعينات والألفية الجديدة أظهرت انخفاضًا تدريجيًا في التضخم بعد تبني إجراءات مالية ونقدية محددة، مما يعكس أهمية ضبط السياسات الاقتصادية لمواجهة الصدمات الخارجية وضمان استقرار الأسعار.
4. **تحديد آليات التنبؤ بالتقلبات المستقبلية للتضخم:** دراسة تطور التضخم عبر العقود يسمح ببناء نماذج اقتصادية للتنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية عند حدوث أي صدمة في أسعار النفط، وهو ما يساعد صانعي القرار على اتخاذ إجراءات وقائية مبكرة.

ثانيا: أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

يمكن تقسيم الأسباب التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط إلى قسمين رئيسيين: أسباب داخلية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية المحلية والوضع الاقتصادي الداخلي، وأسباب خارجية تتعلق بالعوامل العالمية مثل أسعار السلع وتقلبات أسعار النفط. وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1- الأسباب الداخلية:

- ✓ **الاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز:** تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز لتوليد الإيرادات الحكومية وتمويل ميزانية الدولة. وعند تراجع أسعار النفط، تقل الإيرادات، مما يؤدي إلى عجز في الميزانية وزيادة الحاجة إلى سياسات مالية توسعية مثل طباعة النقود، وهو ما يرفع معدلات التضخم.
- ✓ **التوسع النقدي والسياسات المالية التوسعية:** عندما تنخفض أسعار النفط ويواجه ميزانية الدولة عجزاً، تلجأ الجزائر إلى طباعة النقود لتغطية العجز المالي، كما حدث خلال سنوات انخفاض

أسعار النفط بعد عام 2014. هذا التوسع النقدي يزيد من المعروض النقدي ويخلق ضغوطاً تضخمية.

- ✓ **ضعف التنويع الاقتصادي:** يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على قطاع الطاقة، مع ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة. هذا النقص في التنوع الاقتصادي يجعل البلاد أكثر تأثراً بتقلبات أسعار النفط، إذ لا توجد مصادر بديلة كبيرة للإيرادات.
- ✓ **السياسات الحكومية غير الفعالة:** على مدار سنوات عديدة، ركزت السياسات الاقتصادية للحكومة الجزائرية على الإنفاق الحكومي الممول من عائدات النفط، دون تطوير بنية اقتصادية قادرة على دعم النمو خارج قطاع الطاقة. هذه السياسات ساهمت في تضخم مالي وتراكم الديون.
- ✓ **انخفاض قيمة الدينار الجزائري:** مع تراجع عائدات النفط، انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وزيادة الأسعار المحلية، وبالتالي رفع معدلات التضخم.

2- الأسباب الخارجية:

- ✓ **التضخم المستورد:** تعتمد الجزائر على استيراد معظم السلع الأساسية، لذا تتأثر الأسعار المحلية بتقلبات الأسعار العالمية. وعند ارتفاع تكاليف الاستيراد، خاصة في الفترات التي تنخفض فيها أسعار النفط، يرتفع التضخم المحلي.
- ✓ **تقلبات أسعار النفط العالمية:** تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر على الجزائر. فعند انخفاض أسعار النفط، تتراجع الإيرادات النفطية للدولة، مما يقلل قدرة الحكومة على الإنفاق ويزيد العجز المالي، في ظل هذه الظروف تلجأ الدولة إلى سياسات مالية تضخمية لتغطية العجز.
- ✓ **ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الخام عالميا:** تتأثر الجزائر أيضا بارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الخام في الأسواق العالمية، خاصة خلال فترات اضطراب سلاسل التوريد، مثل جائحة كوفيد-19. نظراً لاعتماد الجزائر على استيراد هذه السلع، يؤدي ارتفاع تكاليف الاستيراد إلى زيادة معدلات التضخم.

رغم تعدد هذه الأسباب، تُعد تقلبات أسعار النفط العامل الرئيسي البارز المؤثر على التضخم في الجزائر، ويظهر تأثيرها عبر عدة قنوات، منها التأثير المباشر على تكاليف الإنتاج، والتضخم المستورد، والتفاعلات مع السياسات النقدية، بالإضافة إلى تأثيرها على دورات الأجور والأسعار. وتعتمد درجة هذا التأثير على الهيكل الاقتصادي الجزائري ومدى اعتماده على النفط، وكذلك على السياسات الحكومية المتبعة.[56]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع

تُعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية لأي بحث علمي، حيث تساهم في تكوين خلفية معرفية حول الموضوع محل الدراسة، وتساعد في تحديد الفجوات البحثية التي يمكن للدراسة الحالية معالجتها. كما تتيح هذه الدراسات التعرف على المناهج والأساليب المستخدمة في تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتضخم، مما يدعم بناء الإطار المنهجي للدراسة القياسية. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث عرضاً لأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع، مع إبراز موقع الدراسة الحالية وإسهامها العلمي مقارنة بتلك الدراسات.

[56] سارة ادبوب، و مريم لسبع، شخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ،مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02 ،العدد 02 ،2021،ص44-49

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

حظي موضوع تقلبات أسعار النفط والتضخم باهتمام عدد من الباحثين في الدول العربية، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الموارد النفطية، حيث ركزت هذه الدراسات على تحليل تأثير التغيرات في أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية باستخدام مناهج قياسية مختلفة. ويهدف هذا المطلب إلى عرض أهم الدراسات العربية المرتبطة بموضوع البحث وبيان أهم نتائجها.

1- تناولت دراسة Benabdallah Soumeya وOulddali Oussama (2024) بعنوان:

"Analysis Of The Determinants Of Inflation In Algeria: ARDL Cointegration Approach"

المنشورة في مجلة Revue d'économie et de statistique appliquée، المجلد 21، العدد 2، تحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2022، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات. وتم قياس التضخم باستخدام مؤشر أسعار المستهلك، في حين تمثلت المتغيرات التفسيرية في الناتج المحلي الإجمالي، عرض النقود، أسعار النفط، سعر الصرف الرسمي، ومعدل البطالة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لكل من عرض النقود وأسعار النفط على التضخم في الجزائر، كما تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية قصيرة الأجل بين مؤشر أسعار المستهلك وكل من عرض النقود وسعر الصرف وأسعار النفط ومعدل البطالة. أما في الأجل الطويل فقد تبين أن التضخم يتحدد أساساً من خلال عرض النقود وسعر الصرف وأسعار النفط، حيث يؤدي ارتفاع هذه المتغيرات مقارنة بالناتج الحقيقي إلى حدوث ضغوط تضخمية، في حين كان للنمو الاقتصادي تأثير عكسي على التضخم.

2- هدفت دراسة عمرون وسام وسماعلي فوزي (2022) بعنوان:

" أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)"

المنشورة في مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 3، إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR)، بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات والتأكد من استقرارها عند الفروق الأولى. كما تم استخدام اختبار التكامل المشترك لإنجل وغرانجر، والذي أظهر عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط والتضخم، مما استدعى الاعتماد على نموذج VAR.

وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة، إلا أن تحليل التباين أشار إلى أن نسبة معتبرة من تغيرات التضخم يمكن تفسيرها بتقلبات أسعار النفط، حيث بلغت نسبة التأثير حوالي 74%، في حين تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى.

3- سعت دراسة Yousfi Elhousseyn (2025) بعنوان:

"Exchange Rate And Oil Price Volatility As Determinants Of Inflation In Algeria: New Evidence Using Structural Break Cointegration (1970–2023)"

المنشورة في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 16، العدد 2، إلى تحليل العلاقة طويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف وتقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2023، باستخدام اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك مع الأخذ في الاعتبار وجود كسور هيكلية في البيانات.

وأظهرت النتائج أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة رغم وجود عدة كسور هيكلية، كما بيّنت اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف وأسعار

النفط، مع تحديد سنة 1997 كنقطة كسر هيكلي رئيسية. كما أظهرت تقديرات العلاقة طويلة الأجل وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من سعر الصرف وأسعار النفط على التضخم في الجزائر، وهو ما يؤكد أهمية تبني سياسات صرف فعالة للحفاظ على استقرار الأسعار في ظل تقلبات أسعار النفط.

4- بحثت دراسة Merouane Bensenouci وAbdelkader Sahed (2023) بعنوان:

Comparative Study of the Impact of Oil Price Shock on Inflation with Its Impact "on Inflation Determinants in Algeria"

المنشورة في مجلة Review of Socio-Economic Perspectives، مقارنة أثر صدمات أسعار النفط على التضخم ومحدداته في الجزائر خلال الفترة (1975–2021)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

وأظهرت النتائج أن صدمات أسعار النفط كان لها تأثير أكبر على محددات التضخم مثل سعر الصرف والعرض النقدي والواردات مقارنة بتأثيرها المباشر على التضخم نفسه، كما تبين أن استجابة التضخم لصدمات أسعار النفط كانت ضعيفة وسلبية، في حين كانت استجابة سعر الصرف معنوية وسلبية في الأجلين القصير والطويل، بينما كانت استجابة الواردات والعرض النقدي إيجابية. كما أظهر تحليل التباين أن مساهمة صدمات النفط في تفسير تغيرات التضخم كانت ضعيفة مقارنة بمساهمتها في تفسير تغيرات محدداته.

5- حاولت دراسة بن سنوسي مروان (2023) بعنوان: **" تأثير أسعار النفط وتقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980–2023)"** تحليل أثر أسعار النفط وتقلباتها على التضخم في الجزائر من خلال دراسة قياسية اعتمدت على نموذج GARCH لتقدير تقلبات أسعار النفط، ونموذج SVAR لقياس تأثير أسعار النفط وتقلباتها على التضخم، بالإضافة إلى نموذج STAR لدراسة عدم تماثل التأثيرات وتحديد نقطة انتقال التضخم بين الأنظمة المختلفة.

وأظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الشهر الأول ثم انخفاضه في الشهر الثاني، قبل أن يتلاشى التأثير في الأشهر اللاحقة، كما تبين أن ارتفاع تقلبات أسعار النفط يؤدي إلى زيادة التضخم، غير أن هذا التأثير يتلاشى بمرور الوقت. كما أظهرت النتائج وجود علاقة غير متماثلة لتأثير أسعار النفط على التضخم، مع خضوع التضخم في الجزائر لنظامين مختلفين وفق عتبة سعر النفط المقدرة.

6- تناولت دراسة العايب والشارف (2021) تحليل تأثير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة (1980–2018)، باستخدام منظومة المعادلات الآنية، حيث تم اعتماد الناتج الداخلي الخام، عرض النقود وعجز الميزانية كمتغيرات داخلية، وسعر البترول ورصيد الميزان التجاري كمتغيرات خارجية.

وأظهرت النتائج وجود أثر غير مباشر لأسعار النفط على المستوى العام للأسعار، حيث تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى ارتفاع الناتج المحلي، مما يساهم في تقليص عجز الميزانية، وينعكس ذلك على انخفاض عرض النقود وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تأثير معاكس.

7- ناقشت دراسة أحمد وتفالي (2021) أثر السياسات النقدية والمالية في التحكم في التضخم ومدى تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم باستخدام نموذج VAR، حيث تم استخدام الإنفاق الحكومي ورصيد الموازنة كمؤشرات للسياسة المالية، والكتلة النقدية ومعدل الفائدة كمؤشرات للسياسة النقدية، إلى جانب أسعار النفط والتضخم.

وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإنفاق الحكومي ورصيد الموازنة مع التضخم، كما تبين أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى خفض التضخم، في حين لم يكن لأسعار النفط والكتلة النقدية تأثير كبير مقارنة بمتغيرات السياسة الاقتصادية.

8- استهدفت دراسة Baroudi وFilali (2021) تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1980–2019)، باستخدام نموذج SVAR، حيث تم الاعتماد على أسعار النفط وسعر الصرف والعرض النقدي والتضخم كمؤشرات للاستقرار النقدي.

وأظهرت النتائج أن صدمات أسعار النفط تمارس تأثيراً إيجابياً ضعيفاً ومعنوياً على التضخم في الأجلين القصير والطويل.

9- سعت دراسة Benelbar وLouglaithi وGhanem (2021) إلى تحليل أثر أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986–2018) باستخدام نموذج VAR.

وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك أو علاقة سببية بين أسعار النفط والتضخم، كما أظهرت استجابة سلبية للتضخم عند حدوث صدمة في أسعار النفط في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

شهدت الأدبيات الأجنبية اهتماما واسعا بدراسة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، نظراً لأهمية النفط في الاقتصاد العالمي وتأثير تقلباته على السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي. وقد اعتمدت هذه الدراسات على نماذج قياسية متقدمة وتحليلات تطبيقية متنوعة في دول مختلفة. ويهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع البحث واستخلاص أهم نتائجها.

1- جرى Sangyup Choi وDavide Furceri وPrakash Loungani وSaurabh Mishra و Marcos Poplawski-Ribeiro دراسة بعنوان:

" Oil Prices and Inflation Dynamics: Evidence from Advanced and Developing Economies".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في عينة مكونة من 72 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (1970–2015)، باستخدام بيانات بانل غير متوازنة.

وأظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة 10% يؤدي في المتوسط إلى زيادة التضخم المحلي بنحو 0.4 نقطة مئوية عند الأثر الأولي، إلا أن هذا التأثير يتلاشى بعد حوالي سنتين، كما تبين وجود عدم تماثل في التأثير، حيث كانت الصدمات الإيجابية لأسعار النفط أكبر أثراً من الصدمات السلبية، إضافة إلى تراجع قوة التأثير بمرور الزمن نتيجة تحسن السياسات النقدية.

2- بحثت دراسة Khatai Aliyev وSugra Humbatova وNatig Hajiyev Gadim-Oglu (2023) بعنوان:

" How Oil Price Changes Affect Inflation in an Oil-Exporting Country: Evidence from Azerbaijan".إلى تحليل تأثير تغيرات أسعار النفط على التضخم في أذربيجان خلال الفترة (1997–2021)، باستخدام نماذج ARDL وFMOLS وCCR.

وأظهرت النتائج أن أسعار النفط تمثل محدداً رئيسياً طويل الأجل للتضخم، حيث تؤثر على

الأسعار بشكل مباشر وغير مباشر عبر عرض النقود، كما تبين أن التأثير قصير الأجل يحدث بشكل غير مباشر ويتم تعديله من خلال التغيرات في عرض النقود.

3- تناولت دراسة Eldayag Mustafayev وHasraddin Guliyev (2024) تحليل ديناميكيات التضخم في أذربيجان مع التركيز على تأثير تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية، باستخدام نموذج VAR بمعاملات متغيرة زمنياً وتحليل السببية المتغيرة زمنياً.

وأظهرت النتائج وجود استمرارية تضخمية قوية، كما تبين أن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم تغيرت بمرور الوقت، حيث ساهمت السياسات الانكماشية بعد 2011 في تقليل أثر ارتفاع أسعار النفط، بينما عادت الضغوط التضخمية بعد 2021 نتيجة تقلبات النفط والسياسات التوسعية.

4- هدفت دراسة Leila Ben Salem وRidha Nouira وChristophe Rault بعنوان:

" On the Impact of Oil Prices on Sectoral Inflation: Evidence from World's Top Oil Exporters and Importers" إلى تحليل تأثير أسعار النفط على التضخم القطاعي في مجموعة من الدول المستوردة والمصدرة للنفط خلال الفترة (2009–2021)، باستخدام نماذج NARDL ونماذج هانسن غير الخطية.

وأظهرت النتائج أن تأثير أسعار النفط يختلف باختلاف القطاعات والدول، وأن القطاعات الأكثر تأثراً هي قطاعات الطاقة والنقل، كما تبين أن تأثير أسعار النفط أقوى في الدول المستوردة مقارنة بالدول المصدرة.

5- أجرى Pelle Almgren وIsabelle Holmberg دراسة بعنوان:

"The Relationship between Oil Prices and Inflation – the Role of Oil Dependency".هدفت إلى تحليل أثر صدمات أسعار النفط على التضخم في دول مجموعة السبع باستخدام نموذج SVAR مع متغير وهمي يعكس درجة الاعتماد على النفط.

وأظهرت النتائج أن انخفاض الاعتماد على النفط يؤدي إلى ضعف استجابة التضخم لصدمات أسعار النفط، مما يشير إلى أن تنويع الاقتصاد يقلل من حساسية التضخم لتقلبات النفط.

6- توصلت دراسة Dennis Arku وGabriel Kallah-Dagadu وDzidzor Kwabla Klogo إلى تحليل العلاقة بين أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية في غانا باستخدام نموذج ARDL.

وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين أسعار النفط والتضخم، في حين كانت العلاقة قصيرة الأجل غير معنوية في بعض الفترات، كما أوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة النقل العام لتخفيف أثر ارتفاع أسعار النفط على الفئات الفقيرة.

7- بحث Miloud Lacheheb وAbdalla Sirag (2019) العلاقة غير الخطية بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970–2014) باستخدام نموذج NARDL.

وأظهرت النتائج وجود تأثير غير متماثل، حيث كان لارتفاع أسعار النفط تأثير معنوي على التضخم، بينما لم يكن لانخفاض الأسعار تأثير معنوي مماثل.

8- تناولت دراسة Samir Cherakrak وGaham Wahiba وNoori Al-Mihyawi تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1973–2016) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

وأظهرت النتائج وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين أسعار النفط والتضخم وسعر الصرف، مع اختلاف اتجاه التأثير عبر الزمن.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية وإسهامها مقارنة بالدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، يتبين أن معظمها ركز على تحليل تأثير أسعار النفط باستخدام نماذج قياسية متنوعة مثل ARDL وSVAR وNARDL ونماذج البيانات المقطعية الزمنية، مع اختلاف في نطاق الدول والفترات الزمنية المدروسة. كما أظهرت هذه الدراسات وجود تباين في نتائج العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، حيث توصل بعضها إلى وجود تأثير إيجابي معنوي، بينما أشارت دراسات أخرى إلى ضعف التأثير أو عدم تماثله أو تغيره بمرور الزمن تبعاً للسياسات الاقتصادية ودرجة الاعتماد على النفط.

ورغم أهمية هذه الدراسات، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بعدة جوانب مقارنة بها، حيث تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي الشعاعي (VAR)، الذي يُعد من النماذج القياسية المناسبة لتحليل العلاقات الديناميكية المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما تسمح هذه المنهجية بدراسة أثر الصدمات النفطية على التضخم من خلال دوال الاستجابة الدفعية وتحليل التباين. إضافة إلى ذلك، تتميز الدراسة الحالية بتغطيتها لفترة زمنية طويلة وحديثة نسبياً تمتد من 1980 إلى 2025، وهو ما يتيح تحليل تطور العلاقة في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك فترات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية.

كما تركز الدراسة الحالية بشكل مباشر على تقلبات أسعار النفط وليس فقط مستوياتها، وهو ما يمثل إضافة علمية مقارنة ببعض الدراسات التي ركزت على الأسعار في حد ذاتها دون قياس درجة

التقلب. وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم تحليل قياسي أكثر شمولاً وملاءمة لخصوصية الاقتصاد الجزائري، بما يساهم في سد فجوة بحثية في الأدبيات المتعلقة بتأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم في الدول الريعية، وخاصة الجزائر.

الجدول رقم(6) المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

العنوان	المنهج	الفترة	أهم النتائج	أوجه الاختلاف عن الدراسة الحالية
Oil Prices and Inflation Dynamics	Panel Data	1970–2015	تأثير إيجابي مؤقت لأسعار النفط على التضخم	دراسة دولية وليست خاصة بالجزائر
Oil Price Changes and Inflation in Azerbaijan	ARDL / FMOLS / CCR	1997–2021	النفط محدد طويل الأجل للتضخم	دولة مختلفة ومنهج مختلف
Inflation Dynamics in Azerbaijan	TVP-VAR	—	العلاقة تتغير زمنياً حسب السياسات	سياق اقتصادي مختلف
Impact of Oil Prices on Sectoral Inflation	NARDL	2009–2021	اختلاف التأثير حسب القطاعات	تحليل قطاعي وليس كلي
Oil Dependency and Inflation	SVAR	دول G7	الاعتماد على النفط يحدد قوة التأثير	اقتصادات متقدمة مختلفة
Oil Prices and Inflation in Ghana	ARDL	—	علاقة إيجابية طويلة الأجل	دولة مستوردة للنفط
Oil Prices and Inflation Algeria	NARDL	1970–2014	تأثير غير متماثل	لم تركز على التقلبات بشكل مباشر
Oil Price, Inflation and Exchange Rate Algeria	ECM	1973–2016	علاقة قصيرة وطويلة الأجل	دمج متغيرات إضافية
الدراسة الحالية	VAR	1980–2025	تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر	فترة أحدث + تركيز على التقلبات + تحليل ديناميكي للصدمات

المصدر :من اعداد الطالب

خلاصة

تناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم، وذلك بهدف بناء قاعدة معرفية تساعد على فهم العلاقة بين متغيري الدراسة وتمهيد الطريق للتحليل القياسي في الجانب التطبيقي. وقد تم التطرق في المبحث الأول فقد تم تحليل محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة في تقلباتها، مع ابراز بنية وتطور سوق النفط العالمية، لإظهار كيفية تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والهيكلية على الأسعار.

كما تم تناول المفاهيم الأساسية للتضخم من خلال عرض تعريفاته وطرق قياسه، وتحليل محدداته والعوامل المؤثرة فيه، سواء كانت عوامل داخلية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية أو عوامل خارجية مثل تقلبات أسعار الطاقة. وتم كذلك توضيح طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والتضخم في الاقتصاد الجزائري، من خلال إبراز القنوات التي تنتقل عبرها آثار التغيرات في أسعار النفط إلى المستوى العام للأسعار، خاصة عبر الإيرادات الحكومية والإنفاق العمومي وتكاليف الإنتاج والاستيراد.

أما في المبحث الثاني، فقد تم استعراض أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين أسعار النفط والتضخم، مع تحليل مناهجها ونتائجها، الأمر الذي ساهم في تحديد موقع الدراسة الحالية وإبراز إسهامها العلمي مقارنة بالدراسات السابقة، خاصة من حيث التركيز على حالة الاقتصاد الجزائري واستخدام المنهج القياسي لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

وبناءا على ما سبق، يمكن القول إن هذا الفصل قد وفر الأساس النظري والمنهجي اللازم لفهم وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم، وهو ما يشكل منطلقاً للانتقال إلى الدراسة التطبيقية التي سيتم من خلالها اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر

تمهيد

في هذا الفصل التطبيقي، نسعى إلى دراسة وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وذلك من خلال توظيف الأساليب القياسية الحديثة، وعلى رأسها نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، باستخدام لغة البرمجة بايثون لما توفره من أدوات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية ومعالجة البيانات الاقتصادية.

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه أسعار النفط في الاقتصاد، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية، حيث تنعكس تقلبات هذه الأسعار بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها التضخم. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرين، سواء في الأجل القصير أو الطويل، وتحديد مدى استجابة التضخم للتغيرات في أسعار النفط.

وسيتم في هذا الفصل عرض المنهجية المعتمدة ومختلف الأدوات القياسية المستخدمة، بدايةً بتحديد المتغيرات ومصادر البيانات، مرورًا باختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك، وصولاً إلى تقدير النموذج وتحليل النتائج المتحصل عليها، مع إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من سلامة النموذج واستقراره، بما يضمن موثوقية النتائج ودقتها.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول المنهجية والأدوات المستعملة، في حين يُخصص المبحث الثاني لتقدير النموذج وتحليل النتائج وتفسيرها في ضوء الواقع الاقتصادي، بما يسمح باستخلاص أهم الاستنتاجات وتقديم بعض التوصيات ذات الصلة.

المبحث الأول: المنهجية وأدوات المستعملة

يُخصص هذا المبحث لعرض المنهجية المعتمدة في الدراسة، إلى جانب تقديم مختلف الأدوات القياسية المستخدمة في تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتضخم. حيث سيتم التطرق إلى تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات، وكذا عرض أهم الاختبارات والإجراءات الإحصائية اللازمة لضمان سلامة التحليل القياسي ودقة نتائجه.

المطلب الأول:المنهج القياسي المستخدم (ARDL)

يتناول هذا المطلب عرض المنهج القياسي المعتمد في هذه الدراسة، والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، الذي يُعد من أبرز النماذج المستخدمة في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الزمنية. ويتميز هذا النموذج بقدرته على دراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، حتى في حالة اختلاف درجات تكامل المتغيرات، مما يجعله ملائمًا لطبيعة بيانات الدراسة.

الفرع الأول: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)[57]

يعود الفضل في تطوير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة إلى الاقتصادي M. Hashem Pesaran الذي أرسى دعائمه عام 1997، قبل أن يُسهم كلٌّ من Yongcheol Shin وRonald J. Smith في توسيع إطاره المنهجي عام 2001. وما يُميّز هذا النموذج في جوهره أنه لا يُلزم الباحث باشتراط تجانس درجة تكامل السلاسل الزمنية المدروسة، وهي ميزة تجعله أكثر ملاءمةً للبيانات الاقتصادية التي نادراً ما تتشابه في خصائصها الإحصائية.

وقد أوضح Pesaran ومن جاء بعده أن اختبار الحدود (Bounds Test) المندرج ضمن هذه المنهجية لا يُفرّق بين السلاسل المستقرة عند المستوى I(0) وتلك المستقرة عند الفرق الأول I(1) أو المزج بينهما، وهو ما يُعدّ تجاوزاً حقيقياً لقيود الاختبارات التقليدية. بيد أن ثمة شرطاً جوهرياً لا يمكن إغفاله، وهو استبعاد أي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، إذ إن إدراجها في النموذج يُفضي حتماً إلى نتائج مضللة لا يُعتدّ بها.

ولا غرابة أن اكتسبت منهجية Pesaran مكانةً رفيعة في أدبيات القياس الاقتصادي، فهي تُتيح اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل — أي التكامل المشترك — حتى حين تكون العينة محدودة الحجم، كما تُمكّن من استجلاء ديناميكيات الأجلين القصير والطويل في إطار معادلة واحدة. وهذا بالذات ما يُفرّقها عن أسلوب Engle وGranger (1987) وعن اختبارات التكامل المشترك لجوهانسن في نماذج VAR، وكلاهما يشترط قدراً من التجانس في رتب التكامل يصعب في الغالب تحقيقه.

يُصنَّف نموذج ARDL ضمن النماذج الديناميكية لكونه يُدمج القيم الحالية والمبطأة للمتغيرات في آنٍ واحد، مما يُهيئ أرضية تحليلية ملائمة لدراسة الأثار الزمنية للظواهر الاقتصادية. ويتشكّل النموذج من ثلاثة مكونات متدرجة:

أولها: المركّب الانحداري الذاتي (AR)، الذي يصف المتغير التابع بدلالة قيمه المبطأة وفق الصيغة:

$$Y(t)=\alpha(0)+\alpha(1)y(t-1)+\dots\dots\alpha(p)y(t-p)$$

$$(1)\dots\dots\dots\dots\alpha iy(t-1)+\varepsilon(t)+\sum_{\square=1}^{\square} +(0)Y(t)=\alpha$$

وثانيها: مركّب الإبطاءات الموزعة (DL)، الذي يُعبّر عن تأثير المتغير المستقل وقيمه المبطأة في المتغير التابع:

$$y(t) = B + b(0)\ x\ (t) + \cdots + b(q)\ x\ (t - q) + Z(t)$$

$$y(t) = B\sum_{\square=0} \square(2)\ .\ .\ \dots\ \dots\ \dots\ bj\ X\ (t - j) + Z(t)$$

وثالثها: النموذج الكامل ARDL الجامع بين المكوّنَين السابقَين:

$$Y(t) = \emptyset + \alpha(1)y\ (t - 1) + \cdots\ \alpha(p)y\ (t - p) + B(0)x(t) + \dots + B(0)\ x(t) - q + \varepsilon(t)$$

$$(3)\ \dots\ bj\ (xt - j) + \varepsilon(t)\ \sum_{\square=0} \square + \alpha iy(t - i)\sum_{\square=\square} \square + \emptyset = Yt$$

[57] دريش زهرة ،أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئةدراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، أطروحة دكتوراه ل.م.د شعبة علوم التسيير تخصص مالية ونقود ، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس ،الجزائر، 2019 – 2020 ، ص118-123

حيث يُمثّل ϕ الحد الثابت، و bj معاملات الأثر في الأجل القصير، فيما تُشير p إلى رتبة إبطاء المتغير التابع، و q إلى عدد فترات إبطاء المتغير المستقل، و εt إلى حد الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: مزايا نموذج ARDL

يستند نموذج ARDL في تقديره إلى نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وقد اكتسب حضوراً واسعاً في الدراسات التطبيقية بفضل جملة من الخصائص التي تُميّزه، أبرزها:

- ✓ يُفرّق بوضوح بين المتغيرات التابعة والمستقلة، ما يُضفي على نتائجه قدراً من الدقة التفسيرية.
- ✓ يُعدّ الخيار الأنسب للعينات الصغيرة التي يتراوح حجمها بين 30 و80 مشاهدة، خلافاً للنماذج التقليدية التي تفترض بيانات أكثر وفرة.
- ✓ يستوعب المتغيرات المستقرة عند I(0) أو I(1) أو المزيج بينهما، دون اشتراط التجانس في رتب التكامل.
- ✓ يُسهم في الحدّ من مشكلة الارتباط الذاتي، فتغدو مقدراته غير متحيزة وأكثر كفاءة إحصائية.
- ✓ يُعالج في الوقت ذاته بعض التشوهات الناجمة عن إغفال متغيرات توضيحية جوهرية.
- ✓ يُتيح التقدير المتزامن لديناميكيات الأجلين القصير والطويل في معادلة واحدة، مما يختزل تعقيدات التقدير على مرحلتين.
- ✓ يختار طول فترة الإبطاء المثلى بالاستناد إلى معايير إحصائية راسخة كـ AIC وSIC و-Hannan Quinn.

الفرع الثالث: مراحل تطبيق منهجية ARDL

تمرّ عملية التطبيق بسلسلة من الخطوات المتتالية التي لا يصحّ تجاوزها:

أ. **التحقق من رتب التكامل:** يُشترط أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند I(0) أو I(1)، مع التثبت من انعدام أي متغير يتكامل من الدرجة الثانية.

ب. **تحديد فترة الإبطاء المثلى:** يُستعان بمعايير AIC وSC وHQ وFPE لاختيار الفترة التي تُقلّل من قيمة هذه المعايير.

ت. **اختبار جودة النموذج:** يُتحقق من خلو أخطاء النموذج من الارتباط التسلسلي.

ث. **اختبار الاستقرار الهيكلي:** للتأكد من أن النموذج يحتفظ بخصائصه ديناميكياً عبر الزمن.

ج. **اختبار الحدود: (Bounds Test)**للبتّ في وجود أو غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

ح. **تقدير العلاقة طويلة الأجل:** وذلك باستخدام المستويات الأصلية للمتغيرات.

خ. **تحليل ديناميكيات الأجلين:** استخلاص التأثيرات قصيرة الأجل وسرعة التعديل نحو التوازن في الأجل الطويل.

1. **اختبار فرضيات التكامل المشترك:**

يقوم الاختبار على فرضيتين متقابلتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية H_0:** غياب أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي

$$\alpha=\alpha1=\alpha2=\alpha3=0 :$$

- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي:

$$\alpha1\neq0,\ \alpha2\neq0,\ \alpha3\neq0$$

2. **الإجراءات العملية لتطبيق المنهجية:**

تتمحور الإجراءات حول أربع خطوات متسلسلة:

أولا، تُحدَّد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات المستقرة عند I(1) بالاستناد إلى نموذج UECM وأدنى قيم معايير AIC وSC وHQ وFPE .

ثانيا، يُقدَّر نموذج UECM بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، مع حذف متغيرات الفروق الأولى التي تقلّ القيمة المطلقة لإحصائية t الخاصة بها عن الواحد، تدريجياً من العام إلى الخاص.

ثالثا، يُختبر المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات المبطأة بفترة واحدة عبر اختبار Wald بإحصائية F.

رابعا، تُقارن إحصائية F المحسوبة بالقيمتين الحرجتين وفق Pesaran وآخرين (2001)، وتُتخذ القرارات وفق الحالات التالية:

- **الحالة الأولى:** إذا كانت F الجدولية عند الحد الأعلى < المحسوبة F : ترفض الفرضية الصفرية، أي يوجد تكامل مشترك.
- **الحالة الثانية:** إذا كانت F الجدولية عند الحد الأعلى > المحسوبة F : تُقبل الفرضية الصفرية، أي لا يوجد تكامل مشترك.
- **الحالة الثالثة:** إذا كانت F الجدولية عند الحد الأعلى > المحسوبة< F F الجدولية عند الحد الأعلى : النتيجة غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار قاطع بشأن وجود التكامل المشترك.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

يشكل الإطار المنهجي الأساس الذي تقوم عليه أي دراسة قياسية، إذ يحدد مختلف المراحل العملية المرتبطة بجمع البيانات وتحليلها وتفسير نتائجها. وفي هذا السياق، يهدف هذا المطلب إلى عرض الكيفية التي تم من خلالها بناء الدراسة، بدءًا من تحديد نموذجها القياسي الذي يعكس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، مرورًا باختيار المتغيرات المناسبة وطرق قياسها، وصولًا إلى مصادر البيانات المعتمدة.

ويُساهم هذا الإطار في تمكين الباحث من تطبيق النموذج القياسي بصورة دقيقة ومنظمة، مع احترام القواعد الإحصائية والاقتصادية، بما يسمح بالحصول على نتائج موثوقة تساعد في تفسير أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم خلال الفترة (1980–2024).

الفرع الاول: بناء نموذج الدراسة

يُقصد بالنموذج القياسي تمثيل الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة في صورة علاقة رياضية تربط بين مجموعة من المتغيرات، بهدف تحليلها وقياس تأثيراتها باستخدام الأدوات الإحصائية. ويساعد هذا التمثيل في تبسيط الواقع الاقتصادي وفهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات، سواء على المدى القصير أو الطويل.

وفي إطار هذه الدراسة، سيتم تحديد متغيرات النموذج بما يتماشى مع الهدف الأساسي والمتمثل في تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم، ثم تقديم الصيغة الرياضية للنموذج المستخدم وفق منهجية ARDL.

1. متغيرات النموذج:

تم اختيار متغيرات الدراسة استنادًا إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، إضافة إلى طبيعة العلاقة المدروسة، حيث تم اعتماد المتغيرات التالية:

- ✓ **معدل التضخم: (INF)**يمثل المتغير التابع الرئيسي، ويُستخدم كمؤشر لقياس التغير في المستوى العام للأسعار.
- ✓ **سعر النفط(OP) :** يمثل المتغير المستقل الأساسي، ويُعبر عن سعر خام برنت، باعتباره من أهم العوامل المؤثرة في التضخم، خاصة في الاقتصادات المرتبطة بالطاقة.
- ✓ **سعر الصرف(EXCH) :** يعكس قيمة الدينار مقابل الدولار، ويؤثر على التضخم من خلال تكلفة الواردات.
- ✓ **عرض النقود(M2) :** يمثل الكتلة النقدية في الاقتصاد، ويُعد من المحددات الرئيسية لمستوى الأسعار.
- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي(GDP) :** يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي، وقد يؤثر على التضخم عبر قنوات الطلب الكلي.
- ✓ **الإنفاق الحكومي: (GOV)** يمثل السياسة المالية للدولة، ويمكن أن يؤثر على التضخم من خلال زيادة الطلب الكلي.

2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

نظرًا لأن تأثير المتغيرات الاقتصادية لا يكون آنياً، بل يمتد عبر الزمن، فقد تم اعتماد نموذج ARDL الذي يسمح بدراسة العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

ويمكن التعبير عن العلاقة العامة كما يلي:

$$INF = F(OP, EXCH, M2, GDP, GOV)$$

أما الصيغة الديناميكية للنموذج فهي:

$$\Delta INF = \alpha 0 + \alpha 1 INF_{t-1} + \alpha 2 OP_{t-1} + \alpha 3 EXCH_{t-1} + \alpha 4 M2_{t-1} + \alpha 5 GDP_{t-1} + \alpha 6 GOV_{t-1} + \sum \beta 1 INF_{t-i} + \sum \beta 2 OP_{t-i} + \sum \beta 3 EXCH_{t-i} + \sum \beta 4 M2_{t-i} + \sum \beta 5 GDP_{t-i} + \sum \beta 6 GOV_{t-i} + \varepsilon t$$

حيث تمثل:

- المتغيرات (INF, OP, EXCH, M2, GDP, GOV) متغيرات الدراسة.
- Δ الفروق الأولى.
- معاملات β تمثل الأجل القصير.
- معاملات α تمثل الأجل الطويل.
- εt حد الخطأ العشوائي.

من أجل تحسين خصائص السلاسل الزمنية وتسهيل تفسير النتائج القياسية، يتم تحويل بعض المتغيرات المستقلة إلى اللوغاريتم الطبيعي، حيث تصبح الصياغة القياسية للنموذج كما يلي:

INF = F(LNOP, LNEXCH, LNM2, LNGDP, LNGOV)

ويتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للأسباب التالية:

- ✓ تقليل تباين البيانات الكبيرة وتخفيف مشكلة التشتت (Heteroscedasticity) .
- ✓ تحويل العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية تقريبية قابلة للتقدير.
- ✓ تسهيل تفسير المعاملات على شكل مرونات اقتصادية، أي قياس نسبة التغير في التضخم نتيجة تغير 1% في المتغيرات المستقلة.
- ✓ تحسين استقرار السلاسل الزمنية وجعلها أكثر ملاءمة للتقدير في نماذج ARDL .

وبناءً على ذلك، تصبح الصيغة الديناميكية للنموذج بعد التحويل اللوغاريتمي كما يلي:

$$\Delta INF = \alpha 0 + \alpha 1 INFt\text{-}1 + \alpha 2 LNOPt\text{-}1 + \alpha 3 LNEXCHt\text{-}1 + \alpha 4 LNM2t\text{-}1 + \alpha 5 LNGDPt\text{-}1 + \alpha 6 LNGOVt\text{-}1 + \sum \beta 1 INFt\text{-}i + \sum \beta 2 LNOPt\text{-}i + \sum \beta 3 LNEXCHt\text{-}i + \sum \beta 4 LNM2t\text{-}i + \sum \beta 5 LNGDPt\text{-}i + \sum \beta 6 LNGOVt\text{-}i + \varepsilon t$$

الفرع الثاني: تعريف متغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء تقديم تعريف مفصل لمتغيرات الدراسة، مع توضيح طرق قياسها وأهميتها الاقتصادية:

- ✓ **معدل التضخم:** يمثل المتغير التابع في الدراسة، ويعكس معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. ويُقاس عادة باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) ويُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس درجة الاستقرار الاقتصادي، حيث تشير ارتفاعاته إلى تراجع القوة الشرائية.
- ✓ **سعر النفط:** مثل المتغير المستقل الأساسي في الدراسة، ويُعبر عن سعر خام برنت في الأسواق العالمية. ويؤثر على التضخم من خلال قنوات متعددة مثل تكاليف الإنتاج والنقل والطاقة. ويتم استخدامه في الصيغة اللوغاريتمية (LNOP) لتقليل التذبذب في البيانات وتسهيل تفسير الأثر الاقتصادي.
- ✓ **سعر الصرف:** يعكس قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، ويُعد من العوامل المؤثرة على التضخم عبر قناة الأسعار المستوردة، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة وبالتالي زيادة معدلات التضخم. ويتم استخدامه بالصيغة اللوغاريتمية لتحسين الخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية.
- ✓ **عرض النقود:** يمثل إجمالي الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، ويشمل النقد خارج البنوك والودائع شبه النقدية. ويُعتبر من أهم محددات التضخم، حيث يؤدي التوسع في عرض النقود غالبًا إلى زيادة الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد. ويتم تحويله إلى لوغاريتم طبيعي لتقليل التشتت وتحسين قابلية التقدير.
- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي:** يمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ويُستخدم كمؤشر على حجم النشاط الاقتصادي. وقد يؤثر على التضخم من خلال جانب الطلب الكلي، حيث يؤدي ارتفاع النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- ✓ **الإنفاق الحكومي:** يمثل إجمالي الإنفاق العام للدولة على السلع والخدمات والاستثمارات. ويؤثر على التضخم من خلال تحفيز الطلب الكلي، خاصة في حالة التوسع في السياسات المالية. ويتم استخدامه بالصيغة اللوغاريتمية لتحسين خصائص السلسلة الزمنية وتسهيل تفسير النتائج.

المبحث الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

يأتي هذا المبحث لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، من خلال معالجة العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام الأساليب القياسية المناسبة، وذلك بهدف قياس أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات

التضخم خلال الفترة (1980–2024). حيث يتم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لما توفره من إمكانية تحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل في إطار واحد.

ويتم في هذا المبحث فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المدروسة، والتأكد من درجة استقرارها، باعتبار أن ذلك يعد خطوة أساسية قبل التقدير القياسي. كما يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام منهجية التكامل المشترك وفق نموذج ARDL.

ويتناول هذا المبحث كذلك مختلف مراحل بناء وتقدير النموذج القياسي، بدءًا من تحليل التطور الزمني للمتغيرات وخصائصها الإحصائية، مرورًا باختبارات التكامل المشترك، وصولًا إلى تقدير نموذج ARDL واختبار مدى صلاحيته من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية لضمان دقة النتائج وموثوقيتها.

وفي الأخير، يتم تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها في كل من الأجل القصير والطويل، وذلك بهدف استخراج أهم الدلالات الاقتصادية والقياسية التي تساهم في الإجابة عن إشكالية الدراسة وتفسير طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتضخم.

المطلب الأول: فحص وتحليل متغيرات وتقدير نموذج محل الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل أولي لمتغيرات الدراسة من خلال تتبع تطورها وخصائصها الإحصائية، إضافة إلى دراسة العلاقات الأولية بينها باستخدام معاملات الارتباط. كما يتم فحص استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها كخطوة أساسية لتطبيق نموذج ARDL .

بعد ذلك، يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)، مع تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج. ثم يتم تقدير نموذج ARDL، واختباره من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية مثل الارتباط الذاتي، وتباين الأخطاء، والتوزيع الطبيعي، والاستقرار الهيكلي، لضمان موثوقية النتائج.

الفرع الاول: دراسة تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن

في إطار تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم خلال الفترة (1980–2024)، سيتم في هذا الجزء عرض تطور متغيرات الدراسة عبر الزمن من خلال السلاسل الزمنية الخاصة بكل متغير. ويهدف هذا العرض إلى تقديم نظرة أولية حول الاتجاهات العامة والتغيرات التي شهدتها المتغيرات محل الدراسة، بما يساعد على فهم طبيعة العلاقة بينها قبل الانتقال إلى التحليل القياسي.

ويشمل النموذج المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم (INF)، إضافة إلى المتغير المستقل الرئيسي وهو سعر النفط (OP)، إلى جانب مجموعة من المتغيرات التفسيرية المساعدة المتمثلة في سعر الصرف (EXCH)، عرض النقود (M2)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والإنفاق الحكومي (GOV).

وفيما يلي جدول يوضح القيم السنوية لمتغيرات الدراسة خلال فترة التحليل:

الجدول رقم(07): القيم السنوية لمتغيرات الدراسة من 1980 الى 2024

Date	INF	Op	EXCH	M2 (مليار دينار)	GDP (مليار دينار)	GOV (مليار دينار)
1980	9,517824	37,8917	3,83745	93,539	162,5	156
1981	14,65484	36,6758	4,315808	109,154	191,4	184,3
1982	6,54251	33,4183	4,592192	137,89	207,59999	203,6
1983	5,967164	29,8292	4,7888	165,926	233,7	228,7
1984	8,116398	28,8017	4,983375	194,717	267,6	272,3
1985	10,48229	27,3292	5,0278	223,86	291,30002	300,5
1986	12,37161	14,7708	4,702317	227,016	299,50001	330,4
1987	7,441261	18,3417	4,849742	257,896	323,7	337,1
1988	5,911545	14,9708	5,914767	292,965	349,50001	374,3
1989	9,304361	18,2167	7,608558	308,147	423,30001	465,1

1990	16,65253	23,6833	8,957508	343,324	555,8	564,1
1991	25,88639	20,0667	18,47288	414,745	844,49998	797,9
1992	31,66966	19,3125	21,83608	544,456	1048,2	1033
1993	20,54033	17,0208	23,34541	584,183	1166	1181,8
1994	29,04766	15,83	35,0585	675,928	1491,5	1544,045
1995	29,77963	17,0658	47,66273	739,895	1990,6	2046,366
1996	18,67908	20,65	54,74893	848,25	2570	2420,535
1997	5,733523	19,0902	57,70735	1003,136	2780,1999	2514,171
1998	4,950162	12,7165	58,73896	1199,476	2830,5001	2828,738
1999	2,645511	17,8083	66,57388	1366,769	3238,198	3064,271
2000	0,339163	28,2729	75,25979	1559,914	4123,514	3245,985
2001	4,225988	24,4216	77,21502	2403,069491	4587,607	3958,517
2002	1,418302	24,9695	79,6819	2836,874368	4901,72	4427,002
2003	4,268954	28,8514	77,39497	3299,459519	5687,158	4915,468
2004	3,9618	38,3007	72,06065	3644,293408	6623,355	5601,509
2005	1,382447	54,4341	73,27631	4070,442631	7843,981	6125,984
2006	2,311499	65,3914	72,64662	4870,071993	8941,655	6651,431
2007	3,678996	72,6962	69,2924	5994,607617	9872,971	7711,3
2008	4,858591	97,6365	64,5828	6955,967774	11649,694	9288,782
2009	5,73706	61,8622	72,64742	7292,694703	10920,163	10823,27
2010	3,911062	79,6356	74,38598	8280,740466	13224,716	12367,06
2011	4,524212	110,9399	72,93788	9929,18774	15924,67	14371,05
2012	8,891451	111,9656	77,53597	11015,13477	17611,81	16201,47
2013	3,254239	108,8564	79,3684	11941,50759	18231,035	17784,79
2014	2,916927	98,9375	80,57902	13663,9117	19253,765	19578,11
2015	4,784447	52,37	100,6914	13704,51142	18879,025	21172,51
2016	6,397695	44,0475	109,4431	13816,30933	19783,349	22313,16
2017	5,591116	54,3925	110,973	14974,23418	21071,656	23000,44
2018	4,26999	71,0717	116,5938	16636,71247	22683,845	23951,86
2019	1,951768	64,0317	119,3536	16510,6842	23090,099	24404,15
2020	2,415131	42,3	126,7768	17740,00656	20902,124	22850,07
2021	7,226063	70,4433	135,0641	20078,80621	25153,206	25140,21
2022	9,265516	99,8242	141,995	22955,34674	32031,46	28702,42
2023	9,322174	82,6162	135,8429	24330,81662	33678,708	32385,34
2024	4,046115	80,6987	134,0532	26528,94237	36103,525	36258,7

المصدر: البيانات البنك الدولي متوفرة على الموقع الالكتروني : https://data.albankaldawli.org والبيانات متوفرة على الموقع الالكتروني:

إن عرض القيم الرقمية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024 يستدعي تدعيمه بتمثيل بياني يبرز بشكل أوضح الاتجاهات العامة والتقلبات التي عرفتها هذه المتغيرات عبر الزمن. إذ يساهم التحليل البياني في الكشف عن الأنماط الديناميكية لسلوك المتغيرات، وما قد يطرأ عليها من تغيرات هيكلية أو تقلبات دورية، مما يساعد على تكوين تصور أولي أعمق قبل الانتقال إلى مرحلة التقدير القياسي للنموذج.

وفي هذا الإطار، يبين الشكل الموالي تطور متغيرات الدراسة خلال فترة التحليل.

الشكل رقم (02-01):تطور متغيرات الدراسة (1980-2024)

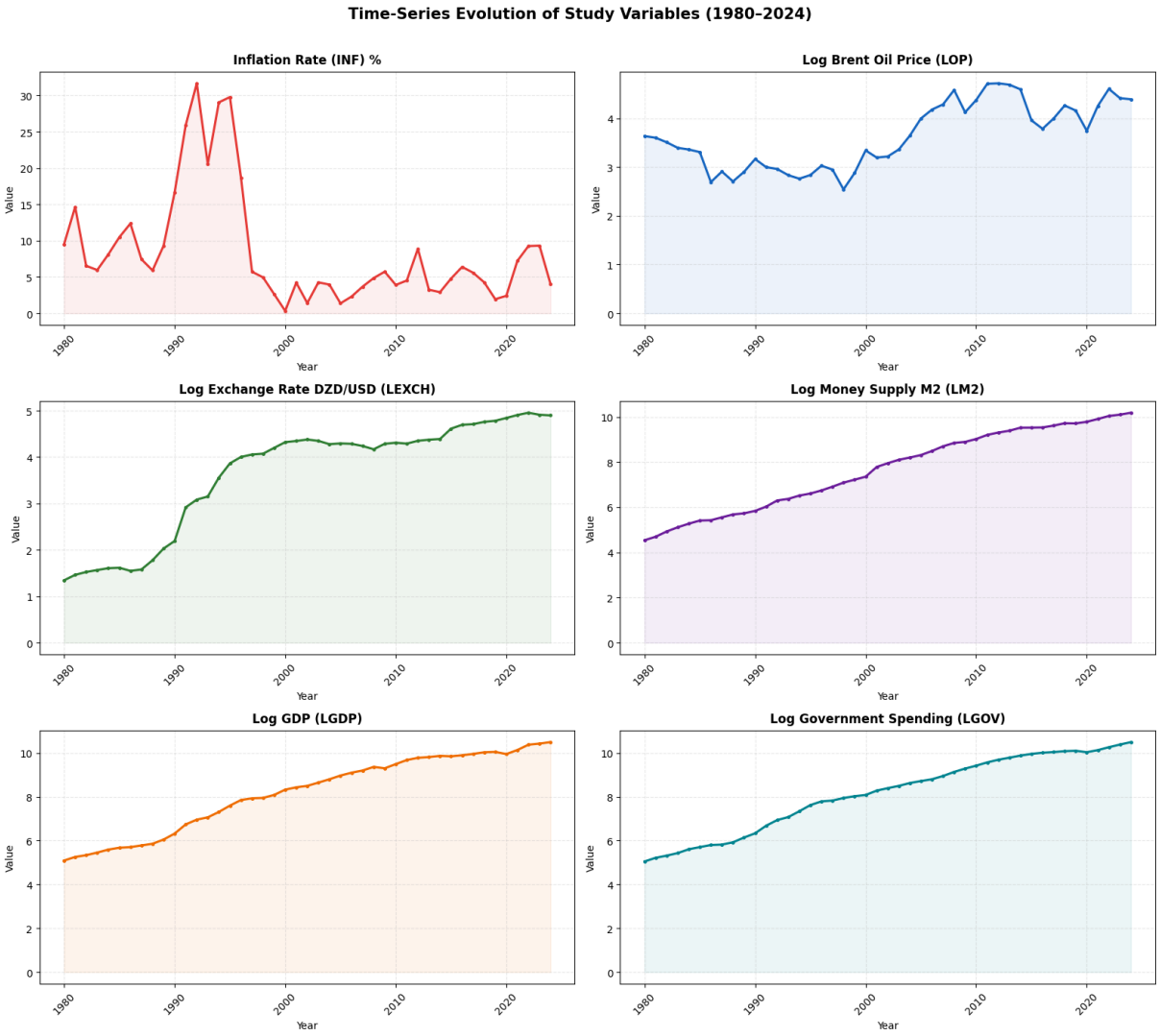

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يُظهر الشكل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1980–2024)، ويعكس بوضوح وجود تباين في سلوك المتغيرات بين اتجاهات طويلة الأجل تصاعدية وتقلبات قصيرة الأجل متفاوتة، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد محل الدراسة وتأثره بالصدمات الخارجية خاصة أسعار النفط.

1. **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** شهد الناتج المحلي الإجمالي مساراً تصاعدياً واضحاً خلال فترة الدراسة (1980–2024)، إذ انتقل من مستويات متواضعة في بداية الثمانينيات إلى أكثر من 36 ألف مليار دينار عام 2024. ويُلاحظ أن هذا النمو لم يكن خطياً، بل مرّ بعدة مراحل؛ حيث اتسمت فترة أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات بتباطؤ واضح نتيجة الأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط وتفاقم الاختلالات المالية. ابتداءً من مطلع الألفية الثالثة، عاد الاقتصاد إلى مسار نمو قوي ومستمر مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وتوسع الإنفاق العمومي. غير أن سنة 2020 شهدت

تراجعاً نسبياً بفعل تداعيات جائحة كوفيد-19، قبل أن يستعيد الناتج المحلي الإجمالي زخمه في السنوات الأخيرة مع تحسن الطلب الداخلي والخارجي.

2. **معدل التضخم (INF):** اتسم معدل التضخم بتقلبات حادة خلال فترة الدراسة، حيث سجل مستويات مرتفعة جداً خلال التسعينيات، خاصة في الفترة 1991–1995 التي تجاوز فيها التضخم 20% ووصل إلى ذروات قاربت 30%، وهو ما يعكس آثار برامج الإصلاح الهيكلي والتحرير الاقتصادي والاختلالات النقدية. بعد سنة 2000، دخل التضخم في مسار انخفاضي واستقر نسبياً ضمن مستويات أحادية الرقم في أغلب السنوات، مما يعكس تحسن فعالية السياسة النقدية. ومع ذلك، عاود الارتفاع خلال الفترة 2022–2023 ليقترب من 9%، متأثراً بالضغوط التضخمية العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد وأسعار الغذاء والطاقة.
3. **سعر النفط (Op / Brent Oil Price):** يُظهر سعر النفط مساراً شديد التقلب لكنه يميل نحو الارتفاع على المدى الطويل. خلال التسعينيات، بقيت الأسعار في مستويات منخفضة نسبياً، قبل أن تبدأ موجة صعود قوية منذ مطلع الألفية لتصل إلى ذروات تاريخية خلال الفترة 2008–2014. بعد ذلك، شهدت الأسعار انهياراً حاداً سنة 2014–2016 نتيجة الفائض في العرض العالمي، ثم عادت للتذبذب مع جائحة 2020 قبل أن ترتفع مجدداً في 2022 بفعل الأزمة الجيوسياسية العالمية. هذا السلوك يجعل النفط متغيراً محورياً في تفسير الديناميكية الكلية للاقتصاد الجزائري.
4. **سعر الصرف (EXCH):** عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار مساراً تصاعدياً مستمراً، ما يعكس في الواقع اتجاه تدهور قيمة الدينار(depreciation) . حيث انتقل من مستويات منخفضة في بداية الثمانينيات إلى أكثر من 130 دينار/دولار في السنوات الأخيرة. وقد تميزت فترة التسعينيات بانخفاض حاد في قيمة العملة نتيجة برامج التعديل الهيكلي، بينما استمر الانخفاض التدريجي بعد 2000 رغم الفوائض النفطية، مما يشير إلى اعتماد الاقتصاد على الريع الطاقوي وضعف التنويع الإنتاجي. كما ساهمت الصدمات النفطية في تعزيز الضغط على سوق الصرف خاصة بعد 2014.
5. **الكتلة النقدية (M2):** شهد عرض النقد (M2) توسعاً سريعاً ومستمراً طوال فترة الدراسة، حيث ارتفع من مستويات محدودة في الثمانينيات إلى أكثر من 26 ألف مليار دينار في 2024. ويعكس هذا التوسع السياسة النقدية التوسعية، وزيادة الإنفاق العام، وتمويل الاقتصاد من خلال القطاع المصرفي. كما يُلاحظ تسارع واضح في نمو الكتلة النقدية خلال فترة 2000–2014 تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة السيولة داخل الاقتصاد. ومع ذلك، قد يفسر هذا النمو أيضاً جزءاً من الضغوط التضخمية في بعض الفترات.
6. **الإنفاق الحكومي (GOV):** سجل الإنفاق الحكومي اتجاهاً تصاعدياً مستمراً، حيث ارتفع من مستويات محدودة في بداية الثمانينيات إلى أكثر من 36 ألف مليار دينار سنة 2024. وقد تميزت فترة 1990–1995 بزيادة كبيرة في الإنفاق لمواجهة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، بينما شهدت مرحلة 2000–2014 توسعاً غير مسبوق في الإنفاق العمومي في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي والبنية التحتية. بعد 2014، استمر الإنفاق في النمو ولكن بوتيرة أكثر حذراً نتيجة تراجع أسعار النفط والضغوط المالية.

الفرع الثاني: خصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (08):الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة (1980-2024)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

1. **معدل التضخم: (INF)**بلغ متوسطه حوالي 8.59 مع انحراف معياري مرتفع قدره 7.85، مما

```
================================================================================================
  Descriptive Statistics - Study Variables (1980-2024)
================================================================================================
           Mean  Median  Maximum  Minimum  Std Dev  Skewness  Kurtosis  Jarque-Bera  JB p-value  Obs
Variable
INF      8.5966  5.7371  31.6697   0.3392   7.8473    1.7421    2.3336      28.3983      0.0000   45
LOP      3.6349  3.6021   4.7182   2.5429   0.6685    0.1306   -1.3442       3.4355      0.1795   45
LEXCH    3.6416  4.2775   4.9558   1.3448   1.2272   -0.8854   -0.8416       6.9468      0.0310   45
LM2      7.6702  7.9505  10.1860   4.5384   1.7852   -0.1942   -1.4070       3.8653      0.1448   45
LGDP     8.1769  8.4973  10.4941   5.0907   1.7447   -0.4240   -1.2565       4.1963      0.1227   45
LGOV     8.1396  8.3955  10.4984   5.0499   1.7284   -0.3627   -1.2327       3.7597      0.1526   45
================================================================================================
Note: JB = Jarque-Bera normality test.  H0: Normal distribution.
```

يدل على وجود تقلبات كبيرة في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة. كما أن معامل الالتواء موجب (2.33) مما يشير إلى ميل التوزيع نحو اليمين ووجود قيم متطرفة مرتفعة، في حين أن قيمة التفرطح مرتفعة جدًا (28.39) مما يعكس تركز البيانات حول المتوسط مع وجود ذيول سميكة. أما اختبار Jarque-Bera فهو معنوي (Prob < 0.05)، مما يدل على أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2. **سعر النفط: (LOP)**سجل متوسطًا قدره 3.63 مع انحراف معياري منخفض نسبيًا (0.67)، ما يعكس استقرارًا نسبيًا مقارنة بباقي المتغيرات. كما أن معامل الالتواء موجب طفيف (0.13) مما يشير إلى توزيع شبه متماثل، في حين أن التفرطح سالب (-1.34) مما يدل على توزيع مفلطح. وبالنظر إلى اختبار Jarque-Bera نجد أنه غير معنوي (Prob > 0.05)، مما يعني أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
3. **سعر الصرف(LEXCH)** : بلغ متوسطه حوالي 3.64 مع انحراف معياري قدره 1.23، ما يعكس وجود تباين متوسط في قيمه. كما أن معامل الالتواء سالب (-0.89) مما يدل على ميل التوزيع نحو اليسار، في حين أن التفرطح قريب من الطبيعي (-0.84). أما اختبار Jarque-Bera فهو غير معنوي (Prob > 0.05)، مما يشير إلى أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
4. **عرض النقود(LM2) :** بلغ متوسطه حوالي 7.67 مع انحراف معياري قدره 1.79، مما يدل على وجود تباين ملحوظ في الكتلة النقدية. كما أن معامل الالتواء سالب طفيف (-0.19) مما يشير إلى توزيع قريب من التماثل، في حين أن التفرطح سالب (-1.41) مما يدل على توزيع مفلطح. كما أن اختبار Jarque-Bera غير معنوي (Prob > 0.05)، مما يعني أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.
5. **الناتج المحلي الإجمالي: (LGDP)**سجل متوسطًا قدره 8.18 مع انحراف معياري 1.74، ما يعكس تباينًا متوسطًا في النشاط الاقتصادي. كما أن معامل الالتواء سالب (-0.42) مما يدل على ميل طفيف نحو اليسار، في حين أن التفرطح سالب (-1.26) مما يشير إلى توزيع أقل تركزًا. وبالنسبة لاختبار Jarque-Bera فهو غير معنوي (Prob > 0.05)، مما يدل على أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

6. **الإنفاق الحكومي(LGOV) :** بلغ متوسطه حوالي 8.14 مع انحراف معياري قدره 1.73، مما يدل على وجود تباين متوسط في مستويات الإنفاق العام. كما أن معامل الالتواء سالب (-0.36) مما يشير إلى ميل طفيف نحو اليسار، في حين أن التفرطح سالب (-1.23) مما يدل على توزيع مفلطح نسبيًا. كما أن اختبار Jarque-Bera غير معنوي (Prob > 0.05)، مما يعني أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثالث: الارتباط الجبري بين متغيرات الدراسة

تُعد إشارة معامل الارتباط مؤشرًا مهمًا لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات؛ فالقيمة الموجبة تدل على علاقة طردية، بينما تشير القيمة السالبة إلى علاقة عكسية، في حين تعبّر القيمة المطلقة عن قوة هذه العلاقة.وللتحقق من معنوية هذا المعامل، تتم مقارنة القيمة الاحتمالية (Sig) بمستوى الدلالة (5%)؛ فإذا كانت (Sig < 0.05) فإن العلاقة تكون معنوية إحصائيًا، أما إذا كانت (Sig > 0.05) فهي غير معنوية ولا تعكس علاقة خطية ذات دلالة.

وفيما يلي جدول يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (09): يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

```
==========================================================================
  Correlation Matrix - Study Variables
==========================================================================
          INF     LOP   LEXCH     LM2    LGDP    LGOV
INF    1.0000 -0.4671 -0.3217 -0.4461 -0.4088 -0.3970
LOP   -0.4671  1.0000  0.5368  0.7561  0.7178  0.7091
LEXCH -0.3217  0.5368  1.0000  0.9201  0.9597  0.9532
LM2   -0.4461  0.7561  0.9201  1.0000  0.9912  0.9931
LGDP  -0.4088  0.7178  0.9597  0.9912  1.0000  0.9983
LGOV  -0.3970  0.7091  0.9532  0.9931  0.9983  1.0000
==========================================================================
```

يوضح جدول مصفوفة الارتباط طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يمكن من خلاله تحديد اتجاه العلاقة (طردية أو عكسية) ودرجة قوتها، إضافة إلى الكشف الأولي عن احتمال وجود مشكلة التعدد الخطي.

1. **العلاقة بين معدل التضخم (INF) وباقي المتغيرات:**تُظهر النتائج أن التضخم يرتبط بعلاقات متفاوتة مع باقي المتغيرات، حيث تميل أغلب العلاقات إلى أن تكون عكسية مع المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يعكس الأثر السلبي لارتفاع الأسعار على الاستقرار الاقتصادي. كما أن ضعف أو قوة هذه العلاقات يعكس مدى تأثر التضخم بالعوامل النقدية والمالية والخارجية.
2. **العلاقة بين سعر النفط (LOP) وباقي المتغيرات:**يُلاحظ وجود علاقة طردية بين سعر النفط وبعض المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، وهو ما يعكس أهمية العائدات النفطية في دعم النشاط الاقتصادي. كما قد تظهر علاقات مع باقي المتغيرات تعكس انتقال أثر النفط عبر قنوات متعددة مثل المالية العامة وسعر الصرف.
3. **العلاقة بين سعر الصرف (LEXCH) وباقي المتغيرات:**تُبرز النتائج وجود علاقات عكسية أو طردية حسب المتغير، حيث يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على التضخم من خلال قناة الواردات، كما يرتبط بالنشاط الاقتصادي والسياسة النقدية. وتدل هذه العلاقات على الدور الحاسم لسعر الصرف في تحديد التوازنات الاقتصادية.
4. **العلاقة بين عرض النقود (LM2) وباقي المتغيرات:**تُظهر النتائج وجود علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم، وهو ما يتماشى مع النظرية النقدية التي تربط التوسع النقدي بارتفاع المستوى

العام للأسعار. كما قد يرتبط عرض النقود بالناتج المحلي والإنفاق الحكومي، مما يعكس تداخل السياسات الاقتصادية.

5. **العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) وباقي المتغيرات:** يرتبط الناتج المحلي الإجمالي غالبًا بعلاقات طردية قوية مع معظم المتغيرات الاقتصادية، خاصة عرض النقود والإنفاق الحكومي، مما يعكس دور الطلب الكلي والسياسات الاقتصادية في دعم النمو. في المقابل، قد تظهر علاقة عكسية مع التضخم، وهو ما يشير إلى تأثير عدم الاستقرار السعري على الأداء الاقتصادي.
6. **العلاقة بين الإنفاق الحكومي (LGOV) وباقي المتغيرات:** تُظهر النتائج وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي وعرض النقود، وهو ما يعكس دور السياسة المالية التوسعية في تحفيز النشاط الاقتصادي. كما قد يرتبط بالتضخم بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الإنفاق.

الشكل رقم(2-2):مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة (1980-2024)

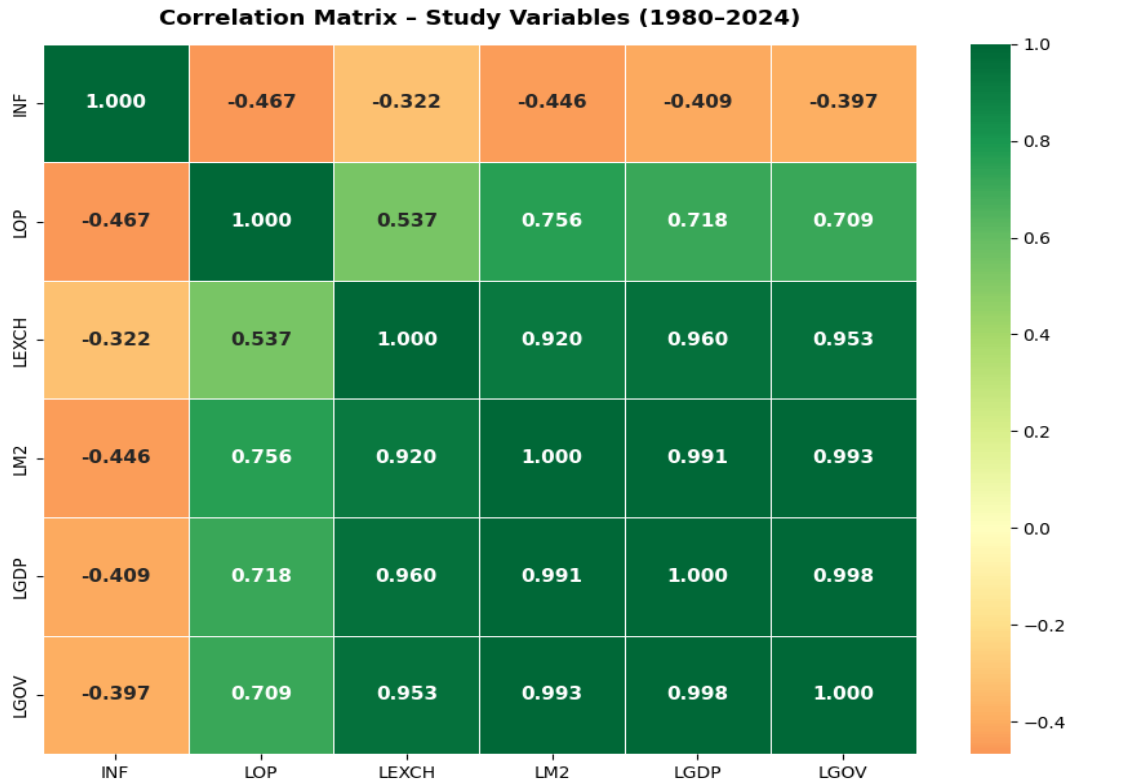

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

الفرع الرابع: تقدير نموذج الدراسة

في هذا الفرع يتم بناء النموذج القياسي اعتمادًا على منهجية ARDL عبر ثلاث مراحل أساسية؛ حيث يتم أولا اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الجذر الوحدة للتأكد من درجات التكامل واستبعاد وجود متغيرات من الدرجة الثانية I(2) .

ثم يطبّق اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.وأخيرًا، يتم تقييم صلاحية النموذج من خلال الاختبارات التشخيصية، مثل الارتباط الذاتي، وتجانس التباين، والاستقرارية الهيكلية، لضمان موثوقية النتائج.

1. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، باعتباره شرطا أساسيا لتجنب مشكلة الانحدار الزائف وضمان صحة النتائج القياسية. وقد تم الاعتماد على اختباري **Augmented Dickey-Fuller (ADF)** و**Phillips-Perron (PP)** للتحقق من استقرارية المتغيرات عند المستوى أو بعد أخذ الفروق، مما يسمح بتحديد مدى ملاءمتها لتطبيق نموذج **ARDL** .

أ. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

الجدول الرقم (10):نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرارية السلاسل الزمنية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

تشير نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) الواردة في الجدول إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة INF، LOP، LEXCH، LM2، LGDP، LGOV عند المستوى، وذلك في حالتي وجود حد ثابت فقط، ووجود حد ثابت مع اتجاه عام. حيث تقوم فرضية العدم (H0) على وجود جذر وحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة، في حين تشير الفرضية البديلة (H1) إلى

ADF Unit Root Test - Level

Variable	Level	Specification	ADF Statistic	p-value	Crit 1%	Crit 5%	Crit 10%	Lags	Decision
INF	Level	Constant	-2.0078	0.2831	-3.5886	-2.9299	-2.6032	0	Unit Root ✗
INF	Level	Constant+Trend	-2.5370	0.3097	-4.1864	-3.5180	-3.1896	1	Unit Root ✗
LOP	Level	Constant	-0.6636	0.8560	-3.5966	-2.9333	-2.6050	2	Unit Root ✗
LOP	Level	Constant+Trend	-2.2492	0.4622	-4.1922	-3.5208	-3.1911	2	Unit Root ✗
LEXCH	Level	Constant	-2.1354	0.2305	-3.5886	-2.9299	-2.6032	0	Unit Root ✗
LEXCH	Level	Constant+Trend	-3.2347	0.0777	-4.2269	-3.5366	-3.2002	7	Unit Root ✗
LM2	Level	Constant	-2.2704	0.1817	-3.5886	-2.9299	-2.6032	0	Unit Root ✗
LM2	Level	Constant+Trend	-2.9703	0.1406	-4.2530	-3.5486	-3.2071	10	Unit Root ✗
LGDP	Level	Constant	-2.0174	0.2790	-3.5966	-2.9333	-2.6050	2	Unit Root ✗
LGDP	Level	Constant+Trend	-0.5089	0.9831	-4.1922	-3.5208	-3.1911	2	Unit Root ✗
LGOV	Level	Constant	-4.3671	0.0003	-3.6267	-2.9460	-2.6117	8	Stationary ✓
LGOV	Level	Constant+Trend	-0.3866	0.9873	-4.2351	-3.5404	-3.2024	8	Unit Root ✗

H0: Unit root exists. Reject H0 if p-value < 0.05

استقرارية السلسلة.

من خلال تحليل القيم الاحتمالية (Prob) وإحصائيات ADF، يتضح أن جميع القيم الاحتمالية لكل المتغيرات وفي مختلف الحالات تفوق مستوى الدلالة 0.05، مما يعني عدم القدرة على رفض فرضية العدم. كما أن إحصائيات ADF المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند المستويات المعنوية 1%، 5%، 10%، وهو ما يؤكد أن السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى I(0))، وهو ما يعكس وجود اتجاه عام أو تقلبات طويلة الأجل، وهي سمة شائعة في البيانات الاقتصادية الكلية.

بناءً على هذه النتائج، لا يمكن استخدام هذه السلاسل مباشرة في التقدير القياسي تفاديًا لمشكلة الانحدار الزائف، مما يستدعي الانتقال إلى اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول (First Difference) لتحديد درجة التكامل، حيث يُتوقع أن تصبح السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى I(1))، وهو ما يسمح بتطبيق نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك لاحقًا.

ب. اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول :

الجدول الرقم (11):نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول

ADF Unit Root Test – First Difference

Variable	Level	Specification	ADF Statistic	p-value	Crit 1%	Crit 5%	Crit 10%	Lags	Decision
ΔINF	First Difference	Constant	-5.9078	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	0	Stationary ✓
ΔINF	First Difference	Constant+Trend	-5.8363	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	0	Stationary ✓
ΔLOP	First Difference	Constant	-5.7316	0.0000	-3.5966	-2.9333	-2.6050	1	Stationary ✓
ΔLOP	First Difference	Constant+Trend	-5.7873	0.0000	-4.1922	-3.5208	-3.1911	1	Stationary ✓
ΔLEXCH	First Difference	Constant	-1.8515	0.3552	-3.6327	-2.9485	-2.6130	8	Unit Root X
ΔLEXCH	First Difference	Constant+Trend	-2.8932	0.1644	-4.2438	-3.5444	-3.2047	8	Unit Root X
ΔLM2	First Difference	Constant	-4.9434	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	0	Stationary ✓
ΔLM2	First Difference	Constant+Trend	-5.3748	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	0	Stationary ✓
ΔLGDP	First Difference	Constant	-1.0470	0.7357	-3.6461	-2.9541	-2.6160	10	Unit Root X
ΔLGDP	First Difference	Constant+Trend	-4.6519	0.0008	-4.1922	-3.5208	-3.1911	1	Stationary ✓
ΔLGOV	First Difference	Constant	-2.0776	0.2536	-3.6010	-2.9351	-2.6060	2	Unit Root X
ΔLGOV	First Difference	Constant+Trend	-5.3307	0.0000	-4.2351	-3.5404	-3.2024	7	Stationary ✓

H0: Unit root exists. Reject H0 if p-value < 0.05

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

تُظهر نتائج اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأول فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك تحت حالتي وجود حد ثابت فقط، ووجود حد ثابت مع اتجاه عام. وتعتمد فرضية العدم (H0) على وجود جذر وحدة في السلسلة (أي عدم استقرارها)، في حين تفترض الفرضية البديلة (H1) استقرار السلسلة الزمنية.

من خلال تحليل النتائج الواردة في الجدول، نلاحظ أن معظم المتغيرات عند الفرق الأول أصبحت مستقرة، حيث أن القيم الاحتمالية (p-value) جاءت أقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن إحصائيات ADF المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية المختلفة (1%، 5%، 10%)، وهو ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. ويتضح ذلك بشكل خاص بالنسبة لمتغيرات مثل ΔGOV ،ΔM2 ،ΔOP ،ΔINF التي أظهرت استقرارًا واضحًا في مختلف الصيغ.

في المقابل، نلاحظ أن بعض المتغيرات مثل (ΔEXCH) و(ΔGDP) لم تكن مستقرة في بعض الحالات، خاصة عند إدراج الاتجاه العام، حيث ظلت القيم الاحتمالية أكبر من 0.05، مما يعني عدم القدرة على رفض فرضية العدم في تلك الصيغة. غير أنه عند تغيير مواصفات النموذج (مثل الاكتفاء بالثابت فقط)، فإن هذه المتغيرات تُظهر استقرارًا، مما يشير إلى حساسيتها لوجود الاتجاه العام.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن أغلب متغيرات الدراسة أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، مع وجود بعض الاختلافات البسيطة المرتبطة بشكل النموذج

المستخدم (ثابت أو ثابت مع اتجاه). ويُعد هذا النمط شائعًا في السلاسل الزمنية الاقتصادية التي غالبًا ما تكون غير مستقرة عند المستوى بسبب الاتجاهات طويلة الأجل.

وعليه، فإن تحقق خاصية التكامل من الدرجة الأولى لمعظم المتغيرات يسمح بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك (Cointegration)، للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، كما يدعم إمكانية استخدام نموذج ARDL باعتباره مناسبًا في حالة وجود مزيج من السلاسل I(0) و I(1)، شريطة عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) .

ت. اختبار فيليبس بيرون (pp):

الجدول الرقم (12):نتائج اختبار فيليبس بيرون (pp) لاستقرارية السلاسل الزمنية

Phillips-Perron (PP) Test - Level

Variable	Level	Specification	PP Statistic	p-value	Crit 1%	Crit 5%	Crit 10%	Decision
INF	Level	Constant	-1.9528	0.3076	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Unit Root X
INF	Level	Constant+Trend	-2.0889	0.5523	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Unit Root X
LOP	Level	Constant	-1.1397	0.6990	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Unit Root X
LOP	Level	Constant+Trend	-2.4033	0.3779	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Unit Root X
LEXCH	Level	Constant	-1.7487	0.4062	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Unit Root X
LEXCH	Level	Constant+Trend	-1.0574	0.9359	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Unit Root X
LM2	Level	Constant	-1.8801	0.3415	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Unit Root X
LM2	Level	Constant+Trend	-0.5640	0.9807	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Unit Root X
LGDP	Level	Constant	-1.9400	0.3135	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Unit Root X
LGDP	Level	Constant+Trend	-0.4236	0.9861	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Unit Root X
LGOV	Level	Constant	-2.2537	0.1873	-3.5886	-2.9299	-2.6032	Unit Root X
LGOV	Level	Constant+Trend	-0.2571	0.9904	-4.1808	-3.5155	-3.1881	Unit Root X

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

من خلال النتائج، يتضح أن معظم القيم الاحتمالية تفوق مستوى الدلالة 0.05، كما أن إحصائيات PP ليست أصغر من القيم الحرجة، مما يعني عدم رفض فرضية العدم، وبالتالي فإن أغلب المتغيرات غير مستقرة عند المستوى.

وعليه، يمكن استنتاج أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، الأمر الذي يستدعي الانتقال إلى اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول، تمهيدًا لإجراء اختبار التكامل المشترك واستخدام نماذج قياسية مناسبة مثل ARDL.

ث. اختبار فيليبس بيرون (pp) عند الفرق الأول :

الجدول الرقم (13):نتائج اختبار فيليبس بيرون (pp) عند الفرق الأول لاستقرارية السلاسل الزمنية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

Phillips-Perron (PP) Test - First Difference

Variable	Level	Specification	PP Statistic	p-value	Crit 1%	Crit 5%	Crit 10%	Decision
ΔINF	First Difference	Constant	-6.0654	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
ΔINF	First Difference	Constant+Trend	-5.9594	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
ΔLOP	First Difference	Constant	-6.3726	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
ΔLOP	First Difference	Constant+Trend	-6.3864	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
ΔLEXCH	First Difference	Constant	-4.5690	0.0001	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
ΔLEXCH	First Difference	Constant+Trend	-4.5230	0.0014	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
ΔLM2	First Difference	Constant	-5.2156	0.0000	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
ΔLM2	First Difference	Constant+Trend	-5.4085	0.0000	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
ΔLGDP	First Difference	Constant	-4.3641	0.0003	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
ΔLGDP	First Difference	Constant+Trend	-4.2841	0.0033	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Stationary ✓
ΔLGOV	First Difference	Constant	-3.4353	0.0098	-3.5925	-2.9315	-2.6041	Stationary ✓
ΔLGOV	First Difference	Constant+Trend	-3.3275	0.0619	-4.1864	-3.5180	-3.1896	Unit Root X

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار فيليبس–بيرون (PP) عند الفرق الأول (First Difference) لمتغيرات الدراسة، وذلك في حالتي وجود حد ثابت فقط ووجود حد ثابت مع اتجاه عام، بهدف التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية بعد إجراء الفرق الأول. حيث تفترض فرضية العدم (H0) أن السلسلة غير مستقرة، بينما تشير الفرضية البديلة (H1) إلى استقرارها.

من خلال تحليل النتائج، يتضح أن معظم القيم الاحتمالية أصبحت أقل من 0.05، كما أن إحصائيات PP المحسوبة جاءت أصغر من القيم الحرجة، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على استقرار أغلب المتغيرات بعد الفرق الأول.

في المقابل، يُلاحظ أن بعض المتغيرات مثل ΔGOV قد لا تكون مستقرة في بعض الصيغ، خاصة عند إدراج الاتجاه العام، حيث تبقى القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05.

بناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن معظم متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، مما يؤكد نتائج اختبارات الاستقرارية السابقة، ويمهد للانتقال إلى اختبار التكامل المشترك واستخدام نماذج قياسية ديناميكية مثل ARDL لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

2. اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

قبل تطبيق نموذج ARDL، يتم أولًا تحديد فترات الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length) بالاعتماد على مجموعة من معايير المعلومات الإحصائية، مثل معيار أكايك (AIC)، ومعيار شوارتز (SIC)، ومعيار هانان–كوين (HQ)، وذلك بهدف اختيار النموذج الأكثر كفاءة ودقة في التقدير.

أ. تحديد فترة الابطاء المثلى :

الجدول الرقم (14):معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى

```
==================================================================
  Lag Selection Criteria Table
==================================================================
         AIC      BIC      HQIC  FPE
Lag
1    -21.1794 -19.4592 -20.5451  0.0
2    -20.5446 -17.3175 -19.3618  0.0
3    -20.2175 -15.4529 -18.4825  0.0
4    -19.8475 -13.5142 -17.5576  0.0
==================================================================

  Optimal lag per criterion:
    AIC: 1
    BIC: 1
    HQIC: 1
    FPE: 1
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يوضح هذا الجدول نتائج معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى (Lag Length Selection) لنموذج ARDL باستخدام مجموعة من معايير المعلومات، وهي: معيار أكايك (AIC)، معيار شوارتز (BIC)، معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، ومعيار هانان–كوين (HQIC)، وذلك عبر أربع فترات إبطاء محتملة.

من خلال تحليل القيم، نلاحظ أن:

- ✓ معيار AIC يحقق أدنى قيمة عند فترة الإبطاء (1) بقيمة (-21.1794)

- ✓ معيار BIC يحقق أدنى قيمة عند فترة الإبطاء (1) بقيمة (-19.4592)
- ✓ معيار FPE يفضل فترة الإبطاء (1)
- ✓ معيار HQIC يحقق أدنى قيمة عند فترة الإبطاء (1) بقيمة (-20.5451)

وبما أن جميع المعايير الأربعة AIC، BIC، FPE، HQIC تشير إلى أن فترة الإبطاء المثلى هي (1)، فإنه يتم اعتماد فترة الإبطاء المثلى = 1، وذلك لوجود إجماع تام بين مختلف المعايير، مما يعزز من موثوقية هذا الاختبار ويؤكد ملاءمته لتقدير نموذج ARDL .

الشكل الرقم (2-3):تحديد فترة الابطاء المثلى النموذج

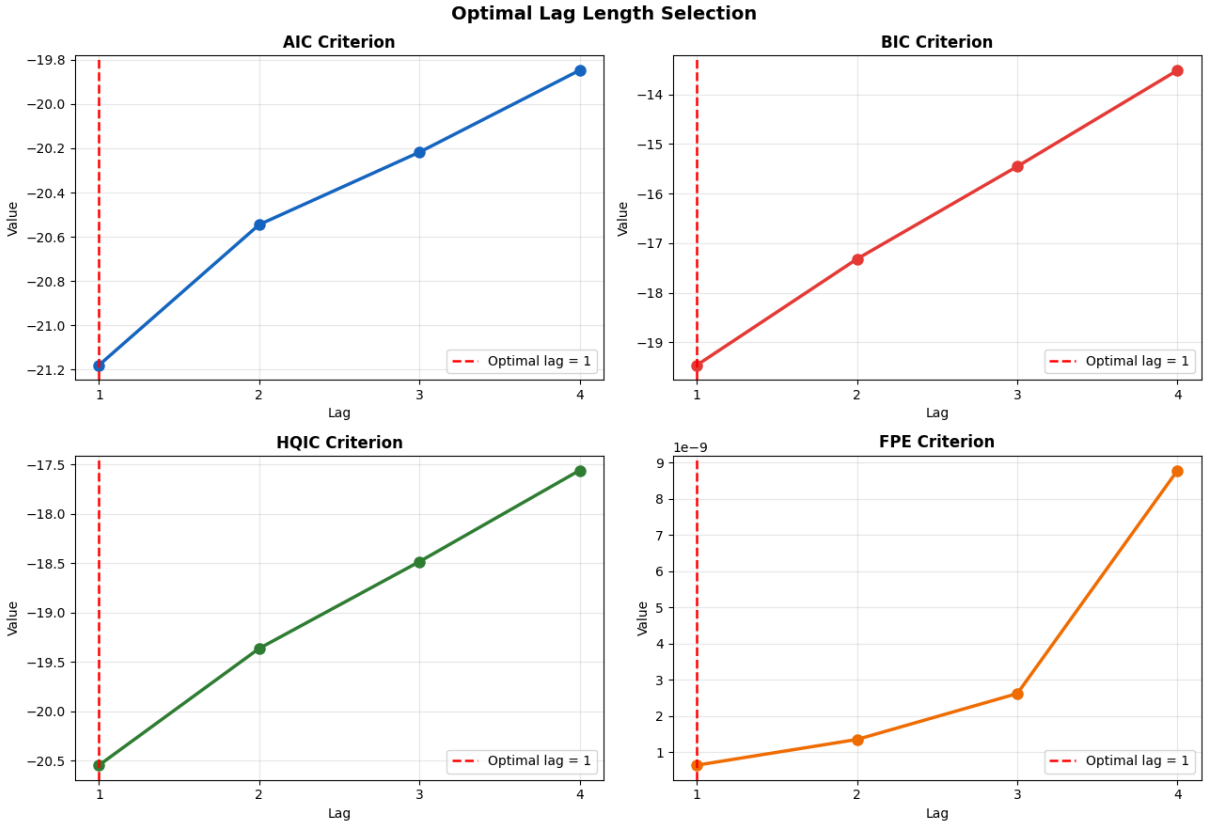

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يتضح من الشكل أن جميع معايير الاختيار AIC، BIC، HQIC، FPE تحقق أدنى قيم لها عند فترة الإبطاء الأولى (Lag = 1)، وهو ما يشير إلى أن النموذج عند هذه الفترة أفضل توازن بين جودة الملاءمة وعدد المعلمات المقدّرة.

كما نلاحظ أن القيم تزداد تدريجيًا مع زيادة عدد فترات الإبطاء، مما يدل على تراجع جودة النموذج كلما تم إضافة فترات إبطاء إضافية.

وبناء على ذلك، وبما أن جميع المعايير تتفق على نفس النتيجة، فإنه يتم اعتماد فترة الإبطاء الأولى (Lag = 1) كفترة إبطاء مثلى لتقدير نموذج ARDL، لما توفره من توازن بين دقة التقدير وبساطة النموذج.

ب. اختبار الحدود للتكامل المشترك (bound test)::

الجدول الرقم(15): اختبار bound test

```
========================================================================
  ARDL Bounds Test for Cointegration
========================================================================
  Dependent variable    : INF
  Number of regressors  : k = 5
  F-statistic (computed): 9.4435
  Observations          : 43

  Significance  I(0) Lower      I(1) Upper      Decision
  ------------------------------------------------------------------------
  10%           2.26            3.35            Reject H0 → Cointegration EXISTS ✓
  5%            2.62            3.79            Reject H0 → Cointegration EXISTS ✓
  2.5%          2.96            4.18            Reject H0 → Cointegration EXISTS ✓
  1%            3.41            4.68            Reject H0 → Cointegration EXISTS ✓
========================================================================
  H0: No long-run relationship among variables
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يمثل هذا الجدول نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test for Cointegration)، والذي يُستخدم للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ضمن نموذج ARDL. ويهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت المتغيرات الاقتصادية تتحرك معًا على المدى الطويل رغم التقلبات قصيرة الأجل.

تشير نتائج الجدول إلى أن المتغير التابع هو معدل التضخم (INF)، وأن عدد المتغيرات المستقلة في النموذج يبلغ (k = 5)، مع اعتماد 43 مشاهدة خلال الفترة الزمنية المدروسة. وقد بلغت قيمة إحصائية (F-statistic) المحسوبة (9.4435)، وهي القيمة الأساسية التي يتم مقارنتها بالقيم الحرجة للحدود الدنيا I(0) والعليا I(1) عند مستويات معنوية مختلفة.

من خلال المقارنة، نلاحظ أن القيم الحرجة للحد الأعلى I(1) تبلغ 3.35 عند مستوى 10%، و3.79 عند 5%، و4.18 عند 2.5%، و4.68 عند 1%. وبمقارنة هذه القيم مع قيمة F المحسوبة (9.4435)، يتضح أنها أكبر من جميع القيم الحرجة للحد الأعلى عند كافة مستويات المعنوية.

وبناءً على قاعدة القرار في اختبار ARDL، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود تكامل مشترك.

وعليه، تؤكد هذه النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (أسعار النفط، سعر الصرف، عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي) ومعدل التضخم، مما يعني أن هذه المتغيرات تتحرك معًا في مسار توازني مستقر على المدى الطويل، وأن أي اختلال قصير الأجل يمكن أن يتم تصحيحه تدريجيًا مع مرور الزمن.

3. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL :

يُظهر الجدول رقم (11) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بينما يعرض كل من الجدولين رقم (12) و(13) المعاملات المقدّرة للنموذج على المدى الطويل والقصير على التوالي.

الجدول رقم (16) نتائج تقدير نموذج Autoregressive Distributed Lag ARDL

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

```
================================================================================
  ARDL Model Estimation Results
  Dependent Variable: ΔINF
================================================================================
  Observations    : 43
  R²              : 0.7306
  Adj. R²         : 0.6350
  F-statistic     : 7.6426  (p = 0.0000)
  AIC             : 222.8937
  BIC             : 244.0281
  Durbin-Watson   : 2.1134

--------------------------------------------------------------------------------
  Variable               Coefficient    Std Error     t-stat    p-value   Sig
  ----------------------------------------------------------------------------
  const                       2.7716       9.8329     0.2819     0.7799
  dLOP                       -6.8234       3.8560    -1.7696     0.0866     *
  dLEXCH                      1.7479       6.4858     0.2695     0.7893
  dLM2                        9.4319       8.4957     1.1102     0.2754
  dLGDP                      12.9929      14.8397     0.8756     0.3880
  dLGOV                      39.1613      14.1477     2.7680     0.0094   ***
  INF_L1                     -0.3877       0.0897    -4.3216     0.0001   ***
  LOP_L1                     -1.8146       2.7438    -0.6613     0.5133
  LEXCH_L1                    1.5200       4.8957     0.3105     0.7583
  LM2_L1                      9.0317       5.1034     1.7697     0.0866     *
  LGDP_L1                   -15.7928      11.4120    -1.3839     0.1763
  LGOV_L1                     6.5886       8.7160     0.7559     0.4554
================================================================================
  *** p<0.01   ** p<0.05   * p<0.10
```

الجدول رقم(17) اختبار العلاقة طويلة الاجل

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

```
================================================================================
  Short-Run Coefficients (Error Correction Model)
================================================================================
  Variable               Coefficient     Std Error     t-stat    p-value   Sig
  ----------------------------------------------------------------------------
  const                       2.7716        9.8329     0.2819     0.7799
  dLOP                       -6.8234        3.8560    -1.7696     0.0866     *
  dLEXCH                      1.7479        6.4858     0.2695     0.7893
  dLM2                        9.4319        8.4957     1.1102     0.2754
  dLGDP                      12.9929       14.8397     0.8756     0.3880
  dLGOV                      39.1613       14.1477     2.7680     0.0094   ***
  ----------------------------------------------------------------------------
  ECT(-1)                    -0.3877        0.0897    -4.3216     0.0001   ***
================================================================================
  R² = 0.7306   Adj R² = 0.6350
  *** p<0.01   ** p<0.05   * p<0.10
```

الجدول الرقم(18) : اختبار العلاقة قصيرة الاجل

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

4. اختبار جودة نموذج:

أ. اختبار مشكلة اختلاف التباين و الارتبط الذاتي بين الأخطاء:

يعرض هذا الجدول نتائج اختبارات تشخيص نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) بعد تقديره، وذلك بهدف التحقق من مدى استيفائه للفروض الإحصائية الأساسية ومدى صلاحيته للتحليل القياسي. وتشمل هذه الاختبارات الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين، واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، بالإضافة إلى التحقق من استقلالية تباين البواقي.

```
================================================================================
  Long-Run Coefficients (ARDL Bounds Approach)
================================================================================
  ECT coefficient (α) = -0.3877
  t-statistic         = -4.3216
  p-value             = 0.0001  ***

  ✓ Negative & significant ECT → Long-run relationship confirmed
  Speed of adjustment = 38.77% per year

--------------------------------------------------------------------------------
  Variable        LR Coefficient      t-stat     p-value   Sig
  ------------------------------------------------------------------------
  LOP                   -4.6799     -0.6613      0.5133
  LEXCH                  3.9203      0.3105      0.7583
  LM2                   23.2933      1.7697      0.0866     *
  LGDP                 -40.7307     -1.3839      0.1763
  LGOV                  16.9925      0.7559      0.4554
================================================================================
  LR coeff = -β_xL1 / β_INFL1

  INF = 7.1482  (-4.6799)·LOP  (+3.9203)·LEXCH  (+23.2933)·LM2  (-40.7307)·LGDP  (+16.9925)·LGOV
================================================================================
```

الجدول الرقم(19) :اختبارات جودة النموذج

```
================================================================
  Model Diagnostic Tests
================================================================

1. Breusch-Pagan Test (Heteroscedasticity)
   LM Statistic = 11.3013   |  p-value = 0.4184
   Decision: No heteroscedasticity ✓

2. White Test (Heteroscedasticity)
   LM Statistic = 43.0000   |  p-value = 0.4282
   Decision: No heteroscedasticity ✓

3. ARCH Test (Conditional Heteroscedasticity)
   F-statistic = 0.3215   |  p-value = 0.5739
   Decision: No ARCH effect ✓

4. Breusch-Godfrey LM Test (Serial Correlation, nlags=2)
   LM Statistic = 0.9792   |  p-value = 0.6129
   F-statistic  = 0.3379   |  p-value = 0.7160
   Decision: No serial correlation ✓

5. Durbin-Watson Statistic = 2.1134
   (Ideal ≈ 2   |  Acceptable range: 1.5 – 2.5)

6. Normality of Residuals
   Jarque-Bera: Stat = 1.0330   |  p-value = 0.5966   → Normal ✓
   Shapiro-Wilk: Stat = 0.9762   |  p-value = 0.5029   → Normal ✓
   Mean of residuals = -0.000000
   Std  of residuals = 2.473278

================================================================
  H0 for all tests: Absence of the problem
  Reject H0 if p-value < 0.05
================================================================
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

فيما يتعلق باختبار ARCH Test للكشف عن وجود تأثير ARCH في بواقي النموذج، فقد بلغت قيمة إحصائية F = 0.3215 مع قيمة احتمال 0.5739، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تأثير ARCH، مما يدل على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة التباين الشرطي، وهو ما يشير إلى استقرار تباين الأخطاء العشوائية.

أما بالنسبة لاختبار White Test for Heteroskedasticity، فقد بلغت قيمة إحصائية LM = 43.0000 مع احتمال 0.4282، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية (0.05). وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، مما يعني أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت عبر الزمن، وهو شرط مهم لصحة تقديرات النموذج.

وفيما يخص اختبار Breusch–Pagan Test، فقد بلغت قيمة إحصائية LM = 11.3013 مع احتمال 0.4184، وهي أيضًا أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود تباين غير متجانس في بواقي النموذج. وهذا يعزز نتيجة اختبار White ويؤكد استقرار التباين.

وفيما يتعلق باختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج باستخدام Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test، فقد بلغت قيمة LM = 3.9792 مع احتمال 0.6129، كما بلغت قيمة F = 0.3379 مع احتمال 0.7160، وهي قيم أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، وهو ما يدل على استقلالية البواقي.

كما يبين اختبار Durbin–Watson Statistic أن قيمة الإحصائية بلغت 2.1134، وهي قريبة من القيمة المثالية 2 وتقع ضمن المجال المقبول (1.5 – 2.5)، مما يعزز نتائج اختبار Breusch–Godfrey ويؤكد عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في بواقي النموذج.

أما بالنسبة لاختبار Normality of Residuals، فقد أظهرت نتائج كل من اختبار Jarque–Bera (بقيمة احتمال 0.5966) واختبار Shapiro–Wilk (بقيمة احتمال 0.5029) أن القيم الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يعزز من موثوقية النتائج القياسية.

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات مجتمعة، يمكن القول إن النموذج يتمتع بدرجة عالية من الملاءمة القياسية، حيث لا يعاني من مشاكل عدم تجانس التباين أو الارتباط الذاتي أو تأثير ARCH، كما أن

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي يمكن اعتبار النموذج صالحًا وموثوقًا لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل دون الحاجة إلى تصحيحات إضافية.

ب. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل الرقم(2-4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

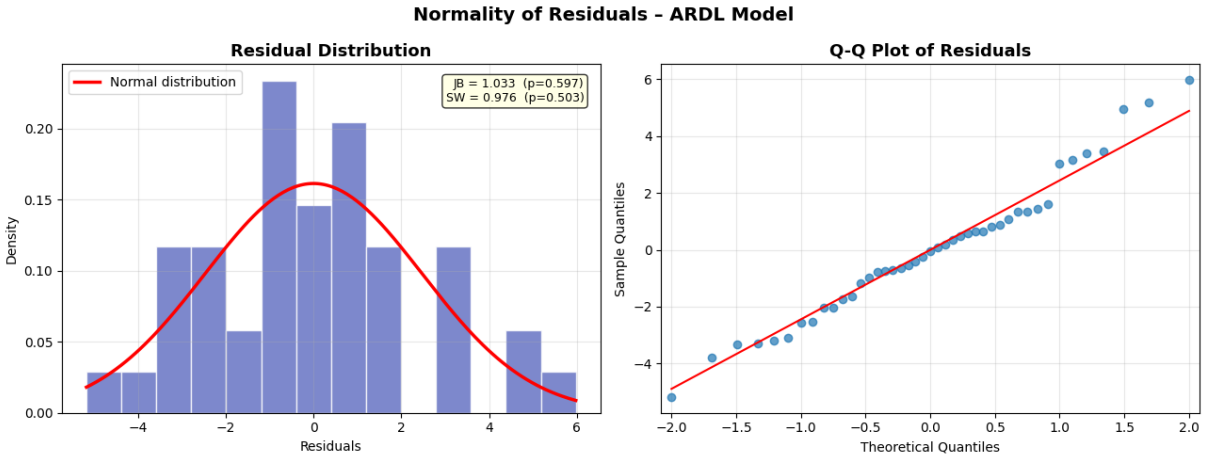

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يبيّن الشكل المتمثل في المدرج التكراري (Histogram) لتوزيع البواقي أن القيم تتوزع بشكل قريب من التوزيع الطبيعي، حيث تأخذ شكلًا جرسيًا متماثلًا نسبيًا حول المتوسط، مع تمركز معظم القيم بالقرب من الصفر. كما يُظهر منحنى التوزيع الطبيعي المرسوم توافقًا مقبولًا مع التوزيع الفعلي للبواقي، وهو ما يعكس عدم وجود انحرافات كبيرة في التوزيع.

وتدعم هذه الملاحظة النتائج الإحصائية المعروضة في الشكل، حيث بلغت قيمة اختبار Jarque–Bera حوالي 1.033 مع قيمة احتمال تقارب 0.597، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. كما أظهر اختبار Shapiro–Wilk قيمة إحصائية تقارب 0.976 مع احتمال يقارب 0.503، وهي أيضًا أكبر من 0.05، مما يعزز نفس الاستنتاج.

أما فيما يتعلق بمنحنى الاحتمال الطبيعي (Q-Q Plot)، فيُلاحظ أن معظم النقاط تقع بالقرب من الخط المستقيم، وهو ما يدل على توافق توزيع البواقي مع التوزيع الطبيعي، مع وجود انحرافات طفيفة في الأطراف (القيم القصوى)، وهي انحرافات مقبولة ولا تؤثر بشكل كبير على خاصية الطبيعية.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة جيدة، وهو ما يُعد شرطًا مهمًا لضمان صحة الاستدلال الإحصائي ودقة اختبارات الفرضيات في نموذج ARDL، مما يعزز من موثوقية النتائج المتحصل عليها.

5. اختبار استقرار الهيكلي للنموذج:

يهدف هذا الاختبار إلى فحص مدى استقرار النموذج القياسي والتأكد من خلوه من التغيرات الهيكلية التي قد تطرأ على بيانات الدراسة خلال الفترة الزمنية محل التحليل. ولتحقيق هذا الهدف، يتم الاعتماد

على اختبارين أساسيين يُستخدمان للكشف عن استقرار المعلمات عبر الزمن ومدى صلاحية النموذج في تفسير العلاقة المدروسة.

الجدول رقم(20):نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي

```
============================================================
  Structural Stability Test Results
============================================================
  CUSUM    : Structurally Stable ✓
  CUSUMSQ  : Structurally Unstable ✗

  H0: Parameters are stable over time
  If path stays within bounds → Accept H0
============================================================
```

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

الشكل الرقم(2-5):اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL (1980-2024)

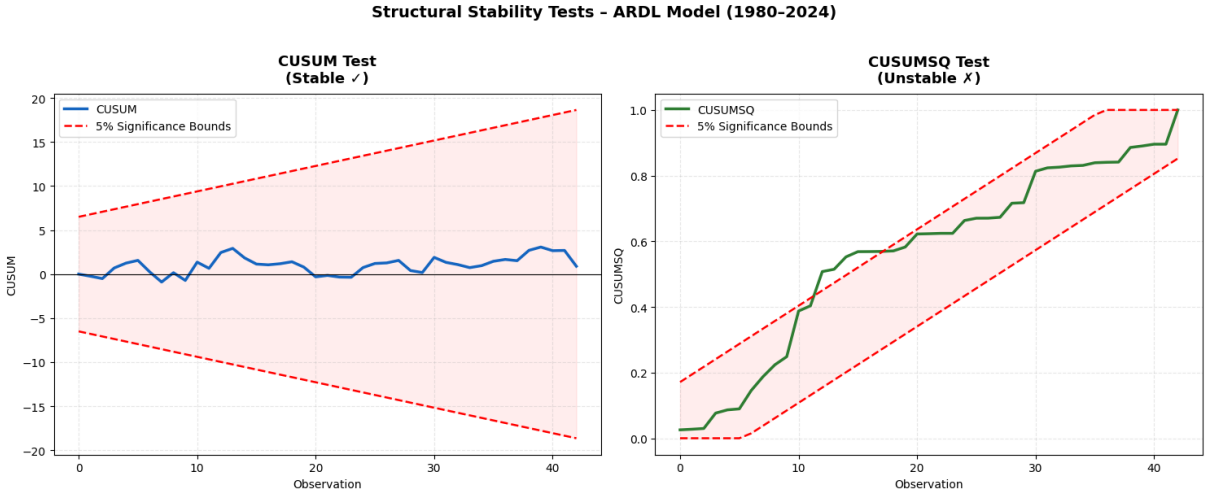

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على اللغة البرمجة python

يُبيّن الشكل الخاص باختباري الاستقرار الهيكلي **CUSUM** و **CUSUMSQ** أن النموذج القياسي يتمتع بدرجة مقبولة من الاستقرار خلال فترة الدراسة (1980–2024). فمن خلال نتائج اختبار **CUSUM**، نلاحظ أن المنحنى التراكمي للبواقي يبقى داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% طوال الفترة الزمنية، وهو ما يدل على عدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية في معاملات النموذج.

أما بالنسبة لاختبار **CUSUMSQ**، فيُلاحظ أن منحنى المجموع التراكمي لمربعات البواقي يقترب من الحدود الحرجة بل ويتجاوزها بشكل طفيف في بعض الفترات، قبل أن يعود مجددًا إلى داخل مجال الثقة عند مستوى 5%. ورغم هذا الانحراف المؤقت، إلا أنه لا يُعد حادًا أو مستمرًا، مما يسمح بالقول إن استقرار النموذج مقبول بشكل عام.

وتشير هذه النتائج إلى أن معاملات النموذج مستقرة نسبيًا عبر الزمن، وأن العلاقة بين المتغيرات لم تتعرض إلى تغيرات هيكلية قوية ومستمرة خلال فترة الدراسة. وعليه، يمكن اعتبار النموذج المقدر موثوقًا إلى حد كبير، مع إمكانية الاعتماد عليه في تحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، مع الإشارة إلى وجود تقلبات طفيفة لا تؤثر بشكل جوهري على استقرارية النموذج.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة القياسية

يُشكّل هذا المطلب المرحلة الختامية للجانب التطبيقي في الدراسة، حيث يهدف إلى تقديم تحليل معمّق للنتائج المتوصل إليها من خلال تقدير نموذج ARDL. ويتم ذلك عبر عرض مؤشرات جودة النموذج وتقييم مدى كفاءته التفسيرية، ثم الانتقال إلى تفسير المعاملات المقدّرة في كل من الأجلين القصير

والطويل. كما يتم ربط هذه النتائج بالإطار النظري وبخصوصيات الاقتصاد الجزائري، بما يسمح بالإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة.

الفرع الاول: جودة توافق النموذج

تشير نتائج تقدير نموذج ARDL إلى أن النموذج يتمتع بدرجة مقبولة من القدرة التفسيرية، حيث بلغ معامل التحديد **$R^2 = 0.7306$**، ما يعني أن حوالي **73.06%** من التغيرات في معدل التضخم (INF) يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى خارج النموذج.

كما بلغ معامل التحديد المعدل **$Adj.R^2 = 0.6350$**، وهو ما يؤكد استقرار النموذج بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات.

وتُظهر قيمة إحصائية فيشر **$F = 7.6426$** عند مستوى معنوية **0.0000** أن النموذج ككل معنوي إحصائياً، مما يعزز من موثوقية النتائج المتحصل عليها.

أما إحصائية **Durbin-Watson = 2.1134** فتشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البواقي، وهو ما يدعم صلاحية النموذج من الناحية القياسية.

الفرع الثاني: نتائج العلاقة طويلة الأجل

تكشف نتائج الأجل الطويل (الجدول رقم 12) عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما تؤكده إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ.

ويمكن عرض معادلة التوازن طويلة الأجل على النحو التالي:

$$INF = 7.1482 - 4.6799\ LOP + 3.9203\ LEXCH + 23.2933\ LM2 - 40.7307 LGDP + 16.9925\ LGOV$$

وتُفسّر النتائج كما يلي:

- ✓ **سعر النفط (LOP)** : جاءت إشارته سالبة (4.6799−) وغير معنوية إحصائياً، ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والتضخم في الأجل الطويل، إلا أن ضعف المعنوية يدل على أن هذا الأثر غير مؤكد إحصائياً في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.
- ✓ **سعر الصرف (LEXCH)**: سجل معامل موجب (3.9203) لكنه غير معنوي، مما يعني أن انخفاض قيمة الدينار قد يؤدي نظرياً إلى ارتفاع التضخم عبر قناة الواردات، غير أن هذا الأثر لم يكن قوياً إحصائياً.
- ✓ **عرض النقود (LM2)**: جاء بمعامل موجب (23.2933) ومعنوية عند مستوى 10%، مما يدل على أن التوسع في الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة التضخم في الأجل الطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية النقدية.
- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)**:سجل إشارة سالبة (40.7307−) وغير معنوية، ما قد يعكس أن زيادة الإنتاج قد تساهم في تخفيف الضغوط التضخمية، إلا أن هذا الأثر غير مؤكد إحصائياً.
- ✓ **الإنفاق الحكومي (LGOV)**:جاء بإشارة موجبة (16.9925) وغير معنوية، مما يشير إلى أن التوسع في الإنفاق العام قد يدفع التضخم نحو الارتفاع، لكن دون دلالة إحصائية قوية.

الفرع الثالث: نتائج العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ

تُبرز نتائج نموذج تصحيح الخطأ (الجدول رقم 13) مجموعة من النتائج المهمة:

- ✓ **معامل تصحيح الخطأ ECT(-1)** :بلغت قيمته **0.3877**− وهو سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى **0.0001**، ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
  كما يشير إلى أن حوالي **38.77%** من الاختلالات في التضخم يتم تصحيحها سنوياً، وهي سرعة تعديل متوسطة تعكس قدرة الاقتصاد على العودة إلى التوازن.
- ✓ **سعر النفط (ΔLOP)**:جاء تأثيره سالباً (6.8234−) ومعنوي عند مستوى 10%، مما يدل على أن ارتفاع أسعار النفط قد يساهم في خفض التضخم على المدى القصير، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة الاقتصاد الجزائري المعتمد على عائدات النفط.
- ✓ **سعر الصرف (ΔLEXCH)** : سجل معامل موجب لكنه غير معنوي، مما يشير إلى ضعف الأثر الآني لسعر الصرف على التضخم.
- ✓ **عرض النقود (ΔLM2)**:جاء أثره موجباً وغير معنوي، مما يدل على أن تأثير السياسة النقدية قد يظهر بشكل أوضح في الأجل الطويل أكثر من القصير.
- ✓ **الناتج المحلي الإجمالي (ΔLGDP)**: لم يكن له تأثير معنوي في الأجل القصير، ما يعكس محدودية تأثير النشاط الاقتصادي الفوري على التضخم.
- ✓ **الإنفاق الحكومي (ΔLGOV):** سجل أثراً موجباً ومعنوياً عند مستوى 1%، حيث بلغت قيمته (39.1613)، مما يدل على أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة التضخم في الأجل القصير عبر تحفيز الطلب الكلي.

خلاصة الفصل:

تطرق هذا الفصل دراسة تطبيقية لأثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980–2024)، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة

(ARDL) باعتباره من الأدوات القياسية الملائمة لطبيعة السلاسل الزمنية المستخدمة وخصوصية البنية الاقتصادية الجزائرية.

وقد استُهلّ التحليل بمرحلة الفحص الأولي للمتغيرات، حيث أظهرت كل من الدراسة البيانية والإحصاء الوصفي وجود تباين واضح في تطور المتغيرات عبر الزمن، خاصة فيما يتعلق بالتقلبات الحادة لأسعار النفط، مقابل الاتجاه التصاعدي لكل من عرض النقود، والإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب التدهور التدريجي في سعر الصرف. كما بينت اختبارات جذر الوحدة ADF وPhillips-Perron أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها، وتستقر بعد أخذ الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وهو ما يبرر منهجياً استخدام نموذج ARDL.

وفيما يتعلق باختبار التكامل المشترك، أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تجاوزت قيمة إحصائية F المحسوبة (9.4435) الحدود العليا عند مختلف مستويات المعنوية، وهو ما يؤكد ترابط المتغيرات على المدى الطويل. وقد تعززت هذه النتيجة باختيار فترة الإبطاء المثلى عند الدرجة الأولى، استناداً إلى توافق معايير الاختيار المختلفة مثل AIC وBIC وHQIC وFPE، مما يدعم دقة التقدير وموثوقيته.

أما فيما يخص نتائج التقدير، فقد بيّنت معاملات الأجل الطويل أن أسعار النفط تؤثر سلباً على التضخم، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري القائم على الريع، حيث تُسهم العائدات النفطية في دعم الأسعار والإنفاق العام. في المقابل، ظهر عرض النقود بأثر موجب يعزز الضغوط التضخمية، وإن كان عند مستوى معنوية محدود (10%). وعلى صعيد الأجل القصير، برز الإنفاق الحكومي كأهم محدد للتضخم، حيث سجّل أثراً موجباً ومعنوياً عند مستوى 1%، مما يشير إلى أن التوسع المالي يمثل محركاً أساسياً للتضخم في المدى القصير.

وفيما يتعلق بسرعة التعديل نحو التوازن، بلغ معامل تصحيح الخطأ ECT(−1) قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً (−0.3877)، وهو ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يقوم بتصحيح حوالي 38.77% من الاختلالات سنوياً، أي أن آثار الصدمات التضخمية تتلاشى تدريجياً خلال فترة تقارب ثلاث سنوات.

كما أظهرت اختبارات التشخيص سلامة النموذج من الناحية القياسية، حيث لم تُسجّل مشاكل تتعلق بعدم تجانس التباين أو الارتباط الذاتي، وفقاً لاختبارات ARCH وWhite وBreusch-Godfrey. إضافة إلى ذلك، أثبتت اختبارات Jarque-Bera وShapiro-Wilk أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أكدت اختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM وCUSUMSQ استقرار معاملات النموذج طوال فترة الدراسة.

وفي المجمل، تؤكد نتائج هذا الفصل مجموعة من الاستنتاجات المهمة حول طبيعة التضخم في الجزائر، حيث يُعدّ الإنفاق الحكومي العامل الأكثر تأثيراً في الأجل القصير، بينما تسهم آليات التعديل الذاتي في الحد من هذه الضغوط على المدى الطويل. كما يتضح أن تأثير أسعار النفط يأخذ منحى معاكساً لما هو ملاحظ في الاقتصادات المستوردة، إذ يؤدي ارتفاعها إلى تخفيف التضخم عبر تعزيز الإيرادات العامة. وتبرز هذه النتائج أهمية إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو ترشيد الإنفاق العام وتعزيز الاستثمار المنتج، بما يحقق استقراراً سعرياً مستداماً ويدعم النمو الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد المفرط على العائدات النفطية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2024، وذلك من خلال توظيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL)، الذي يُعد من أنسب الأدوات القياسية لدراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل. وقد جاءت هذه الدراسة استجابةً لإشكالية محورية تتمحور حول طبيعة انتقال الصدمات النفطية إلى المستوى العام للأسعار في اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات.

أولا: النتائج الدراسة

أسفر التحليل القياسي المعتمد عن مجموعة من النتائج الجوهرية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. على صعيد التحليل الوصفي، أظهرت البيانات وجود تذبذب واضح في أسعار النفط عبر الزمن، مقابل اتجاه تصاعدي لكل من عرض النقود، والإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تدهور تدريجي في سعر الصرف، وهو ما يعكس هشاشة التوازنات الكلية في الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات الخارجية.
2. بينت اختبارات الاستقرارية ADF وPhillips-Perron أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، مما يُبرر منهجياً استخدام نموذج ARDL.
3. أكدت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والتضخم وباقي المتغيرات، وهو ما يدل على ترابط هذه المتغيرات ضمن إطار توازني مستقر على المدى الطويل.
4. أظهرت نتائج الأجل الطويل أن أسعار النفط تؤثر سلباً على التضخم، وهو ما يعكس خصوصية الاقتصاد الجزائري، حيث تُترجم الزيادات في أسعار النفط إلى توسع في الإيرادات العامة وسياسات الدعم، مما يُخفف من الضغوط التضخمية.
5. في المقابل، برز عرض النقود كعامل تضخمي في الأجل الطويل، بما يتوافق مع النظرية النقدية التي تربط بين التوسع النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار.
6. على مستوى الأجل القصير، تبيّن أن الإنفاق الحكومي يُعدّ العامل الأكثر تأثيراً على التضخم، حيث يُسهم التوسع في الطلب الكلي الناتج عن السياسات المالية في رفع الضغوط التضخمية بشكل مباشر.
7. أظهر معامل تصحيح الخطأ ECT(-1) قيمة سالبة ومعنوية، مما يؤكد وجود آلية تصحيح ذاتي، حيث يتم امتصاص نحو 38.77% من الاختلالات سنوياً، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد الجزائري على العودة التدريجية إلى مسار التوازن.
8. أثبتت اختبارات التشخيص سلامة النموذج من حيث غياب مشاكل الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، إضافة إلى تحقق شرط التوزيع الطبيعي واستقرار المعاملات، مما يعزز موثوقية النتائج المتحصل عليها.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين، ويمكن تقييمهما في ضوء النتائج كما يلي:

1. **الفرضية الأولى:** التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر،

- ✓ تم **تأكيدها جزئياً**، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، رغم أن أثر سعر النفط لم يكن معنويًا في بعض النماذج.

2. **الفرضية الثانية:** التي تفترض أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة التضخم،

- ✓ تم **رفضها**، إذ بيّنت النتائج أن العلاقة في الحالة الجزائرية تأخذ منحى عكسياً، حيث يُساهم ارتفاع أسعار النفط في تخفيف التضخم، وهو ما يُفسَّر بالطبيعة الريعية للاقتصاد وآليات إعادة توزيع العائدات النفطية.

ثالثا: الإجابة عن إشكالية الدراسة

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية كما يلي:

إن تقلبات أسعار النفط تؤثر فعلاً على معدلات التضخم في الجزائر، غير أن طبيعة هذا التأثير تختلف عن الاقتصادات المستوردة للنفط، حيث يتخذ الأثر منحى غير مباشر وأحياناً عكسي، نتيجة ارتباط المالية العامة والإيرادات الحكومية بعائدات النفط. كما أن انتقال الصدمات النفطية إلى التضخم يتم عبر قنوات متعددة، أبرزها الإنفاق الحكومي، عرض النقود، وسعر الصرف، مما يجعل العلاقة مركبة وليست أحادية الاتجاه.

رابعا: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن تقديم جملة من التوصيات:

1. ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي بدل الاستهلاك، للحد من الضغوط التضخمية قصيرة الأجل.
2. تعزيز استقلالية السياسة النقدية والتحكم في نمو عرض النقود بما ينسجم مع أهداف الاستقرار السعري.
3. العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، لتقليص حساسية الاقتصاد للصدمات النفطية.
4. تحسين إدارة سعر الصرف بما يحد من انتقال التضخم المستورد إلى الاقتصاد المحلي.
5. إنشاء آليات مالية احترازية لامتصاص تقلبات أسعار النفط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ **العربية:**

1. أحمد إبريهي علي، تحليل سوق النفط العالمي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 50.
2. إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2016.
3. أسامة معاوية بخيت حسين، التضخم في الريف والحضر بالولاية الشمالية للفترة من 2016-2015الأسباب والحلول، كلية علوم الاقتصاد والعلوم الإدارية، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، ع2019،13.
4. السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ،ARCHفي الفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2020/2021 .
5. إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 ،2020/2021 .
6. بوجمعة قويدري قويشيح انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر, مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, 2009.
7. بوسالم رفيقة، بونوة شعيب، الفجوة التضخمية في الجزائر – 2006-1988دراسة تحليلية-، مجلة المؤسسات ودراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد الأول، العدد01 ،2014 .
8. بولعواد نوال الربع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي، أطروحة دكتوراه ، جامعة 1 الحاج لخضر، باتنة 2018.
9. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 ، مذكر لنيل شهادة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو على، جامعة الشلف ، 2008-2009 .
10. خالد بن منصور العقيل، "رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية"، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003
11. دريش زهرة ،أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئةدراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، أطروحة دكتوراه ل.م.د شعبة علوم التسيير تخصص مالية ونقود ، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس ،الجزائر، 2020 – 2019.
12. رانيا الشيخ طه، الضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة،العدد18 ،2021 .
13. سارة ادبوب، و مريم لسبع، شخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ،مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02 ،العدد 02 ،2021.
14. سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة 2 ،عمان، 2014.
15. سعيد سامي الخلاق، ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
16. شرف سمارة، دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية، 2011،ص35-36،المتوفر على: https://sesricdiag.blob.core.windows.net/oicstatcom/PRICE_Price_Statistics_and_Indices_1_AR.pdf
17. صاري زعيتري ، شويكات محمد ،أعمر سعيد شعبان ، أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة2017-1990 ، دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد02 ،جوان 2020 .

18. صغيري فاطيمة الزهرة، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2005-1970،مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008.
19. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2010.
20. طوني صغبيني، " الأزمة الأخيرة: معضلة الطاقة والسقوط البطيء للحضارة الصناعية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، سوريا،2011 .
21. طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية – دراسة حالة الجزائر للفترة -1994/2003 ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005-2004.
22. عادل مختاري، امحمد بن البار، كمال بن دقفل، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة (2019-1990)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بوضياف، المسيلة، المجلد10 ،العدد01 ، 2021.
23. عبد الحميد لخديمي أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في اقتصاديات النفط مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان, 2001.
24. عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط01 ،2000.
25. عيسى محمد الغزالي، "أسواق النفط العالمية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر ،2005.
26. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2006.
27. فيليب سيبيل لوبيز، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، " الجغرافيات السياسية للبترول"، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، 2011.
28. قويدرى قويشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول علي التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر ،رسالة ماجستير،جامعة حسيبة بن بو على شلف، الجزائر،2008-2009.
29. لباني يسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
30. متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، عمان، الأردن، 2009.
31. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، صنعاء،2014
32. محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
33. محمد جبوري، تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بائل لعينة من 18 دولة نامية (2012-1980) (اطروحة دكتوراه مالية)، علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر 2014/2015.
34. محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.
35. محمود حسين الوادي ،كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي) دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2007.
36. مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة ،2022-2000مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 10،العدد02 ،2024 .
37. معهد الدراسات المصرفية نشرة نوعية, الذهب الأسود السلسة الخامسة, العدد 6 جانفي 2013, الكويت.
38. نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية "Granger مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الأول،2011.

39. وضاح رجب،التضخم والكساد -دراسة في مشكلات النقود وتغييرات الأسعار-، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2009.
40. يوسف خليفة اليوسف، "الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2015.

❖ **الأجنبية:**

41. YAN Lingyu, "Analysis of the international oil price fluctuations and its influencing factors", American Journal of Industrial and Business Management, vol. 2, no 2, 2012, P: 41
42. Benissad Mohamed Elhocine, Essais d'analyse monétaire: avec référence à l'Algérie, Office des publications universitaires, 3eme edition, 1981, p : 99
43. Paolo Agnolucci ,Nikita Makarenko, Oil market glut: surging output and sluggish demand pressure prices, November 04, 2025, available on : https://blogs.worldbank.org/en/opendata/oil-market-glut--surging-output-and-sluggish-demand-pressure-pri
44. BIROL Fatih et al, "World energy outlook 2010", International Energy Agency, Paris, 2010, PP: 64-69

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Et Populaire
وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي
Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De la recherche Scientifique
جامعـة غردايـة
Université de Ghardaïa

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et sciences de Gestion
Département Sciences économiques

غرداية يوم: 2026/06/11

شهادة تصحيح مذكرة

(ماستر)

يشهد الأستاذ (ة) : مصيطفى عبد اللطيف بصفته عضو لجنة مناقشة (الصفة في الجنة مشرف

بأن الطالب:(ة):

الاسم واللقب (طالب 01): .تقار بلقاسم رقم التسجيل: 2098802031

المستوى الدراسي : ماستر التخصص: ماستر اقتصاد كمي واحصاء

تاريخ المناقشة: .03جوان 2026عنوان المذكرة: أثرتقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر

يشهد بأن أن الطالب (الطلبة): المذكورين أعلاه قد إلتزم (ا) : بجميع الملاحظات وقام (ا) برفع التحفظات المقدمة له (ما) من طرف لجنة المناقشة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي على هذا النحو.

إمضاء **الأستاذ المكلف(ة): بمتابعة التصحيح**

رئيس القسم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير ، القطب الجامعي رقم 01 ،جامعة غرداية، المنطقة العلمية، ص ب 455 غرداية، 47000، الجزائر
الهاتف /الفاكس : 21 81 25 29 (0) 213+ / 09 81 25 29 (0) 213+ الموقع الإلكتروني للكلية : https://fsecg.univ-ghardaia.dz
ايميل الكلية fsecg@univ-ghardaia.dz ايميل قسم العلوم الاقتصادية: s.eco@univ-ghardaia.edu.dz